حوارات مع نوبير الأموي

عن قرب



حوارات مع نوبير الأموي

عن قرب

مارس 2001

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الحوارات التي أجرتها جرائد ومجلات وطنية وعربية ودولية مع المناضل نوبير الأموي خلال عقدين من الزمان، من ضمن استجوابات عديدة شكلت إبانها حدثا وسط احداث طبعت التاريخ النقابي والسياسي بالمغرب، مثلما أبانت وتبين عن جزء أساسي من تصورات نوبير الأموي وأفقه تجاه العديد من القضايا والمفاهيم المتحكمة في المشهد الاجتماعي والسياسي المغربي سواء من خلال فهمه وتشريحه لها أو عبر خلقه لمفاهيم وتعابير معبرة...

وفضلا عن كل هذا فإن هذه الحوارات التي هي قراءة مناضل خبر حياة الصراع النقابي والسياسي في أشد لحظات عنفه - منذ نهاية الخمسينات ومازال... تتيح فرصة فهم ما كان ملتبسا والنظر الى الراهن برؤية تتغيا الدقة والشمولية، وأيضا القبض على جزء أساسي من تاريخنا الاجتماعي - النقابي والسياسي... وعلى تاريخ حلم الشعب المغربي بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.

منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
64 زنقة المرتضى حي النخيل - الدار البيضاء

الثمن 30 درهما

عــن قـــرب

حوارات مع نوبير الأموي

إعـداد وتــقــديــم :
شعيب حليفي
محمد عطيف

منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
طبعة مارس 2001

الكتاب : عن قرب، حوارات مع نوبير الأموي

الناشر : منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

طبعة أولى : مارس 2001

الإيداع القانوني رقم : 2001/327

مطبعة دار النشر المغربية

عين السبع ـ الدار البيضاء

بإشراف : شعيب حليفي – محمد عطيف

تم الاعتماد في جمع هذه الحوارات على أرشيف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومكتب التوثيق بجريدة الاتحاد الاشتراكي.

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الحوارات التي أجرتها جرائد ومجلات وطنية وعربية ودولية مع المناضل نوبير الاموي خلال عقدين من الزمان، من ضمن استجوابات عديدة شكلت إبانها حدثا وسط احداث طبعت التاريخ النقابي والسياسي بالمغرب، مثلما أبانت وتبين عن جزء أساسي من تصورات نوبير الاموي وأفقه تجاه العديد من القضايا والمفاهيم المتحكمة في المشهد الاجتماعي والسياسي المغربي سواء من خلال فهمه وتشريحه لها أو عبر خلقه لمفاهيم وتعابير معبرة...

وفضلا عن كل هذا فإن هذه الحوارات التي هي قراءة مناضل خَبَرَ حياة الصراع النقابي والسياسي في أشد لحظات عنفه- منذ نهاية الخمسينات وما زال... -تتيح فرصة فهم ما كان ملتبسا والنظر إلى الراهن برؤية تتغيا الدقة والشمولية، وأيضا القبض على جزء أساسي من تاريخنا الاجتماعي-النقابي والسياسي... وعلى تاريخ حلم الشعب المغربي بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.

تواريخ وأحداث

26-25 نونــبر 1978 : الإعلان عن ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وانتخاب نوبير الأموي كاتبا عاما.

* 10-11 أبــريل 1979 : إضــراب عــام فــي التعــليم، الصحة والبترول والمواد الغذائية... تعقبه حملة قمع شرسة واعتقالات ومحاكمات صورية....

* 20 يونيو 1981 : الإضراب العام : تقتيل واختطاف واعتقالات بالآلاف.

اعــتقال الأمــوي رفقــة أعضاء من المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (إطلاق سراحه في 13 نونبر 1983).

* 28-29-30 نونبر 1986 : المؤتمر الوطني الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

* 14 دجنبر 1990 : الإضراب العام، رافقه تقتيل بالجملة ومحاكمات صورية وبداية التصعيد.

* مــن سنة 1990 إلى 1992 : حوارات الأموي مع جرائد تقدمية وأخرى مقربة من الجهــات الحكومية ومع جرائد وإذاعات أجنبية معنية بالوضع الاجتماعي والسياسي ثم ختمها بحوارين مع حرية المواطن وجريدة البايس الإسبانية أقلقا الجهات الحكومية.

* 24 مارس 1992 : محاولة اختطاف الأموي تتحول إلى متابعة قضائية بتهمة القذف في حق الحكومة المغربية.

* 17 أبــريل 1992 : المحكمــة الابــتدائية بالرباط وبحضور 1300محام دفاعا عن الأمــوي تصــدر حكمــا بســنتين سجنا وتطبيق الفصل 400. وهو ما تؤكد محكمة الاستئناف يوم 28 يناير 1993. (يستعيد حريته يوم 12 يوليوز 1993).

* 4 شتنبر 1992 : الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقاطع الدستور المعدل.

* يناير-فبراير 1994 : تصعيد في الكفاحات العمالية ومعارك قطاعية.

* 12 غشــت 1994 : ربــط النضــال العمــالي بالكفــاح التحرري : الكونفدرالية الديمقــراطية للشغل تخلد الذكرى 40 على انتفاضة الجماهير المغاربية من وادي زم، خريبكة وخنيفرة إلى سكيكدة بالجزائر.

* 25 يونيو 1996 : الإعلان عن قرار الإضراب العام.

* فاتح غشت 1996 : التوقيع الثلاثي على التصريح المشترك.

* 14-15و16 مارس 1997 : المؤتمر الوطني الثالث.

* 29 أكتوبر 1997 : إضراب وطني عام.

* 17 ماي 1998 : نداء الانخراط في الأوراش التطوعية الوطنية.

* 23 أبريل 2000 : التوقيع على اتفاق 19 محرم 1421.

* 14-15و16 مارس 2001 : المؤتمر الوطني الرابع.

الأموي.. عن قرب

لــم يكــن لصحفي مجلة باري ماتش أي سابق معرفة أو ملمح غير حدســه الصــادق والمــبكر وهــو يلتقط صورة نادرة لجانب من مظاهرة مغــربية فــي صيف 1955 والتي ستنشرها المجلة الفرنسية في غشت من نفس السنة...

ومــن كــان يخمــن آنــذاك بــأن تلك الصورة، باللونين الأبيض والأســود، داخــل إطارها رحابة تتسع لشاب لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمــره بعــد، يســمى محمــد نوبير والذي سيرتبط ومنذ تلك السن المبكرة بجميــع الــتحولات السياســية والاجــتماعية بالمغــرب، كما سترسم جميع الأحــداث الداميــة على جسده وذاكرته ندوبا يقرأ بها عناوين المراحل التي نسجت عبر كل العقود السابقة طبقات تختلف في القراءة والتأويل.

مــنذ ذلــك التاريخ الذي شكل لديه ولادة الوعي التاريخي، سيعمل محمــد نوبير على اختيار مساره القدري كما سيختار اسم "الأموي" ويتدرج فــي ســلم الحيــاة والصراع وسط ساحة بدون أبواب أو إشارات واضحة، لمعــالم الطــريق غير علامات حدسه وقراءاته ومعايشته الواقع في تفاصيله الــتي حمــلها مــن حقول الشاوية إلى فضاءات المدينة : سطات، مراكش، الــدار البيضــاء، خريبكة، بني ملال والرباط... ثم تجربته في سلك التعليم والتفــتيش إذ ســينخرط فــي نهايات الخمسينات في معترك معانقة القضايا الــنقابية ســواء فــي جمعيات الآباء بالمغرب التي كان يرأسها أو في قطاع التعــليم والتفــتيش أو الاتحــاد المغربي للشغل منذ انضمامه إليه في أبريل 1957 ، وكــأن القــدر ســيلتمس فيه قائدا محنكا، فيهيؤه بعد عشرين عاما عــلى انخــراطه في المنظمة النقابية للاتحاد المغربي للشغل لتأسيس البديل الــتاريخي : الكونفدراليــة الديمقراطية للشغل، وقد ولج الساحة النقابية من مــنافذ مــتعددة باحــثا -بــتدرج- عن صوته وخطوه بل عن الفرادة التي ســتجعل مــنه زعيمــا حاســما سيعارك "أطياف الموت"، ويقدم إليه نفسه

والاعتقال حتى لا يساوم أو يخذل من آمن به وسلم.... لا يخذل المجاهدين الثوار من الفلاحين والفقهاء في تاريخ المغرب القديم والحديث بصورهم وأفعالهم النبيلة كما تخيلها وسمع بها متمثلا، أو الزعماء الذين بصموا حركات التحرر العالمية خلال العقود الستة الأولى من القرن العشرين.

ولأنه القادم من سهول البادية المغربية، فإن طموحه جارف ضد اليأس، فهو يعرف أن السنة الفلاحية تبدأ بتقليب الأرض حتى تتنفس هواءا جديدا ثم الحرث وما يستتبع ذلك من بذر ومراقبة ونزع الطفيليات وصولا إلى الحصاد... إنها دورة يعيها جيدا فقد ظل ولمدة تزيد عن عشرين سنة (1955-1975) يمارس حياته مناضلا قاعديا، يؤمن بأفكار ثورية وينمي مرجعياته ويحصنها بالعمل في الواجهة الحزبية والتنظيم العمالي مدين للذين قادوه إلى طريق الكفاح وعلموه العفة والصدق والفضيلة :

يقول : *"الفضيلة ينشدها الإنسان لذاتها لا ليسترزق بها. لكن وكما تعلمت فإذا كان هناك من فضل، فأنا مدين لمن تعلمت عنهم، ولمن حفظت على أيديهم القرآن الكريم، وعلموني المتون وأحفظوني شعر أمتي العربية. ولمن فتحوا لي فرصة الدخول إلى مدرسة "الاتحاد" بالحي الصناعي بدرب "مولاي الشريف" التي أسسها حزب الاستقلال في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، وكان من بينهم الأستاذ "عبد الرحمان اليوسفي".*

لأساتذتي في كلية "ابن يوسف" لأخوتي الوطنيين الأوائل الذين تحدوا الباشا "الكلاوي" يوم استدعاهم إلى "صينيته" وقال لهم : "ما بالكم وفاس، لماذا الإضراب في مراكش ؟ "قالوا : تضامنا مع فاس ". فقال : "اعلموا أن نواقض الوضوء ستة عشر وفاس سبعة عشر". وجلدهم جلدا فظيعا. ويوم حفظت قصيدة "علال الفاسي" -رحمه الله- وهو في المنفى :

*" كل صعب على الشباب يهون * هكذا همة الرجال تكون"*

قررت أن اذهب إلى "القرويين" وأجلس حيثما جلس، وأتعلم على من تعلم وتتلمذ. ويوم كان يوجه نداء من القاهرة في 20 غشت 1953، كنا نبكي، وكنا حزانى، لأن الاستعمار امتد إلى الشرعية، وزاد ذلك من تقديري للرئيس "علال الفاسي". أريد أن أقول بعض الأشياء هكذا، لأنها

جزء من معاناتنا ومشاكلنا اليوم. فأنا بدوي من "الشاوية" ونحن نحضر ومعي بعض الأساتذة الجامعيين نظموا ندوة حول بعض الملاحم التي كتبها فلاحو "الشاوية" في 7 و 8 و 1909 وهم يقاتلون الجيوش الفرنسية دفاعا عن الأرض، ودفاعا عن الكرامة كمجاهدين. هذا الجهاد هو الذي أذهب بعض الخونة، وألهم أسد الأطلس "موحى وحمو الزياني" وألهم أسد الريف "محمد بن عبد الكريم الخطابي". وكل هذه المواقع أذهب إليها، وأصلي فيها، وأحاول أن أشم عبير بطولات أجدادي. ناهيك- سيدي الرئيس- عن فلاحين بسطاء، وعن عمال هاجروا إلى "البيضاء" فكانوا رموز المقاومة :

"عبد السلام بن محمد" كان من دوارنا "ويوم 18 نونبر 1952، وهو يحتفل بعيد العرش، جاءه الخليفة "لقرع" ب"كريان بن مسيك" وقال له : "أنزل صورة محمد الخامس"، فأجابه : "أتحداك أن تنزلها" ولم ينزلها، واحتفل العمال، واحتفل الوطنيون بالعيد، واقتيد "عبد السلام"وهو رجل أمي والسوط يلهب جلده من "بيرو عراب" بالدار البيضاء إلى "ابن احمد" إلى "اولاد عبو"... أنا مدين لكل هؤلاء ومدين لآخرين من مفكرين وأساتذة تتلمذت عليهم فيما بعد أمثال الشهيد "المهدي بنبركة" و"عبد الرحيم بوعبيد" والشهيد "عمر بن جلون"، وغيرهم من الذين ما زلت أستشعر الاستعداد لأتعلم منهم وأتتلمذ على أيديهم". (أثناء كلمته في محاكمة 17/1992 أبريل).

وقد أثار حضور الأموي الفاعل في الساحة اهتمام المناضلين حيث اشتهر بقدرته الفائقة على تأطير وتنظيم الاحتجاجات في أهم المحطات الساخنة...فصار اسما وهدفا مسجلا لدى مصالح الاستخبارات السياسية التي ربطت تلك الصورة الأولى المنشورة في صيف 1955 بمجلة باري ماتش مع تنامي تحركات شاب من الأسرة التعليمية يقود جمعيات الآباء بالمغرب ورجال التعليم والمفتشين في إطار النقابة الوطنية للتعليم ومرافقا للمهدي بنبركة في العديد من التجمعات العامة والاجتماعات الحزبية، وهكذا يترصدونه لاعتقاله بطريقة الاختطاف في 20 دجنبر 1961 أثناء التحضير للإضراب العمالي العام، فيحكم عليه بستة أشهر يستأنفها، وهي المرحلة التي **يقول عنها :**

"إن كان من شيء قادني إلى طريق الكفاح فهو القمع الذي تعرضت له وإخوتي من رجال التعليم. وقد وجدت منهم من كان يتعلم عندي في مدرسة "القبيبات"، وأتذكر يوم الجمعة 20 دجنبر 1961 حين كنا نخوض ونمارس حقا نقابيا في التعبئة للإضراب العام تعرضت لهجوم من طرف الشرطة والقوات المساعدة فكسر أنفي، وبقيت في مستشفى "ابن سينا" عند الدكتور "مسواك" ثلاثة أيام، كان ذلك بداية طريقي في الكفاح.

وفي الحقيقة- وكما قلت في البداية- فأنا مدين لحزب القوات الشعبية الذي اعاد لي إنسانيتي والوعي بإنسانيتي كبشر، فترى ماذا كنت سأكون ؟ لقد كانت تلك الحادثة القمعية هي بداية زهدي في متابعة دراستي بكلية الحقوق، وبداية زهدي في كل شيء، لأن حريتي كانت مفقودة، ووجودي كان مهددا. والحرية بالمعنى الأنطولوجي هي وجود، ولا وجود بدون حرية. وإني لمعتز أيضا بهذه المسيرة الطويلة. وإذا قلت لكم إن هذه المحاكمة وما أكثر المحن التي تعرضت لها والتجارب القاسية التي عشتها. كنت في بعض الأحيان أرفض رأيي الذي هو قناعتي، وأعارض أصدقائي، وكنا نحتكم إلى التجربة، وكنا نخرج منها- ولله الحمد- مطمئنين. فالجلد والعصا الغليظة ما تزال ندوبها في أيدي وأرجلي من "دار المقري" وغيرها، ولم تنل مني على الإطلاق. على العكس لقد تحطمت عقال كثيرة، وانهارت سجون كثيرة، وستظل مسيرتنا التي هي مسيرة شعبنا ومجتمعنا".

ثم يعاودون القبض عليه في 18 اكتوبر 1962 وهو يتزعم مسيرة حاشدة احتجاجية في اتجاه مقر اجتماع المجلس الأعلى للتعليم الذي كان منعقدا آنذاك، ثم خاض معركة مقاطعة أول مشروع للدستور والشرطة السرية تتابع تحركاته وتقيد كل التفاصيل الصغيرة كما لو أنها تدون رواية من أجزاء تتناوب على تدوينها أجهزة متعددة القنوات. وكأن المهدي بنبركة بحاسته السياسية اكتشف في نوبير الأموي تلك القدرة الخارقة على الحركة والتنظيم والتأطير والتعبير والإقناع وهي صفات المناضل الثوري الاتحادي، فيسند إليه في مارس 1963 المسؤولية على اللجنة العمالية بالرباط بقصد تفعيل القطاع وتصحيحه. وهي السنة التي ستعرف تصعيدا

في اعتقال الاتحاديين والبطش بهم، فيخضع بدوره للتحقيق معه والمراقبة، وقد كان ذلك في أكتوبر 1963 بالكومسيرية سنترال بالرباط وصادفت حرب الحدود بين الجزائر والمغرب. **يقول** :

" خلال ساعتين استنطقني ذلك الرجل الأمني الذي تعلو محياه ابتسامة، ومهذب، لم أخفه معارضتي للحرب، ولكنه كان مشغولا بشخصية المهدي بنبركة، وكان يريد أن يعرف ما هو رأيي في أسلوبه، ومن جهته عبر لي أنه يعتبر المهدي رجلا ميكيافيليا، فضلا عن هذا، فضعف جانب اللغة الفرنسية عندي آنذاك قد استرعى انتباهه، ولا زلت أتذكر خلاصاته القائلة بأنه "يمكن أن تفعل أي شيء في هذا الوطن بشرط أن لا تمس الله، الملك والوطن، وأيضا خاطبني قائلا "إنك تتكلم كثيرا، حذار".

طبعا خلال هذا الاستنطاق لم يفصح عن هويته، ولكن فيما بعد علمت بأنه ضابط في المخابرات العامة يدعى ادريس البصري.

(حوار مع مجلة جون أفريك -2 يناير 1991).

بعد ذلك يعمل وبسرعة على تنظيم شبكة من المناضلين والعاطفين للاتصال والاستمرار عبر مختلف التراب الوطني، وبموازاة ذلك ينظم حملة وطنية تضامنية مع المناضلين الذي كانت تتهددهم أحكام بالإعدام.

لم يهدأ أبدا وكأن عمره الكامل هو يوم واحد متصل لاقيلوله فيه، فهو المناضل الذي لا يستريح أبدا في يومه النضالي ويعمل على تأطير الإضرابات والمظاهرات القوية منذ 11 يناير 1964 إلى مارس 1965.

سيتذكرها الاموي وهو ينظر إلى المرآة فلا يرى وجهه القمحي العامر ولكنه يرى سلاسل متصلة تجلجل ضخبا عنيفا.. ونفس الشاب الذي يرتدي بذلة أنيقة وبشعر كثيف، أسود منسدل وخطوات حريصة وسريعة، يشتعل حماسا في يومه الطويل، ويحفظ الليل لإتمام ما ضاق عنه النهار، ثم للقراءة والكتابة والتأمل، لكنه فجأة يرى نفسه منكسرا تائها وقد تلته سحابات يأس عابر وعنف متمكن وقد تناهى إلى سمعه اختطاف واغتيال المهدي بنبركة وهو الذي عرف بقربه منه.

لم ينسه أبدا وسيستشهد به دون أن يذكره كما لو أنه يعشق الاختلاء بمعلمه الكبير الذي يتحدث عنه لاحقا بضمير الجمع :

"أعتقد أننا مدينون كذلك للعديد من إخوتنا ومناضلينا القياديين الذين انخرطوا في حركة الصراع وتركوا لنا منهاجا في العمل سواء تعلق الأمر بما يرتقي إلى المشروع المجتمعي الجديد، وقد كان رهانهم علينا- ونحن شباب- أن نكون خميرتهم في هذا المجتمع في نهايات هذا القرن، أو تعلق الأمر بما هو في حكم امتلاك الثقافة الضرورية للإطار السياسي، فمن غير علم ومن غير معرفة ومن غير مصداقية لا مكان لك، حاضرا ولا مستقبلا".

بعد سنة 1965 سينفذ إشارة سي المهدي بشكل جذري وينطلق -وقد عين لحظتها مفتشا في التعليم بمدينة خريبكة- بتنظيم القطاعات العمالية (الفوسفاط- العمال الزراعيون والكهربائيون...) وفي نفسه قدرة على الاقتتال حتى الموت، فلم تنل منه محاولات الإغراء والاحتواء أو الترهيب والتهديد ليستمر في خوض إضرابات ملحمية طويلة. حيث قاد الحركة الاحتجاجية الشهيرة ضد مشروع دستور 1970 ثم سيعتقل ويحاكم في يوليوز 1970 ويمنع في التحرك في بعض المدن المغربية التي أرسى فيها شبكة من المناضلين الاتحاديين.

بعد ذلك، يؤطر إضرابا طويلا في قطاع الفوسفاط خلال شهري شتنبر وأكتوبر 1971 وفي قطاع التعليم (النقابة الوطنية للتعليم) مع نهاية 1972 وبعد أسبوعين من قرار الإضراب يتم اختطافه بالدار البيضاء في 16 دجنبر 1972 ونقله إلى دار المقرى بالرباط ليخضع لامتحان التعذيب إلى أبريل 1973، يسألونه -في تعاقب منسق- عن كل حركاته التنظيمية في جمعيات الآباء ورجال التعليم وداخل قطاع التلاميذ والطلبة ثم العمال.. وهو صامد وتلك صفة اكتسبها الأموي ولم يفطن لها خصومه عبر كل تاريخ كفاحه، أنه معاند "شرس" لن ينتزعوا منه غير ما يريد ومتى يريد، فلم ترهبه قط كافة الوسائل سواء في دار المقرى أو في الكوربيس أو في المعتقلات السرية والعلنية التي ألفوا اختطافه إليها.

إنها سنوات "حارة" وصعبة تراجع فيها الكثيرون خوفا وبقي الأموي إلى جانب رفاقه في الخندق الدافئ يواصلون، وقد كانت مرحلة عنيفة يصفها **قائلا** :

"بعد الاعتقال المرعب لسنة 1973 لم أعد أخشى شيئا، ذلك أننا بقينا سنة ونصف في مركز الاعتقال السري وقناعتنا الوحيدة كانت هي ان واجبنا هو ان نتطور، فلو توقفنا أو سكتنا في ذلك الوقت لكانت الوضعية اليوم أسوأ، فقد كنا مدفونين وفي قبورنا دفنا الخوف، فالذي يرغب في تحمل المسؤولية عليه أن يكون مستعدا للمعاناة من نتائجها. (جريدة الباييس، 11 مارس 1992).

لم ينس الاموي في حمأة الصراع أن ينظر إلى الأفق المضرج بدماء الشهداء وبأحلام المجاهدين الكبار وبأصوات وأنات المقهورين...

لم ينس أن طريق الحرية والتحرر هي صراع حتى الموت.. وقد كانت سنة 1975 محطة أخرى لتطوير الأداة والرؤية فينتخب عضوا في اللجنة المركزية للمؤتمر الاستثنائي ثم يستشهد رفيقه عمر بنجلون فيترك فراغا ومسؤولية جسيمة كان الشهيد عمر خير عون فيها، فيعمل الأموي للبحث عن إطار آخر للصراع وهو المجرب في ساحة واسعة متبدلة الأدوات والهدف واحد.

منتبه لحتمية الصراع وجدلية الأشكال التي ستقود بكل تأكيد أسئلة أخرى. سيبدأ في الاستشراف والبحث عن ساحة يقود بداخلها "حركات" يقارع فيها الخصوم ويجابههم.

يرى نفسه كما لو أنه يقبض، وهو المناضل الاتحادي، بمجداف واحد في خضم لاهب متلاطم بفعل الفاعلين، وخلال ثلاث سنوات سيقبض على المجداف الثاني متمثلا في البديل التاريخي.

إنها لحظته الأزلية، فهو لن يعرف الحياة إلا وسط الكفاح مثل محارب يوجد في كل قضية سياسية واجتماعية.

في قمة نضجه، إلى جانب رفاقه على منصة مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذات نونبر من سنة 1978 يتم انتخابه كاتبا عاما في الأربعين من عمره فيشعل أفقا جديدا طالما حلم به مع المهدي بنبركة وعمر بنجلون وباقي المناضلين... ويقفز بالزانة التي في شماله إلى مربع الانتصار، بضحكته المدوية وبساطته ونظرته المدربة على التفحص والقراءة، ومن داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ارتباط مع الانشغال السياسي يجدد عهده، في ظل احتداد اجتماعي، على الاقتتال من

أجل القضية ومن أجل الحرية فكل الشهداء ما زالوا في الساحة ينتظرون حتى تطلع شمس المغاربة... وكل ظلم العقود السابقة- في تراكمه المتنامي- لن تجرفه الكلمات وحدها، ولكنه الفعل الثوري القادر بقوة التنظيم والتأطير والإيمان بالقضية.

لذلك لم يتأخر في إعلان إضراب تضامني مع فلسطين في يوم الأرض (30 مارس 1979) ثم تليها إضرابات ستهتز فيها الأرض من تحت أقدام المرعوبين منذ 1979 مرورا بسنة 1981 حتى مطلع الألفية الثالثة. فلم يجد الحاكمون آنذاك سوى اعتقاله بسجن اغبيلة بعد تحرير محاضر متعددة دون محاكمة (20 يونيو 1981- 15 نونبر 1983). وبخروجه سيتذكر بأن صيغة اعتقاله في المناسبات الساخنة هي مسألة ضرورية للحاكمين دون أن يتمثلوا الدروس من كونه يزداد قوة و"شراسة" مثلما يزداد عمقا واستشرافا.

سيعاد في نونبر 1983 أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل انتخابه كاتبا عاما، وبعد ثلاث سنوات (1989) سيتم انتخابه عضوا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية... وقد أحس منذ خروجه من سجن اغبيلة سنة 1983 وما تلت من أحداث ومسؤوليات أنه ليس وحيدا، يكفي أن يبدأ مرة أخرى.

ابتداء من سنة 1990 وبعد الإضراب التاريخي (14 دجنبر 1990) سيخوض الأموي صراعا على الواجهة الاجتماعية وآخر على الواجهة السياسية عبر المطالبة بإصلاحات دستورية جذرية وذلك من خلال اجتماعات وتنظيمات وسلسلة من الاحتجاجات فضلا عن إدلائه بحوارات هامة وأساسية خلال هذه الفترة لكل من : الليبرالي - جون أفريك - حرية المواطن - الباييس، فأزعج من جديد الحكومة المغربية بتحركاته ومواجهاته الصدامية المتصاعدة وطرحه لأسئلة محرجة، فبدأ الترتيب لاعتقاله حيث سيختطف إلى مدينة الرباط ليحقق معه في استجواب مع جريدة الباييس الإسبانية ثم يقدم للمحاكمة في أبريل 1992 ويحكم عليه بسنتين سجنا وقد آزرته أزيد من 1300 محاميا من مجموع المغرب ولن يستعيد حريته إلا يوم 12 يوليوز 1993.

في هذه اللحظات الملتهبة كانت القوى الديمقراطية صفا واحدا تندد بهذا الأسلوب الذي عانت منه طويلا من خلال تجارب مناضليها وشهدائها، لهذا كان اعتقال الأموي والزج به في محاكمة : الحكم فيها مفضوح والمؤامرة مدبرة.

وتبين أن الحاكمين لم يعمدوا إلى اختطاف الأموي اعتباطا، وإنما تنفيذا لمؤامرة وسيناريو خططوا لهما منذ عام 1989-1990، وأن هناك تنسيقا في "حلف اليمين" المعادي للجماهير خصوصا وأن جرائد هذا اليمين الصباحية والمسائية وجرائد الداخلية كانت تشحد أحقادها ضد صوت الأموي وعموم شرفاء هذا الوطن، بل أن السعار انفلت وصار سبا وقذفا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والأحزاب الديمقراطية وشخص الأموي، ذلك أن الأموي يتحدث عن الدستور وعن المجتمع المدني، وعن الحكومة المسؤولة وعن البرلمان والدولة والفساد الذي ينخر المجتمع، والأقلية من المغامرين الذي نهبوا ورسموا الوطن في غرفهم الخاصة ومحافظهم الجلدية ذات الأرقام السرية.

تكلم الأموي عن الآن والغد، وعن المفارقات التي تحكم سلوك وخطاب المسؤولين، وأن الفساد هو غيض من فيض.

ولأن نوبير الأموي يوجد على رأس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والتي انبعثت من جديد رغم الضربات العنيفة التي تلقتها، ولأن الأموي يوجد في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويحظى بتقدير من طرف كل القوى الديمقراطية بالداخل والخارج لنضاليته ومصداقيته وتاريخه المليء بما يشرف حياته وتكوينه الثقافي والسياسي والنقابي والحقوقي، فضلا عن شعبيته الواسعة وسط الطبقة العاملة وعموم الجماهير : فإنهم قد حسبوا كل هذا وتوصلوا إلى أن هذا المناضل، سليل الشهداء والأبطال، يشكل الآن دينامو الصراع الاجتماعي، فشنوا الحملة ضده- قبل اجتماع المجلس الحكومي- وهو ما تنبأ به الأموي قبل 24 مارس في أكثر من لقاء له مع العمال حينما قال : "إنهم يبحثون لنا عن مؤامرة لنقدم الحساب". وكل شيء كان يفضح الأساليب الثابتة خصوصا في فترة الجميع يتهيأ فيها للاستفتاء على الدستور

المــراجع- والــذي قاطعته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشــغالين بالمغــرب وأحــزاب : الاتحــاد الاشــتراكي، حزب الاستقلال، ومــنظمة العمــل الديمقراطي الشعبي، ثم الانتخابات التي كشفت بالملموس عن تغلغل الفساد ومافيا المال والأصوات.

والملاحــظ أنــه كــلما كان هناك نضال نقابي أو تضامني أو أدلى باســتجواب إلا وتتســابق صــحف اليمين والأقلام المأجورة ومربو الأحقاد إلى الكــتابة التحريضــية لاعــتقال الأموي، إذا ما أراد المسؤولون توقيف الكفاحــات البطولية للطبقة العاملة المغربية من جهة، وإخماد الصوت الذي ينادي بالدولة الديمقراطية ومسألة الدستور والحكم والبرلمان والفساد.

هكــذا كــان خطــاب اليمين دعوة مبكرة لتلفيق الأباطيل من أجل إســكات صــوت الأموي النقابي والسياسي، كما فعلوا مع شهداء هذا الوطن وســجنائه السياســيين والــنقابيين ومــنفييه ومغتربيه، بعدما لم تنفع وسائل المساومة والإغراء بهدف التدجين والاحتواء.

ولأن الأمــوي كان يقض مضجع المسؤولين بمصداقيته وسعيه إلى فضــح كــل الممارســات السياســية الملتبسة والملتوية فإنهم، مرة أخرى، ارتعبوا من مبادراته التنسيقية والتأسيسية والتي نذكر منها :

- العمــل عــلى توحيــد كفــاح الطبقة العاملة على مستوى الفعل والممارســة، فمــنذ 1989 حققــت النضــالات الوحدوية بين الكونفدرالية الديمقــراطية للشــغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب أبعادا جديدة وتطورا بينا في صيغ الكفاح والمردودية.

- الدفــع بتوحيد القوى السياسية- عن طريق التنسيق- بهدف اتخاذ قــرارات المواجهــة، وهــي الفكــرة الــتي ستتحقق بين الأحزاب الوطنية الديمقــراطية (الاتحاد الاشتراكي، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حزب الاســتقلال، حزب التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) مما سيفرز الكتلة الديمقراطية.

- تحــريك روح التضــامن والمســاندة الداخلية مع المطرودين في مجمــوع المغرب وخلال سنوات طويلة، وتأسيس لجنة المعتقلين السياسيين والنقابيين والمغتربين بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

- النضــال والتضــامن القومــي مع الشعب الليبي والإعلان عن مســيرة احــتجاجية ثــم المســيرة التاريخية ليوم 3 فبراير 1991 بالرباط تضامنا مع الشعب العراقي، وإدانة التحالف العدواني الثلاثيني.

كمــا دأب الأمــوي على مساندة القضايا العادلة، والدعوة إلى إنشاء مغــرب عــربي حقيقــي وقــوي يضــمن للمغاربيين فرص العيش والحياة الطبيعية لا الاستثنائية.

بهــذا وغيــره، عبر الأموي عن نفسه كمدرسة تلتف حولها الأجيال والأفكــار الديمقــراطية، مــن أجل مشروع متكامل اجتماعيا وسياسيا، وهو دائمــا مــن موقــع مسؤوليته الصادق الذي يربط الأسباب بالمسببات، بين الماضــي والراهن، قصد استشراف المستقبل، حيث، ودون تردد، يضع يده عــلى مكمــن الــداء مشخصا العلل التي تورم منها الجسد المغربي، ويشير بيده الأخرى إلى معالم الطريق.

وهــنا أصــبح لــزاما على لوبي المصالح غير المشروعة، خصوم الشــعب المغربي وقضاياه الحقيقية، أن يتحركوا للحد من حركة الأموي، أو شــلها بصــفة نهائية، إن أمكن ذلك، لإزالة آثارها ومنع تجذرها قبل فوات الأوان، فتفــتقت عــبقرية المــركب المصالحي في الداخل مع رغبة الخارج عــن مؤامــرة وضع الأموي في السجن، لكن تحت أي غطاء، وبأي مبرر، يمكــن الوصــول إلى هــذا الهدف ؟. في البداية وقع الحديث بشكل محتشم مباشــرة بعــد الاستجواب الذي اجراه الاموي مع جريدة "حرية المواطن"، حيــث بــدأ الهمــس فــي أوساط مختلفة بأن ملفا قضائيا قد يجري إعداده لمحاكمــته على بعض ما جاء في هذه التصريحات، إلا أن هذه الطريقة وقع التخــلي عــنها وبقــي خيار وضع اليد على الأموي قائما لكن طريقة التنفيذ والإخــراج وتوزيع الأدوار تغيرت، حيث أسندت هذه المهمة للحكومة التي اعتــبرت أن ما ورد في استجواب الأموي مع الجريدة الإسبانية (البايس) قد شــكل قذفــا فــي حقهــا، عــندما صرح بأن هناك فسادا عاما وعلى جميع المســتويات في تسيير قضايا المجتمع، الذي ينبئ بنتائج وخيمة على مصالح البلاد والعباد مستقبلا.

وهكــذا، حــركت مســطرة القضــية عن طريق استدعاء الأموي واحتجازه لاستمزاجه حول مواقفه وآرائه، ولما أظهر إيمانه وإصراره

على آرائه ومبادراته، قررت متابعته قضائيا أمام محكمة الرباط، التي لم تكن مختصة بجميع المقاييس القانونية والحقوقية ولكن تأكد أن إسناد هذا الاختصاص بشكل تعسفي كان وراءه قرار سياسي ستبدو معالمه جلية وأعراضه واضحة فيما بعد.

يعود الفارس مثل كل مرة إلى ساحته، جموحا، لا يتنازل عن العدل والكرامة فينتزع وهو على رأس الكونفدرالية مكاسب عمالية تتوج بالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996، وفي المؤتمر الوطني الثالث (مارس 1997) يتم التشبث به كاتبا عاما مرة أخرى رغم إعلان رغبته في التنحي عن المسؤولية دون أن يفقد شيئا من قدرته على السير.

محمد نوبير الأموي في كل مرحلة تتسع مدرسته بالمناضلين ويزداد خصومه الذين يزعجهم بصوته الحامل لكل بصمات التحولات السياسية والاجتماعية في المغرب...

في مسيرة طويلة ملأى بالكفاح المرير القريب جدا من الموت والخيبات والهزائم والخيانات والجحود والإنكار والإحباط... والذي يحوله إلى قوة روحانية قوية ملؤها الأمل والإصرار على المقارعة والمجابهة دون الاستسلام.

إنه الأموي كما يصفه الذين خبروه، ماهر في الإقناع وقدرة فائقة على الاستشراف... وذاكرة قوية ومدهشة، صعب الاحتواء والتدجين، يخوض المغامرة ويحول الانكسار إلى انتصار. يضيق الزمن أحيانا عن استيعاب طموحاته النضالية مثلا تضيق الاوراق المحررة في خطاباته فينطلق العنان لشفويته المتدفقة.

لو يتذكر بنفسه كل التفاصيل والحركات والألوان.

قرأ ماركس ولينين وتروتسكي إلى جانب ابن حنبل وابن مالك...

من يكون... أهو صورة المجاهد العروبي الذي قاد ويقود خلفه جموع الفلاحين الجامحة ضد القهر والاستبعاد...؟

أم يكون حارس الحلم وراعيه في مناخ متقلب. إنه القادم من سهول الماء والنار ومن نظريات متصلة بالشرق والقيم كما بالأرض والمطر والناس البسطاء.

اختار وهو داخل هذا الجدل أن يصارع بكل الوسائل ويكون رابحا كل المعارك... حتى الخسارات والهزائم هي خميرة انتصارات قادمة ... حتى الموت الذي "رافقه باستمرار" مثل خبر سري مكتوب بالأحمر... كان مدخلا حقيقيا لحياته وحياة الآخرين.

إنه لن يكون غير الاموي... صورة أصلية لذاته الموصولة بأحلامه وبسيل من أحلام الثوار، ورفاقه ممن اختطفوا أو قتلوا غدرا.

في كل مرة كان يختطف أو يعتقل ويعذب... كان يخرج بشموخ الأنبياء أكثر اقتناعا برسالته التي يؤمن بها حتى الاستشهاد.

سندق أبواب المستقبل بشدة

27 مارس 1979

في غمرة التحركات النضالية العمالية التي تعرفها بلادنا منذ أن تحررت الطبقة العاملة المغربية من قيود الوصاية والحجر البيروقراطيين المسلطين عليها منذ عدة سنوات، وذلك بعد أن ثارت الفصائل العمالية الطلائعية ضد سياسة التجميد التي نهجها أقطاب التعفن البيروقراطي المتواطئون مع أجهزة الاستغلال، بعد أن وعت طبقيا أن أوضاع مجموع الشغيلة المغربية لا تزداد إلا تدهورا تحت وطأة التحالف المصلحي بين الجهاز البيروقراطي وقوى الاستغلال ببلادنا. وهكذا نظمت قواها وأعلنت استقلالها عن الجهاز المتواطئ، عن طريق إحداث نقابات وطنية في أهم قطاعات الإنتاج. وقد أقبلت مجموع الطبقة العاملة على الانضمام، عن وعي وقناعة إلى النقابات الوطنية باعتبارها الإطار الصحيح والمصحح للعمل النقابي، كما عرفت النقابات المزيفة انسحابات جماعية لما تبقى فيها من عمال أخذوا يلتحقون بالنقابات الوطنية التي عقدت ندوتها الوطنية المشتركة يوم 15 و16 يوليوز 1978 في إطار التنسيق وتوحيد الخطط النضالية المستقبلية. وتحقيقا لهذا الهدف كان الحدث التاريخي بالنسبة للطبقة العاملة المغربية والمتمثل في الإعلان عن ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث انعقد مؤتمرها التأسيسي بالدار البيضاء، يومي 26/25 نونبر 1978، تحت شعار : " تصحيح المسار التاريخي للحركة النقابية المغربية ". وهكذا أصبحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الامتداد الحقيقي لمبادئ 20 مارس 1955، والوريث الشرعي لنضالاتها باعتبارها نقابة مركزية، تقدمية، ديمقراطية، جماهيرية ومستقلة.

وقد انتخب مندوبو النقابات الوطنية لدى المؤتمر الأخ المناضل محمد نوبير الأموي بالإجماع كاتبا عاما للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ويسر الديمقراطية العمالية أن تجري معه الاستجواب التالي قصد إطلاع الرأي العام الوطني والدولي على حقيقة الأوضاع العمالية.

☐ الديمقراطية العمالية : ما هي التطورات التي عرفتها الحركة النقابية المغربية منذ تأسيس الكونفدرالية للشغل في أواخر نونبر الماضي ؟

■ **نوبير الأموي :** لقد جاء تأسيس منظمتنا نتيجة نضال طويل وشاق خاضته القواعد العمالية في مختلف القطاعات منذ أواخر الستينات، نتيجة الصراع بين قوى الاستغلال وأدواتها والقوى المستغَلة، بين قوى ذات منظور متقدم وأصيل للعمل النقابي، وقوى متخلفة سقطت في الرجعية والذاتية وأصبحت بالتالي منفصلة عن الطبقة العاملة، لا في أحاسيسها، ولا في مستوى معيشتها، ولا في ممارستها وعلاقاتها مع العمال.

كما أن المسلسل النضالي الذي فجرته نقاباتنا الوطنية فرض ضرورة التنسيق بينها، ووضع استراتيجية موحدة، ما كانت لتتحقق في غياب جهاز مركزي. وإذن ففي خضم المعركة، ومن موقع المواجهة الملتهب انبعثت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقود الكادحين وتؤطرهم على درب النضال الصحيح والواضح، محدثة بذلك وضعية جديدة سرعان ما أعطت للصراع الطبقي الدائر بين الكادحين وقوى الاستغلال بعده الحقيقي ومضمونه الاجتماعي. وهي اليوم تنعطف في كبرياء، مزهوة بانتصاراتها، مدعمة لمواقعها المتقدمة والمحصنة، وتكتسح مواقع جديدة واستراتيجية. لقد خلقت وضعية جديدة، أعادت للطبقة العاملة الثقة في نفسها وإمكانيات تحسين أوضاعها من جهة، ومن جهة ثانية فرضت على سماسرة العمل النقابي أحد اختيارين : إما الاستمرار في النهج الذي ساروا عليه بتجميد النضالات والركوب على العفوية والتلقائية منها، والمتاجرة بها. وإما الرضوخ لإرادة القواعد، الذي لا نذيع سرا إذا قلنا أنه من منظور المصلحة الحقيقية للكادحين، لا نشجعها على إعطاء الأولية للبديل النقابي على النضال الذي تفرضه الوضعية المتدهورة للطبقة العاملة. غير أن الأجهزة المتاجرة سقطت في امتحان النضال. فقد أجهضت العديد من النضالات في انهزامية مخجلة، واختارت الانسجام والسير مع سياق تاريخها، وتجاهل الواقع الجديد للطبقة العاملة التي تدق أبواب المستقبل بشدة.

☐ ما هو منظور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للأوضاع الراهنة ومدى انعكاسها على الطبقة العاملة المغربية ؟

■ تعرف الوضعية الاجتماعية توترا شديدا، يتجلى في موجة النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة المغربية بشكل لم يسبق له مثيل. بالنسبة لمنظور الكنفدرالية الديموقراطية للشغل لهذه الوضعية والأبعاد التي يمكن أن تأخذها...

اعتقد أنه لا داعي للاستغراب مما هو قائم الآن، فقد كان أمرا متوقعا نتيجة الأزمة الحادة التي تعصف ببلادنا في كل الميادين، والتي ليست بأي حال من الأحوال أزمة ظرفية عابرة، وإنما هي أزمة بنيوية عميقة ناتجة عن استمرار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أقامها الاستعمار ويرعاها اليوم ورثة مصالحه والمتعاونون معه، ونتيجة نهج السياسة الليبرالية المتخلفة، في معالجة قضايا التنمية والتطور، والحال أن الأمر يتطلب عكس ذلك تصفية التركة الاستعمارية بتغييرات بنيوية عميقة تضع حدا لتبعية بلادنا الخارجية وترسي دعائم استقلال اقتصادي متحرر، سواء في الميدان الصناعي أو الزراعي. وعلاقات إنتاج إنسانية خالية من كل استغلال طبقي، وديموقراطية حقة تمكن الكادحين من المساهمة في التقرير والمراقبة.

إن واقعا اجتماعيا متخلفا تعالج قضاياه بأساليب متخلفة، لن يؤدى إلا إلى مزيد من التخلف، وهذا واقع بلادنا الذي يعيشه المسحوقون وتكشفه الأرقام والدراسات المعلنة والذي أصبح يعترف بخطورته حتى المسؤولون أنفسهم، أما الطبقة العاملة المغربية فإنها لم تفاجأ بهذه التطورات بل كانت واعية بها، وانطلاقا من هذا الوعي، قامت بشن نضالاتها مؤخرا احتجاجا على هذه الأوضاع وإثارة لانتباه المسؤولين المشغولين بقضاياهم الخاصة، وبالتالي الضغط من أجل وضع حد لهذه الحالة وذلك من خلال الحفاظ على الكرامة العمالية وحماية مكتسباتها والدفاع عن حقها في الوجود.

في غمرة التحركات النضالية العمالية التي تعرفها بلادنا منذ أن تحررت الطبقة العاملة المغربية من قيود الوصاية والحجر البيروقراطيين المسلطين عليها منذ عدة سنوات، وذلك بعد أن ثارت الفصائل العمالية الطلائعية ضد سياسة التجميد التي نهجها أقطاب التعفن البيروقراطي المتواطئون مع أجهزة الاستغلال، بعد أن وعت طبقيا أن أوضاع مجموع

الشغيلة المغربية لا تزداد إلا تدهورا تحت وطأة التحالف المصلحي بين الجهاز البيروقراطي وقوى الاستغلال ببلادنا. وهكذا نظمت قواها وأعلنت استقلالها عن الجهاز المتواطئ، عن طريق إحداث نقابات وطنية في أهم قطاعات الإنتاج.

أما بالنسبة للأبعاد التي يمكن أن تأخذها الأحداث فهذا يتوقف على مدى استجابة الحكومة للمطالب المعروضة عليها، هذه المطالب المطروحة بإلحاح.

وكيفما كان الأمر فإن اختيارنا كطبقة عاملة اختيار واضح وهو النضال من أجل تحقيق مطالبنا وضمان مستقبلنا حتى آخر نفس بدون مساومة، وسنقطع الطريق على كل من يحاول المتاجرة بنضالاتنا أيا كان... ومن أي موقع...

□ *ما هي مواقف أرباب العمل وموقف الحكومة الرسمي من تحركات العمال والمأجورين ؟*

■ أعتقد أن مواقف أرباب العمل والحكومة تكمل بعضها البعض فإن العداء المطلق للطبقة العاملة، والتصدي بشراسة في كثير من الأحيان لنضالات الكادحين، وتصاعد قائمة الموقوفين والمطرودين والمعتقلين بسبب نشاطهم النقابي، سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي أو الشبه العمومي أو الخاص، وما يمارسه المسؤولون الإداريون في الأجهزة الحكومية يكشف زيف ادعاءاتهم. ولقد أصبح التعاطف مع منظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جريمة، فما أكثر الذين طردوا أو أوقفوا عن العمل، أو اعتقلوا، أيضا، بسبب تعاطفهم فقط مع منظمتنا. ومع الخوف من نضالاتنا، يكثر جيش "الشمشامة"، والمترصدين، وتكثر التفسيرات والتأويلات، حتى تغرق كلها في تناقضات مضحكة، لكن أطروحات الخصوم، وادعاءاتهم تسقط كلها أمام إصرارنا على النضال وعدالة مطالبنا، وقوة منطقنا وحججنا. إن مواقف التعنت والتناور لن تنفعهم في شيء.

□ *على ضوء مواقف أرباب العمل والحكومة، ما هو دور مفتشية الشغل أمام الطرد والتسريح الجماعي للعمال والمستخدمين ؟*

■ أنا أسألك ما هي سلطة مفتشية الشغل ؟ وكذا رجل السلطة ؟ في إمكان قائد المقاطعة أن يعتقلك، ولكن ليس في إمكانه أن يعيدك إلى العمل إذا طردك رب المعمل، ولا حاجة إلى التذكير بمدى نفوذ الرأسماليين وعلى جميع المستويات، فليس الذي يوقع القرارات هو الذي يصنعها. وكمثال على ذلك : مباشرة بعد الزيادة في سعر البنزين زاد أصحاب النقل في ثمن التذاكر واطلعنا على ملتمس لجامعة لهم بجريدة العلم يطلبون الزيادة، في وقت كانوا قد فرضوها، ثم صدر مرسوم من وزارة النقل بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 فبراير 1979 يقرها. بينما مطالب الكادحين معلقة منذ عشرات السنين. من أجل هذا طالبنا بمراجعة جذرية لقوانين الشغل، لكن هذا لا يعفي المسؤولين الحكوميين، سواء تعلق الأمر بمفتشي الشغل أم بالسلطة المحلية، من مسؤولياتهم. إنه من المغالطة أن لا يتدخل رجل السلطة إلا بدعوى الأمن العام، في الوقت الذي يرفض التدخل لحماية الأمن الاجتماعي.

□ *انطلاقا من طبيعة الأوضاع كما استعرضتموها كيف ترون السلم الاجتماعي ؟*

■ منذ أن دخل مصطلح السلم الاجتماعي قاموس السياسة المغربية خاصة بعد الترويج الواسع له، بارتباط مع القضية الوطنية قضية استرجاع صحرائنا أعطيت له تفسيرات متعددة، وتطبيقات متنوعة. فمن جهة حاول بعضهم أن يجعل خرقه المشروع من طرف الكادحين مبررا لإلصاق اتهامات كاذبة بتنظيماتنا النقابية، ومن جهة ثانية كان سلاحا حملته السلطة في وجهنا فقط، وبالضبط لحماية مصالح الطبقات المحظوظة، والتي استفادت بشكل واسع في عدد من القطاعات حيث أثرت وضاربت واستنزفت قوى العمال، بينما ظلت الأجور مجمدة. الآن وقد فقد بريقه وظهرت أبعاده ومراميه، لابد من التوضيح التالي :

– إننا، كما أعلنا في غير ما مناسبة، نرفض كل تفسير للسلم الاجتماعي يهدف إلى تجميد نضالات العمال وحرمانهم من ممارستهم لحقوقهم النقابية المشروعة في الشكاوي والاحتجاج قصد تحسين أوضاعهم، أي حماية الرأسماليين الذين يفقدون الحس الوطني ويتاجرون بكل شيء، لهثا وراء الربح والثروة.

إن وطنية الطبقة العاملة ليست مجال نقاش. فمن يكون وطنيا إذا لم يكن العمال. لكن وطنية أصحاب الطرابيش هي موضوع النقاش. وفي رأينا أن الوطنية الحقة وطنية المرحلة الحالية هي أن نكون اشتراكيين، أي أن نمكن الجميع، خاصة المنتجين الحقيقيين، من التمتع بخيرات هذا الوطن وممارسة شيء من الحرية والديمقراطية، فلتخرس الأصوات التي تنعت إضرابات العمال باللاوطنية. وتطالب بتقنين هذا الحق ! هذه الأصوات لم تكن في يوم من الأيام وطنية خاصة يوم كانت الوطنية "فاكتورة"... ضريبة، مثلما هي الوطنية الحقة اليوم.

– إننا نرفض ربط السلم الاجتماعي... بقضيتنا الوطنية الأولى، فقد استبدت الحكومة الحالية، والتي هي استمرار لسابقاتها، بمعالجة قضية استرجاعنا لأراضينا وأعرضت عن جميع الاقتراحات التي نادينا بها كممثلين حقيقيين للطبقة العاملة، ومن موقع المسؤولية التاريخية. وإذا كانت التطورات الأخيرة تؤكد على إرادة الحسم فإننا نتمنى أن تكون صادقة... لكن ما يجعلنا متشككين هو الممارسات اللاديمقراطية والقمعية التي تواجه بها الحكومة مطالبنا، وحملات الاضطهاد، والإرهاب المسلطة علينا. وكيفما كان الحال، فليس هناك أي تناقض في رأينا بين النضال الطبقي الذي نخوضه كعمال في مواجهة الطبقة المستغِلة والنضال الوطني من أجل مغرب محمية أراضيه، محررة أجزاؤه ومحرر إنسانه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. فكلا النضالين يكمل الآخر. ونعتبر أن التطورات الأخيرة جاءت نتيجة نضالاتنا المطلبية وهي مكسب سنعتز به.

ومن شأن النضال الطبقي أن يعطي ديناميكية متجددة للنضال الوطني متى تزاوج الاثنان، والذي نؤكد عليه هو رفضنا المطلق لنتائج سياسة فاشلة في معالجة القضايا الاجتماعية، وكذلك قضية صيانة واستكمال وحدتنا الترابية وتأدية ثمن ذلك. فلن نقبل التفريط بحبة رمل من صحرائنا مثلما لا نقبل باستغلال تحالف الإقطاع والبورجوازية لنا.

□ *دعت الحكومة أخيرا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الحوار، كيف ترون هذا الحوار ؟*

■ أكدنا في بداية أول جلسة للحوار مع الحكومة (جلسة 28 فبراير

المنصرم 1979) على أن يكون هذا الحوار جادا ومسؤولا، وأن يعيد إلى الطبقة العاملة الثقة في إمكانية التفاهم مع المسؤولين حول المطالب المطروحة والأمن بدل الخوف من الغد التي تؤكد الدلالات أنه قاتم.

وذكرنا بجميع أشكال وأساليب الحوار السابقة والتي أجهضت. وانعكاساتها على نفسية وأحاسيس الطبقة العاملة. ومن موقع التقدير لمسؤولياتنا تجاه قواعدنا قبلنا الجلوس مع الحكومة كمخاطب بغض النظر عمن حشرتهم في الجلسة الأولى، فهي أعلم من غيرها بمن يمثل الكادحين. وإذن فمن موقع الثقة بالنفس، والإيمان بالقضية سنجلس مع أي كان، شريطة أن تكون الشروط الموضوعية لهذا الحوار متوفرة. وفي طليعة هذه الشروط. وضع حد لحملات القمع المسلطة على مناضلينا وإلغاء جميع المتابعات الصادرة أو التي يمكن أن تصدر في حقهم.

وبالتالي إطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين بدون استثناء. كما أكدنا على أن القمع والإرهاب لن يؤثر علينا. ونحن على استعداد لأن نطرق أبواب المعتقلات بالمئات والآلاف دفاعا على مطالبنا وكرامتنا. ولهذا فإننا لم نقبل الاجتماع باللجنة الحكومية في اللقاء الثاني إلا بعد أن أعطي وعد بتصفية قضية جميع المعتقلين وأؤكد أننا لن نحضر أي اجتماع مقبل ما لم يطلق سراح جميع مناضلينا النقابيين الذين هم رهن الاعتقال فعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها وبالتالي نتائج وتبعات كل موقف متعنت ومتصلب.

□ *ما هي القضايا والمطالب التي طرحتموها باسم الطبقة العاملة على مائدة الحوار ؟*

■ انطلاقا من الملف المطلبي لمنظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اقترحنا مسطرة عمل تقضي بتقسيم المطالب إلى نوعين :

1– المطالب المستعجلة والتي يجب أن يحسم فيها في أقرب وقت على مستوى الحوار معنا، وتتعلق بالأجور وشبكاتها والتعويضات والحد الأدنى للأجور وظروف العمل وقوانين الشغل.

2– المطالب الخاصة بكل قطاع، والتي يجب أن يفتح فيها حوار بين الإدارات المعنية وممثلي العمال في إطار الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل وتجدون ذلك مفصلا في المذكرة التي قدمناها للحكومة، ويبقى بالطبع على رأس المطالب خلق الشروط الموضوعية لاستمرار الحوار بإطلاق سراح الأخوة المعتقلين. وإعطاء التعليمات للإدارات المعنية باستدعاء ممثلينا، خاصة بعض الإدارات التي توجد على رأسها رؤوس تعتبر نفسها فوق القانون والحكومة.

□ *هل تعتقدون أن هذا الحوار سيؤدي إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تخفف من مسلسل تفقير الطبقة العاملة ؟*

■ لقد سجلنا بارتياح في أول لقاء مع الحكومة ما جاء في عرض السيد الوزير الاول من أن الهدف من الحوار ليس هو توقيف المسلسل الإضرابي، ولكن التخفيف من حدة التوتر الاجتماعي، وتلبية ما يمكن تلبيته والتعهد بتلبية الباقي في أجل محدد. كما سجلنا الاعتراف بشرعية المطالب والحيف اللاحق بالطبقة العاملة والتضحيات التي تقدمها، وعلى العكس من ذلك ذكر السيد الوزير بالامتيازات التي تتمتع بها الفئات المرضي عنها، وعزم الحكومة على اتخاذ عدد من التدابير في شأنها، لكن الممارسات اليومية للجهاز الحكومي جعلتنا نقتنع أن هناك حكومات ببلادنا لا حكومة واحدة يرأسها السيد الوزير الأول. وقد طرحنا هذا في اللقاء الثاني. هذا رغم أننا أظهرنا استعدادنا وحسن نيتنا لحل مشاكل كادحينا فالحكومة لحد الساعة لم تخط أية خطوة جدية للدفع بالحوار الذي لا نعرف ما إذا كان سيستمر أم لا؟ في الاتجاه الإيجابي والصحيح، اتجاه تلبية مطالب الطبقة العاملة.

□ *هل من كلمة أخيرة ؟*

■ الحلال بين والحرام بين، وبينهما جدار سميك وعميق لا خيط رقيق، فليحذر الذين يستغلون أمة الفقراء ويمعنون في قهر الطبقة العاملة أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم، فليس للكادحين ما يخسرون سوى قيودهم وأغلالهم.

جريدة الديموقراطية العمالية
عدد 14 مارس 1979.

استقلالية القرار

23 يناير 1980

وجه مستدير، شارب كثيف، جسم ممتلئ، ذاك هو محمد الأموي (41 سنة) الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والذي لم يفقد أي شيء من أصوله الفلاحية.. يحدث له أن يستشهد بماركس، ولكنه لم يتعلم الصراع الطبقي في الكتب. كان معلما في بداية الاستقلال، ثم أصبح مفتشا في التعليم بعد 10 سنوات. لقد ناضل محمد الأموي أولا في صفوف المركزية النقابية (الاتحاد المغربي للشغل) والتي كانت آنذاك المنظمة الوحيدة للشغيلة المغربية. ولكنه كان من بين الأوائل الذين حاربوا سياسة "السلم الاجتماعي" التي مارستها القيادة (قيادة المنظمة).

وقد أصبحت النقابة الوطنية للتعليم التي ساهم في تنشيطها، العمود الفقري للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. فمن هو الشخص الذي كان مؤهلا أكثر ليصبح كاتبا عاما للكونفدرالية غير الأموي.

وللإجابة على أسئلتنا، أخذ السيد الأموي يسرد على مسامعنا سيلا من المعلومات والبراهين كأنه لا يخاطب صحفيا بل أحد المناضلين المضللين، ثم ينتهي أخيرا إلى جمع أفكاره في جمل مركزة وقصيرة.. ويبدو جليا أن السيد محمد الأموي ليس متعودا على لعبة الاستجوابات، الشيء الذي يضفي على حديثه مزيدا من الصدق والصراحة.

□ **جون أفريك** : *ما الذي يميز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن المركزيات النقابية الأخرى؟*

■ **نوبير الأموي** : ما يميز كونفدرالية حريصة على الدفاع عن مصالح منخرطيها، عن منظمات مرتبطة بالحكم. إن أصالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتمثل في كونها الحركة الوحيدة التي لم تستفد في أية لحظة من مساعدة الدولة، بل بالعكس فإنها تأسست وتدعمت في المواجهة

مع الحكومة. إن الانتخابات المهنية، دون أن نتحدث عن الإضرابات، قد أثبتت أننا نمثل في قطاع التعليم 95% من الموظفين، في حين أن وزارة التعليم لم تمنحنا سوى 11 إطارا منقطعا (متفرغا)، هذا في الوقت الذي تتوفر فيه النقابات الأخرى على ستين منقطعا !

□ ألم ترتكبوا خطأ في التقدير، فيما يتعلق بميزان القوى بشنكم لإضرابات ضخمة في فصل الربيع الماضي ؟ ألم تخلطوا، باختصار، بين المغرب وإيران ؟

■ لقد كان سبب الإضرابات يكمن في تقليص القدرة الشرائية التي أصبحت أقل مما كانت عليه قبل الاستقلال. إن مستوى معيشة مماثل لمستوى معيشة سنة 1960 يتطلب أن يكون الحد الأدنى للأجور 1000 درهم، في حين أنه لا يتجاوز، حتى إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادات في الأجور المحصل عليها بعد الإضرابات 400 درهم. إن بوادر السخط والاستياء كانت بادية بوضوح قبل أحداث إيران، بل وقبل تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نونبر 1978. لقد تطورت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بسرعة في القطاعات الاستراتيجية كالتعليم والفوسفاط والبتروكيماويات والسكك الحديدية والبريد والصحة وغيرها، الشيء الذي أفزع بعض أوساط الحكم، الذين أثاروا المسألة الإيرانية لتبرير القمع، وقد كانت هذه الأوساط تتمنى أن تجر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى مغامرة قاتلة كما حدث في مصر في يناير 1977، وفي تونس في يناير 1978. ولكننا لم نسقط في الفخ.

□ لقد سمعت بأن الملك قد أبلغكم بأنه مستعد لإلغاء الإجراءات المتخذة بعد الإضرابات إذا طلبت منه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذلك ؟ لماذا ترفضون القيام بهذا المسعى ؟

■ إننا لم نتلق عرضا من هذا النوع، بصورة رسمية.

□ إن الأساس في الحياة السياسية المغربية لا يتم بصورة رسمية : فقد كانت هناك اتصالات سرية.

■ طبعا، ولكننا نحرص، من جهتنا، على أن تتم علاقاتنا بالحاكمين في إطار الوضوح. إن القمع لم يقتصر فقط على الطرد الجماعي، بل إن أكثر من 3000 شخص قد تم استجوابهم، وأكثر من 300 آخرين قدموا إلى المحاكمة، وصدرت في حق العشرات منهم أحكام تتراوح ما بين شهر وسنتين سجنا نافذا. إن كل هذه الإجراءات تعتبر لا دستورية، ما دام الفصل 14 من الدستور يضمن حق الإضراب ويمكن لصاحب الجلالة، بموجب السلطات التي يخولهاله الدستور، أن يتدخل لمنع أو إلغاء القرارات التعسفية.

□ إن هذا لا يمنعكم من طلب تحكيمه ؟

■ إن الحَكَم يوجد فوق أرضية الملعب وهو ليس في حاجة إلى أن نلفت انتباهه لكي يصفر للخطأ.

□ إن أغلبية، إن لم يكن مجموع مسيري الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. يحتلون مراكز المسؤولية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في حين تعلنون باستمرار استقلالكم عن كل الأحزاب.

■ ما حيلتي إذا كانت الفئات الأكثر وعيا في صفوف الطبقة العاملة تناضل في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. إن المهم في هذا الموضوع هو أن يتم اتخاذ القرارات النقابية من طرف النقابات نفسها، وأن لا تملى عليها من الخارج.

□ في حالة وقوع نزاع بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ما هي الجهة التي ستنضم إليها ؟

■ سأحترم قرار الحزب، ولكنني لا أضمن إطلاقا باعتبار الاستقلال المقدس للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنه سيطبق من طرف المركزية النقابية.

جون افريك- فرنسا
العدد 994- 23 يناير 1980

أبريل 1984

□ ***الوطـن العـربي : ما هي الأسباب التي دفعتكم إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟***

■ **نوبيـر الأموي** : تم الإعلان عن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 25 نونبر 1978، لكن هذا ليس معناه أنها لا توجد إلا في هذا التاريخ.

لقـد كـانت موجودة من قبل في إطار جامعات ونقابات وفيدراليات وطـنية انسحبت من المنظمة القديمة (الاتحاد المغربي للشغل) وكانت عملية الانسـحاب قـد بدأت فعلا في أوائل الستينات عقب التوجيه المنافي لمبادئ الاتحـاد، والـذي فـرض بأسـاليب لا ديمقراطية، وهو توجيه يرفع شعار الـنقابة الاقتصـادية الـتي عرفـتها أوربا في القرن التاسع عشر، ويكرس بالـتالي قطيعـة مع كل قوى التحرر الوطني التي ارتبطت بالطبقة العاملة وجعـلت مطـالب الكادحين على رأس برامجها. ففي مناسبة المؤتمر الثالث للاتحـاد المغـربي للشـغل فـي العـام 1963 تم الإعلان عن الاستقلال الإيديولوجـي والتـنظيمي عـن جميـع الأحـزاب السياسية، بما فيها قوى التحرر الوطني. والحقيقة أن هذا الإعلان كان تكريسا لواقع صار قائما.

تـلت ذلـك انسـحابات جماعية لعدد من النقابات، كالنقابة الوطنية للـبريد والـنقابة الوطـنية للتعـليم. إذن فحـركة التصـحيح التي قادتها الكونفدراليـة الديمقـراطية للشـغل قـد انطلقت من هذا التاريخ، ليس على أسـاس الخروج ببديل نقابي أيا كان اسمه وشكله، لكن على أساس تصحيح الوضـعية داخل المنظمة القديمة. فقد عرفت سنة 1963 عملا ديناميكيا في هـذا الاتجـاه فـي مـدن وقطاعات كثيرة، حيث بدأ المسؤولون النقابيون ينسقون فيما بينهم.

وبعـد سـنتي 1974 و 1975 عرفت الوضعية السياسية في البلاد نوعـا مـن الانفراج بحكم مستلزمات استكمال الوحدة الترابية، ووقع تدشين

ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي الذي كان فرصة للطبقة العاملة للمواصلة من جديد وإعادة ترتيب صفوفها، فأقدمت الكثير من القواعد العمالية على عقد مؤتمرات وطنية وتأسيس فيدراليات في أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية، خصوصا وأن الأزمة قد بدأت تستفحل بين ما تبقى من النقابيين في الاتحاد المغربي للشغل. وكان لدخولهم البرلمان وتصويتهم على البرامج الحكومية أثر النقطة التي أفاضت الكأس، وكانت وراء قرار القطيعة المطلقة معهم والخروج بالبديل النقابي.

□ *هل ما قمتم به كان انشقاقا على الاتحاد المغربي للشغل ؟*

■ كلا. قطعا. كانت حركة تصحيح ومحاولة لإعادة العمل النقابي إلى النهج والمبادئ التي بني عليها في 20 مارس 1955، تاريخ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

نعم، لقد عرفت الحركة النقابية محاولة انشقاقية في العام 1960-1961 من طرف القوى الرجعية، عندما أسس آنذاك ما يسمى الآن بالاتحاد العام للشغالين من طرف أحد الوزراء في الحكومة المغربية وفي حزب الاستقلال. تلك كانت محاولة انشقاقية من فوق، أما نحن فعلى العكس من ذلك بقينا نناضل في أدنى الشروط داخل الاتحاد المغربي للشغل إلى أن وضع كثير منا خارج هذه المنظمة بقرارات لا ديمقراطية للحيلولة دون إحداث أي تطوير داخلها.

□ *كم هو عدد الأعضاء والنقابات في منظمتكم ؟*

■ بعد خمس سنوات وعدة شهور منذ الإعلان عن تأسيس منظمتنا يمكن القول أنها الآن الأقوى تمثيلية والأكثر تواجدا وفاعلية في الساحة العمالية.

لكن قبل تقديم الأرقام هناك ملاحظة : فنحن نقابة تعيش في ظروف يمكن وصفها بأنها ظروف نصف منع ونصف ترخيص لها بالعمل النقابي. فمنذ الإعلان عن تأسيس منظمتنا لم يمر شهر دون تعرض الكثير من أطرنا وقواعدنا لتعسفات التوقيف أو الطرد من العمل أو تقديمهم للمحاكم. عندما تأسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان ذلك بمساهمة ثماني نقابات وطنية في أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية :

الفوسفاط، السكك الحديدية، الماء والكهرباء، الطاقة، التعليم، الصحة، البريد، الصناعات السكرية، البترول والغاز. ثم تأسست نقابات للفلاحة والبلديات والنقل، وهذه القطاعات كلها تنتمي إلى القطاع العام وشبه العام. وقد انطلقت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا القطاع لأنه يضم نسبة تصل إلى 62% من الأيدي العاملة، باعتبار أن الدولة أكبر مشغل للمأجورين، وكونها كذلك المساهم الأكبر في الكثير من القطاعات أو أنها تراقب هذه القطاعات بحكم تمويلها لها ماليا أو بحكم الضمانات التي تقدمها لها. الآن لدينا 12 فدرالية وطنية ومئات من النقابات في مؤسسات القطاع الخاص. وعلى صعيد الأفراد كان العدد عند بداية التأسيس يصل إلى 250 ألف، وكان نفوذ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يصل إلى 500 ألف، وتضاعف الرقم وقوة المنظمة سنة 1981 لتصبح الاستجابة لنداءاتها ومواقفها تكاد تكون بالإجماع.

□ *ما علاقة منظمتكم بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ؟*

■ أنا شخصيا وكثيرون من المسؤولين في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منتمون، وفي أحيان أخرى مسؤولون في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. علاقة الكونفدرالية بالحزب إذن علاقة حميمية من خلال أطرها ومسؤوليها، وليس في هذا جريمة. فالاتحاد الاشتراكي هو الحزب ذو النفوذ الواسع والثقل الكبير في الساحة الوطنية والديمقراطية.

لكن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي تنظيم مستقل ومفتوح في وجه جميع العمال، وعلى اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم. وفي هذا الإطار يوجد في منظمتنا العديد من العمال أو المسؤولين، إما غير منتمين لأي حزب أو منتمون خاصة لأحزاب اليسار.

لهذا فإن علاقتنا ليست علاقة تبعية مطلقة للاتحاد الاشتراكي، فجميع مواقفنا وقراراتنا تتخذ على مستوى الأجهزة النقابية، وباستشارة جماعية واسعة مع قواعدنا العمالية، ولم يقع أبدا أن فرض علينا أي موقف من المواقف التي اتخذناها، سواء تعلق الأمر بمواقف ذات صبغة نقابية بحتة، أو بمواقف وطنية عامة. غير أن هذا لا يعني أننا لا نستشير رفاقنا في الأحزاب التقدمية عموما، إذ أننا على اتصال دائم معهم ونحاول الأخذ

بعين الاعتبار مواقفهم وآراءهم في الوضعية العامة لبلادنا، وهو أمر نعتز به ونعمل على توسيعه ليكون هناك شكل من أشكال للتنسيق والعمل الجماعي، ليس مع الاتحاد الاشتراكي فحسب، بل ومع حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي، وحتى مع النقابات الأخرى.

□ *ألم يضعكم دخول الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة في مأزق؟*

■ أبدا. أولا لأن مواقف الحزب لا تلزم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشكل ميكانيكي. وثانيا لأن دخول الاتحاد الاشتراكي الحكومة جاء بطلب من جلالة الملك. وكما عبر عن ذلك الأخ عبد الرحيم بوعبيد، فمشاركة الحزب تتم في إطار مهام وزمان محددين، ومن بين المهام تصحيح الوضعية الديمقراطية ببلادنا، ونحن نساند مساندة مطلقة كل عمل وسياسة في هذا الاتجاه.

والمهمة الثانية هي العمل على تلافي كل المضاعفات التي يمكن أن تعرفها قضيتنا الوطنية.

إذن دخول أخوينا عبد الرحيم بوعبيد وعبد الواحد الراضي إلى الحكومة لم يحرجنا في شيء. إنهما، وكما صرح بذلك الأخ بوعبيد، لا يتحملان مسؤولية في التسيير الإداري. وفي هذا الإطار سجلنا مواقف الحزب المدافعة عن عدم الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية باعتبار أنها ستضر بمصلحة الجماهير، وسجلنا دفاعهم عن ضرورة فتح الحوار مع سائر القوى الاجتماعية، خصوصا الطبقة العاملة.

□ *ما طبيعة العلاقات التي تربطكم بالاتحادات والنقابات المغربية الأخرى؟*

■ لدينا قطيعة مطلقة مع هذه النقابات. فتجربتنا معهم تجربة مريرة.

فعلاقتنا معهم لا تختلف عن قطيعتنا مع الحكومة. فالنقابات الأخرى تتخذ مواقفها انسجاما مع مواقعها، وهي مواقف دفاع وتزكية للسياسة الحكومية بشكل أو بآخر. في الصيف الماضي وجه المسؤولون في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الاتحاد المغربي للشغل وإلى الاتحاد العام للشغالين رسالتين يدعونهما فيها إلى اتخاذ موقف موحد إزاء

الزيادات التي شهدتها أسعار المواد الاستهلاكية صيف 1983، فلم نتوصل بأي جواب. لقد نفضنا أيدينا من بعض القيادات بصفة خاصة، لكننا على اتصال دائم بالقواعد العمالية في جميع المؤسسات، بمن فيهم بعض النقابيين الذين ما زالوا يعملون في صفوف تلك النقابات، وسيلتحقون عاجلا أو آجلا بتنظيمهم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

□ *كيف تنظرون إلى الحوار الأخير مع الحكومة، وماذا كانت مطالبكم؟*

■ الحوار كان مطلبنا دائما. وعندما انطلق، لأول مرة سنة 1979 بأمر من الملك اعتبرناه مكسبا، وتقدمنا بشروح إضافية لمطالبنا التي كانت تعكس الحقيقة المأساوية التي أصبحت عليها الطبقة العاملة.

غير أن الحوار لم يستمر، وحاولت الحكومة إفراغه من محتواه بالإقدام على زيادات ضئيلة جدا لا تنصف الطبقة العاملة، خصوصا وأن مستوى الأجور عرف جمودا منذ بداية الستينات، فيما كان مستوى الأسعار في بداية السبعينات قد تضاعف بنسبة 300%.

الآن ابتدأ الحوار من جديد، ونحن نتمنى أن تكون الحكومة التي يرأسها السيد كريم العمراني أحسن من سابقتها. لهذا، وانسجاما مع مبادئنا التي تدعو إلى حل المشاكل عن طريق الحوار، حضرنا هذا اللقاء.

والحقيقة أن الحكومة لم تأت بشيء جديد. فهي قد جاءت لتستمع إلى وجهة نظرنا.

وبالنسبة لنا تهمنا هذه المبادرة، وألححنا على أن يكون الحوار جادا ومسؤولا، وذكرنا بمطالبنا التي رفعناها إلى الحكومة أكثر من مرة، والمتعلقة باحترام ممارسة العمل النقابي، وإعطاء الضمانات لهذا الاحترام، وإطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين، وإعادة المطرودين والموقوفين إلى عملهم، والزيادة في الأجور والتعويضات.

الحكومة أعطتنا أرقاما عن مستوى التشغيل والتكوين. والحقيقة أن وضعية الشغل سيئة جدا، فإلى جانب قوة العمل المعطلة من سنوات، والمقدرة بالملايين في المدن والبوادي، هناك تهديد دائم يشكل هم كل المأجورين بفعل الوضعية الاقتصادية التي تعرف تدهورا مريعا بسبب تقلص السوق الداخلية، والمنافسة على المستوى الدولي، والاختيارات

السائدة، والبنيات القائمة والموروثة عن العهد الاستعماري.

وقد استمعت الحكومة إلى وجهة نظرنا، وتعهدت بإعطائنا شرحا ضافيا عن الآفاق وكيف تراها، خصوصا فيما يتعلق بالقانون المالي لسنة 1984.

إننا نعتبر إجراء الحوار في حد ذاته مكسبا أوليا، ومؤشرا على أن الحكومة تحاول معرفة رأي النقابات فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالشغل ومشاكل العمل في بلادنا.

كل ما التزمت به الحكومة هو أنها ستستأنف معنا الحوار، وأنها ستعمل على أن يكون من جهتها جادا ومسؤولا بهدف مناقشة المطالب المطروحة ومعالجة ما يمكن معالجته منها.

ألححنا على يومية للحوار، لكن أعضاء الحكومة لم يتمكنوا من تأمينها. نحن ننتظر، وسواء أستؤنف الحوار ووقع تفهم المطالب ووصلنا إلى حالة من التعامل الواضح أم لم نصل، فإننا سنتابع بناء تنظيمنا النقابي وطرح المطالب المشروعة للطبقة العاملة والدفاع عنها. وكل ما نأمله أن يتغلب جانب الحكمة والتبصر والوطنية الحقة عند المسؤولين.

مجلة الوطن العربي– باريس
أبريل 1984

التوجه والتجربة

29 أبريل 1989

ربما أضحى من التقاليد الحميدة أن تجري جريدة "أنوال" بمناسبة فاتح ماي، حديثا مع الكاتب العام للمركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المناضل نوبير الأموي. لكن بالتأكيد حديث الأموي ليس تقليديا، وتلك خاصية المناضل، خاصة إذا كان من نوعية المناضل الأموي وقد خبرته وعركته مسيرة كفاح وصمود طويلة من المحن والمعارك النضالية لأزيد من ثلاثين سنة، وهذه المرة بشكل خاص في الظرفية النضالية والاجتماعية التي يمر منها "فاتح ماي" هذه السنة ما يعطي لحديث الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقنوات الشعبية، أهمية خاصة.

كان صعبا علينا أن ننهي الحديث مع الأموي، فالشجون والقضايا كثيرة ومترابطة، خاصة و"أنوال" لها معه ذكريات. غير أن بداية الحديث كانت فيها المناسبة شرط، لذلك فتحنا الحديث بفاتح ماي ومنه إلى ما هو مغلق ومفتوح من القضايا، وهنا أوفر أجزاء الحديث :

□ ***أنوال :*** *بمناسبة فاتح ماي لهذه السنة ما هو الشعار المركزي الذي تطرحه الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وبالتالي في أية شروط نضالية ستفتتح "السنة العمالية" الجديدة ؟*

■ **نوبير الأموي :** إننا نخلد فاتح ماي هذه السنة تحت شعار مواصلة الكفاح العمالي من أجل ضمان وتوفير الشغل لكل العاطلين، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين من خلال الزيادة في الأجور، وتحسين ظروف العمل، واحترام الأوفاق والقوانين الاجتماعية، وفتح الحوار مع النقابات العمالية حول مطالبهم المعلقة منذ سنين.

وبالطبع هناك أمور نعتبرها من ثوابت النضال النقابي للعمال، وهي كل ما يتعلق بأوضاع جماهيرنا عموما، والتحديات التي تواجه بلادنا على المستوى السياسي (الوحدة الترابية، المغرب العربي) والتطورات التي تعرفها الساحة العربية، خاصة استمرار انتفاضة الحجارة وتطورات القضية الفلسطينية... انتصار الأمة العربية في البوابة الشرقية للخليج العربي... العلاقات العربية التي تحسنت والشروط الدولية التي انتصر فيها الاتجاه إلى السلم والحوار لحل النزاعات الدولية.. يمكن اعتبار الكثير مما حدث، والذي كنا نتوقعه منذ السنة الماضية، وخاصة منه اجتماع اللجنة الإدارية في بداية السنة الاجتماعية لم يكن ضربا من الخيال. وهكذا نخلد فاتح ماي في شروط تبعث على التفاؤل، مثلما أن الطبقة العاملة تخلده في غمرة من الكفاحات الهائلة والواعدة. ليست أولها معركة مفاحم جرادة التي قادتها منظمتنا وعمالنا بنجاح، ولكن كذلك كفاحات العديد من القطاعات العمالية في أهم المدن العمالية سواء منها تلك التي تؤطرها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنضالات عمال لاسامير، والخطوط الملكية... أو العديد من معامل النسيج وبعض المقاولات والقطاعات الأساسية، أو التي تؤطرها نقابات عمالية صديقة في الساحة المغربية.

أنوال : عرفت الساحة العمالية نضالات متواصلة في الفترة الأخيرة تميزت بنفس نضالي جديد، هل لكم أن تحدثونا عن أهم مميزات هذه النضالات في ظل الواقع الاجتماعي المعيش؟

□ *عرفت الساحة العمالية نضالات متواصلة في الفترة الأخيرة تميزت بنفس نضالي جديد.*
هل لكم أن تحدثونا عن أهم مميزات هذه النضالات في ظل الواقع الاجتماعي المعيش..؟

■ لقد تمت في شروط يمكن اعتبارها غير متكافئة، إذ ظل ميزان القوى لصالح أرباب العمل والإدارات، ولصالح الدولة عموما باعتبار أنها تخلت عن دورها كحكم وأصبحت طرفا سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو شبه العام. أو تعلق الأمر بمواقف العديد من الجهات التي تناصر أرباب العمل.

ومع ذلك، فرغم هذا الخلل الذي ظل سائدا لسنين، استطعنا أن ندير هذه الكفاحات بكفاءة عالية... والأمر يعود من جهة إلى تراكم وعي طبقي عميق لدى الكادحين، وإلى ما عانوا منه في تجربتهم مع أرباب العمل، وإلى كثير من الشروط التي عملنا كمركزية على توفيرها، وأهمها أن القرار ظل دوما قرار الطبقة العاملة، إذ أن المركزية ما هي سوى مدعم وموجه لنضالات الشغيلة. ويحدث أحيانا أن تكون ضد موقف ما، لكنها لا تفرضه بقدر ما تحرص على فتح حوار حوله مدعم بمعطيات، قد لا تكون في متناول العمال.

أهم ما طبع هذه النضالات أيضا، هي أنها تجاوبت معها كل الشغيلة والقوى الوطنية التقدمية. فلأول مرة حظيت الإضرابات وتحظى بمساندة وتضامن جميع القوى الوطنية والإعلام الوطني، وأيضا الرأي العام الخارجي النقابي منه والحقوقي والديمقراطي عامة.

كما يجب أن نلتقط تحولا تعيشه الساحة المغربية على الخصوص، إذ أصبح الجميع يحس بخطورة ما آلت إليه بلادنا وما يهدد مستقبلنا، وبضرورة تكاثف الجهود لوقف التردي، وهذا ما يعكس انحياز بعض أصوات القوى والشرائح الاجتماعية إلينا- خارج القوى الوطنية الديمقراطية التي تساندنا - والتي كان من المفروض أن تكون منحازة للإدارة وأرباب العمل، بل لم يرتفع صوت يعتبر نضالات الطبقة العاملة غير مسؤولة كما كان يتم من قبل.

□ *بخصوص النهج السائر حثيثا نحو تفويت أغلب مؤسسات القطاع العام... كيف ترون إلى انعكاسات هذه السياسة على الاقتصاد الوطني، على أوضاع الشغيلة ونضالاتها، وكيف ترون مواجهته ؟*

■ بخصوص القانون المعروض على البرلمان المتعلق بالتفويت الذي طعنت فيه المعارضة باعتباره لا دستوريا، وهو نسخة طبق الأصل لمشروع شيراك عندما كان رئيسا للحكومة الفرنسية، مع فارق أن هذا الأخير قدم لائحة المؤسسات التي لا يجب تفويتها في الوقت الذي لم تستثن فيه الحكومة إلا ست مؤسسات بعضها مختلف الرأسمال كالخطوط الملكية المغربية التي يشارك فيها الرأسمال الفرنسي. ولم تستثن قطاعات أساسية

ومهمة كالمركب النفطي "لاسامير" ودار السكة.. إلخ. فموقفنا موقف مبدئي وثابت ضد تفويت القطاع العام بصفة عامة.

أما انعكاسات هذا النهج فستكون خطيرة جدا، لأن هذا الرأسمال والذي قدرناه بحوالي ألف مليار دولار، تراكم منذ أكثر من 30 سنة. ولأن الدولة في العالم الثالث لها دور هام في التنمية، إذ أثبتت التجربة بأن بورجوازية العالم الثالث تابعة ومرتبطة في نشاطها الاقتصادي بالشركات المتعددة الجنسيات. كما أن في هذا النهج التفويتي تعبيرا من الدولة عن إخفاقها في تسيير هذه القطاعات التي هي أسهل من تسيير شؤون البلد في مستويات أخرى.

ومن المفارقات أن أباطرة مسيري القطاع العام قد أحسنوا تسيير مؤسساتهم الخاصة التي اتسعت وتنامى عددها بشكل مهول وصل إلى أكثر من 80 مؤسسة لدى أحدهم علما بأنه دخل مؤسسات القطاع العام وهو دون ذلك بكثير. والحال أن نظام العمل في بعض مؤسسات القطاع العام لا يختلف في شيء عن نظام العمل المتبع في مؤسسات القطاع الخاص، مما يبين أن هناك تبذيرا وفسادا واستغلالا فظيعا. والمطلوب الآن هو أن تستقصي السلطات التشريعية حقائق وواقع كل مؤسسات القطاع العام لمحاسبة المسؤولين عن سوء التسيير، ذلك أن بلدنا لا زالت حاجة إلى أن تلعب فيها الدولة دورا رائدا في تسريع وتيرة التنمية.

كما أن هذا النهج سينعكس سلبا على أوضاع الطبقة العاملة بحكم أن العديد من هذه المؤسسات سوف تعمل على تسريح العمال بالمئات بل وربما بالآلاف، ولا أدل على ذلك أكثر من وضع مكتب التسويق والتصدير الآن. هكذا فالعملية عملية غصب في تقديرنا والطبقة العاملة لن تتوانى على النضال ضده ولن تترك هذا المخطط يمر مهما كلفها الأمر من تضحيات.. وليس في الأمر مزايدة.

□ *بخصوص التنسيق النقابي الجاري بينكم وبين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. هل هناك آفاق لتطويره وتوسيعه ليشمل الاتحاد المغربي للشغل؟*

■ سيظل نداؤنا موجها وبدون كلل إلى الاتحاد المغربي للشغل الذي يبدو أنه لا زال متهربا من أي عمل تنسيقي معنا. ونظن أن القرار فوق قيادة

الاتحاد المغربي للشغل. وليس إفشاء لسر القول إن واقع التمزق الذي تعرفه بعض التنظيمات السياسية والاجتماعية هو في جانب كبير منه حصيلة مخططات تستهدف عدم توحيد الجماهير الشعبية المغربية في قوى كبرى منظمة ذات ضغط وازن، إضافة إلى هذا فالاتحاد المغربي للشغل على ما أعتقد يعتبر نفسه حزبا، ويعتبر أن وحدة العمل النقابي يجب أن تكون مسبوقة بلقاءات سياسية أو وحدة برنامج سياسي. وحتى في هذه الحالة فإن من المفروض فيه أن يحدد موقعه السياسي، هل هو مع المعارضة أو مع غيرها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتنسيق مع الاتحاد العام للشغالين أخذ مجراه، وأملنا كبير أن نكون كنقابات ضمن جبهة وطنية عريضة، وهو ما سعينا إليه من خلال اتصالنا مع الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب التقدم والاشتراكية، وذلك من أجل إنقاذ مصير الديمقراطية المهدد باستمرار، ومن أجل أن نكون في مستوى المرحلة. وربما سيكون النقاش الذي سيدور في الأسابيع المقبلة، فرصة لعمل تنسيقي متقدم للحفاظ على ثروة الشعب ومكتسباته.

□ *مرت الآن عشر سنوات على تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فما هي أهم المكتسبات التي تم تحقيقها في تقديركم؟*

■ أول المكتسبات استمرار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كتنظيم نقابي عمالي مستقل صاحب القرار فعلا، وثانيها أننا استطعنا وفي ظروف التحديات التي عاشتها وحدة التراب الوطني في هذه الفترة أن نزاوج بين كفاحنا الوطني إلى جانب كل القوى، وبين استمرار كفاحنا الطبقي ككادحين. كما أنه وخلال هذه العشر سنوات تحققت الكثير من المستحيلات كتنظيم الإضراب الوطني الذي لم يعرفه المغرب منذ الاستقلال... هذا إضافة إلى أنه رغم كل الشروط التي كانت تؤهل اختلال ميزان القوى لصالح الطبقات السائدة، فقد تغيرت الموازين- أحيانا- لصالحنا ككادحين وإن لم نحسن جميعا- قوى نقابية وسياسية- استثمار ذلك وتنميته.

مكسب آخر حققناه هو ارتفاع الحد الأدنى من الأجور (رغم هزالته) إضافة إلى تحقيق تحسن نسبي لأجور بعض الفئات. كما نعتقد أنه

بفضل تجربتنا وصمودنا أصبحنا نحس أنه بإمكاننا الدخول في مرحلة أخرى من الكفاحات ونحن أكثر ثقة وقدرة، وسيكون لنا السنة المقبلة موعد مع معركة أساسية في النضال الديمقراطي.

□ هناك جانب آخر من تجربة العشر سنوات الماضية يمكن أن يتساءل حوله البعض وهو مساحة الديمقراطية داخل فضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فكيف صحة الديمقراطية في المركزية النقابية ؟

■ نحن في مجتمع مصادرة فيه الديمقراطية في البيت، في المدرسة، في الشارع، في مؤسسات المجتمع المدني.هذا واقع لا يمكن نكرانه، إذ تجد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل صعوبات جمة في أن تكون جزيرة معزولة عن محيطها، ومع ذلك فنحن نحرص داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كقيادة ومناضلين عن أن تكون اللعبة الديمقراطية سليمة داخل منظمة جماهيرية. بالطبع هناك رواسب، وهناك خصوم الديمقراطية في المجتمع المدني.. ومن ثمة سأكون مغالطا إذا قلت العكس.

كما نعتقد أن المؤتمر الوطني الثاني بأسلوب تحضيره، وبالنقاش الذي ساد فيه، وبالطريقة التي انتخبت بها أجهزته، كان برهانا بأن اختيار الديمقراطية داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لا رجعة فيه.. كما نعتقد أن العمل من أجل جعل النقابة مدرسة للديمقراطية قد أخذ طريقه وبدأ يعطي بعض نتائجه.

□ لكن أليس لديكم أنتم- بما هو معروف عليكم- من شفافية مآخذ وانتقادات لتجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟

■ بدءا يجب الإشارة إلى أنني لست الأموي الذي كان منذ عشر أو عشرين سنة. فالأموي قد مات مرات وانبعث مرات كتوجه وتجربة وعلاقات داخل المجتمع. نفس الشيء بالنسبة للمنظمات ومن ضمنها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. منذ تأسيس نواتها في 1963-64 داخل الاتحاد المغربي للشغل، فالكونفدرالية، طيلة عشر سنوات، سواء بخصوص أطرها ونظرتها لواقع البلاد وعلاقاتها مع باقي القوى السياسية والاجتماعية حكمها قانون التطور.

أما بخصوص المآخذ فيجدر التسطير أن هناك مصاعب موضوعية لنضج المجتمع تجعل من المستحيل حرق المراحل.

والكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتعايش داخلها ثلاثة أجيال، وهي تعاني من مصاعب مزمنة. فهي شبه ممنوعة، وتواجدها في القطاعات التي تتواجد فيها يكون بفضل صمودها ومقاومتها. إضافة إلى المصاعب المتعلقة بالإمكانيات المادية، ذلك أننا محرومون من كل المساعدات التي تقدمها الدولة لنقابة أخرى ولبعض الأحزاب. ونعتبر أن جوانب التقصير عائدة دائما إلى الواقع السياسي لبعض الأحزاب السياسية باعتبار أننا، رغم استقلاليتنا وجماهيريتنا، منحازون إلى جانب القوى التقدمية والديمقراطية، ومن شأن تطوير العمل السياسي أن يؤثر في تطوير الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

□ أنت الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي آن واحد عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فأيهما الأصل والثابت فيك : القائد النقابي أم القائد السياسي ؟

■ انخرطت لأول مرة في الاتحاد المغربي للشغل منذ 1957، وبحكم ذلك، وبعد سنتين، انخرطت في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولم أحس يوما بأية ازدواجية، ذلك أن السياسي والنقابي وجهان لعملة واحدة.

لا شك أن البعض قد يثيره وجود الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي. لكن لماذا لا نطرح العكس. لماذا لا يريد أن يكون للطبقة العاملة وجود في قيادة حزب اشتراكي... ونعتقد أن الطبقة العاملة المغربية تحس أكثر من أي وقت مضى أن عليها أن تتواجد في كل المواقع، فالعديد من أعضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يتواجدون بالبرلمان، وفي المجالس البلدية. ومن ثمة من الطبيعي أن يكونوا في موقع القرار السياسي ليدعموا نضال الطبقة العاملة ذلك أن نضال هذه الطبقة نضال اجتماعي وسياسي في ذات الآن.

□ مسؤولية شعوب المغرب العربي في بناء وحدته أساسية، فما هي المبادرات التي ترى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنها ستقدم عليها في هذا الإطار ؟

■ نحـــن نعـــلق آمالا كبيرة على المنظمات الجماهيرية والشعبية في إرساء أســس وحدة المغرب العربي والدفع بها إلى الأمام، ولقد استدعينا في دجنبر الماضـــي المـــنظمات النقابية بالمغرب العربي، غير أن بعضها اعتذر لكونه لـــم يتـــلق الدعوة في أجل معين، والبعض الآخر اعتذر للظروف التي كانت تجتازها بلادهم (الجزائريون على الخصوص).

وقــد تــم تنظيم ندوة لمدة 4 أيام ألقيت خلالها عروض حول واقع وآفــاق الحــركات النقابية المغاربية، إلى غير ذلك، وأثناء المؤتمر الخامس للاتحـــاد الاشـــتراكي كـــانت مناســـبة، من خلال حضور أحد أعضاء الوفد الـــنقابي ضـــمن وفد جبهة التحرير الجزائرية لتوجيه رسالة إلى الإخوة في قيـــادة الاتحاد العام لعمال الجزائر من أجل تحضير ندوة النقابات المغاربية للمشـــاركة في بلورة مشروع إسهام الطبقة العاملة "الحركة النقابية المغاربية فـــي بناء وحدة المغرب العربي" مقترحين أن تتكون لجنة تنسيقية للتحضير لهذه الندوة.

جريدة أنوال – 29 أبريل 1989
حاوره : طالع السعود الأطلسي
محمد بلوط

تـــدبـــيـــر الـــصـــــــراع

مـــاي 1990

أحســـن وسيلة للدفاع هي الهجوم. بهذا أجاب محمد نوبير الأموي الكـــاتب العـــام لـــلكونفدرالية الديمقـــراطية للشـــغل عن سؤال حول دوافع اخـــتيار تـــاريخ 19 أبـــريل 1990 لـــلدعوة إلى الإضـــراب العام الذي تم تأجيلـــه. فالحكومـــة كـــانت عازمـــة على اتخاذ تدابير جديدة من التقشف، الشـــيء الـــذي ســـيمس مصـــالح الطبقة العاملة. إذن كان من الضروري التحرك بسرعة.

لكـــن بالـــرغم مـــن تـــأجيل الإضـــراب العـــام، فـــإن الكونفدرالية الديمقـــراطية للشـــغل خرجت منتصرة على عدة واجهات، أولا لأنها أرغمت الحكومـــة على فتح حوار مع النقابات التي كانت سابقا مهمشة، وثانيا لأن مصداقيتها ارتفعت أمام الرأي العام الوطني، وخصوصا الطبقة العاملة.

***مجلة الليبرالي**

□ ***الليـــبرالي*** *: كيـــف قـــررت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الدعوة إلى الإضراب العام. وعلى أية أسس ؟*

■ **نوبيـــر الأمـــوي** : هذا القرار جاء في وقته المناسب. وقد كانت تنتظره ســـواء قواعد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو مجموع الرأي العام، نظرا لكـــون السياســـة الـــتي كـــانت تتـــبعها الحكومة تتميز بانعدام الحوار على المستوى الوطني بخصوص الجانب الاجتماعي.

وقـــبل الدعـــوة إلى الإضـــراب العـــام ، تمت عدة اجتماعات على مســـتوى قواعـــد نقابتنا نوقشت خلالها وضعية الأزمة الحادة التي يمر منها بـــلدنا، وظـــروف عيش الطبقة العاملة، والبطالة التي تمس فئات مهمة من الشـــعب وأخيـــرا غـــلاء المعيشة. فقرار الإضراب، وبصفة أدق الإضراب العـــام، كـــان يـــبدو فـــي الأفق منذ عدة سنوات، وخلافا للفكرة التي يحاول

البعض ترويجها حول انتهاء عهد الإضرابات، فإن ما يحدث في العالم الآن يثبت العكس، ذلك أن الإضراب سيظل دائما سلاحا فعالا في يد العمال والطبقة العاملة. بل انطلاق أشغال مؤتمر القمة العربي بالدار البيضاء في شهر ماي 1989 أوقفنا بعض المعارك المطلبية شريطة أن يبدأ حوار بيننا وبين الحكومة. لكن الحكومة وأرباب العمل خلفوا وعدهم، ومنذ ذلك الوقت والوضعية لا تزداد إلا تدهورا.

□ *هل حاولتهم القيام بعمل مشترك بينكم وبين نقابات أخرى ؟*

■ طبعا. وقد كان هذا أول مسعى للكونفدرالية الديمقراطية للشغل فقد استدعينا بقية النقابات للاجتماع قصد الإعداد لمبادرات مشتركة.

وفي بداية نونبر 1989، اجتمعت اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعد أن اعتبرنا أن جميع الوسائل السلمية الممكنة لإقناع الحكومة بفتح حوار معنا، قد استنفذت.

وبمناسبة الذكرى الحادية عشرة لإنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قمنا باستقراء للرأي داخل قواعدنا، واستنتجنا أن القواعد أصبحت مستعدة للقيام بجميع المعارك الكفيلة بإرغام الحكومة على بدء حوار صريح، وعلى مراجعة سياستها الاجتماعية، السبيل الوحيد لحل بعض مشاكل الطبقة العاملة. ويوم 4 فبراير 1990، اجتمع المجلس الوطني لكونفدرالية الديمقراطية للشغل واتخاذ قرارات سيتم الإعلان عنها في الوقت المحدد. وقد وعدنا وزير الشغل، آنذاك، بأنه سيفتح معنا حوارا على جميع المستويات. وقد اعتقدنا أن رسالتنا للحكومة قد وصلت وتم استيعابها. ومر شهر مارس دون أن نسجل أية إشارة تفيد أن هناك تغييرا في التصرفات داخل دائرة السلطة.

والشيء الذي عجل أيضا بقرارنا للدعوة إلى إضراب عام، هو أن قانون المالية لسنة 1990 كان يدعي واضعوه أن الحالة الاقتصادية للبلاد بخير ! وجاء خطاب جلالة الملك بأكادير، بعد ذلك بمدة قليلة، ليقدم إيضاحات متطابقة أكثر مع الواقع. ففي هذا الخطاب أعلن جلالة الملك عن الشروع في فترة تقشف، شريطة عدم المساس بالقدرة الشرائية للطبقة

الضعيفة. لكن حسب المعلومات التي نتوصل بها، فإن الدوائر الاقتصادية المؤثرة، لم تكن ترى الأمور بنفس المنظار.

□ *ماذا تريد في نظركم هذه الدوائر الاقتصادية، وماذا تطلب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟.*

■ الذي يريده هؤلاء واضح، وهو إضعاف القدرة الشرائية، تقليص الأجور، رفع أسعار المواد الأساسية.

أما ما نطالب به نحن فهو إيقاف تدهور وضعية الطبقات ذات الدخل المحدود. فنحن نقبل مستوى العيش لسنة 1972، ويمكن أن نقبل حتى مستوى سنة 1956، لكن الذي لا يمكن أن نقبله هو أن يطلب من الطبقات المسحوقة، وحدها، أن تتحمل عبء وسوء تدبير الشؤون الاقتصادية من طرف الحكومة.

□ *الطبقة العاملة ممثلة أيضا بواسطة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهاتان النقابتان لم تلبيا دعوتكم في تحليل الوضعية أم أنهما اتخذتا أسلوبا آخر !*

■ أنا لا يمكنني أن أتكلم بالنيابة عنهما، لكن بإمكاني أن أؤكد ان هناك إجماعا وطنيا لكل الأحزاب، سواء أحزاب المعارضة أو أحزاب الأغلبية، ولكل النقابات باختلاف اتجاهاتها، على واقع يتجلى في عمق الأزمة الناتجة عن سوء الاختيارات الاقتصادية وعن سوء التدبير.

لكن يبقى لكل واحد الحرية في أن يعبر عن عدم رضاه بالطريقة التي يراها مناسبة أكثر، وأيضا حسب استطاعته، وفي اعتقادي ليس سليما الفرق في التكتيكات. أعتبر إذن أن قرارنا كان امتحانا للجميع، سواء فيما يتعلق بنوايا الحكومة، أو الأحزاب التي تدعي أنها تمثل وتدافع عن مصالح الطبقة العاملة، وكما تعلمون فإن ما يفصل السياسي عن النقابي هو خيط رقيق جدا، والحدود بينهما هي في أغلب الأحيان مصطنعة.

□ *لماذا قررت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الدعوة للإضراب العام مباشرة قبل صدور قانون المالية التعديلي، وقبل الإطلاع على التدابير التقشفية ؟*

■ أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم. فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل ليست في موقع دفاع، لأنها لم تكن تريد أن تجد نفسها في مواجهة مع التدابير التقشفية التي لا تقيم أي اعتبار للوضعية المتدهورة للطبقة العاملة. فمطالبنا موجودة منذ عدة سنوات خلت.

□ *وما هي هذه المطالب ؟*

■ أولها حق الشغل لكل مواطن في سن الإنتاج، فآلاف المواطنين يوجدون في بطالة مستمرة. الهجرة والأعمال الموسمية التي كانت تخفف جزئيا من هذه البطالة لم تعد ممكنة حاليا.

والفوارق كبيرة جدا بين حاجيات الحياة الصحية العادية وبين الأجر المتوسط الحالي في حدوده العليا والدنيا. وهذه بعض مطالبنا :

– نريد العودة إلى مستوى العيش الذي كان سنة 1972، كما أكدتها الدراسات التي قامت بها مركزيتنا، في ضوء الارتفاع الكبير للأسعار، والتغييرات العميقة التي عرفتها الحاجيات اليومية، ومستوى العيش.

– الحد الأدنى للأجور يجب أن يصل إلى 3000 درهم شهريا، طبعا هذا مطلب صعب التحقيق حاليا، ولهذا السبب يجب اتباع سياسة متوازنة بين الأسعار والأجور، في جميع الحالات يجب مراجعة الحد الأدنى للأجور.

– الطبقة العاملة يجب أن تتوصل بحصتها من الدخل القومي الخام. وبحصتها من الأرباح. ويجب التخلي نهائيا عن السياسة الاجتماعية التي تم تدشينها بإيعاز من المنظمات المالية الدولية.

– الحق في الشغل، الحق في التوصل بأجر عادل، ضمان الخدمات الاجتماعية مثل الحق في خدمات صحية جديرة بالقرن العشرين، التأمين عن المرض والحياة... إلخ.

أما بالنسبة للطبقة المسيطرة، فإن مستوى عيشها يتميز بثراء فاحش ولا توجد طبقة مشابهة في أية جهة من العالم تقوم بعرض ما تملكه من أملاك. ففي اليابان مثلا يقطن رئيس شركة "سوني" في شقة، ويركب الميترو كل يوم للذهاب إلى عمله، فاليابانيون لهم معامل كبيرة ومساكن

صغيرة، أما هنا فإن المعامل صغيرة والمساكن كبيرة. هنا يكمن الفرق، حيث الطبقة المسيطرة أو المستغلة لا زالت متخلفة جدا.

□ *هل تعتقدون حقا أن الحكومة ليست واعية بكون البلاد تمر بأخطر أزمة في العشر سنوات الأخيرة ؟*

■ هناك شعور واضح في الدوائر الحكومية، وفي وسط رجال الأعمال، بأن ما يحدث الآن غير منطقي وغير واقعي في نفس الوقت. فالحد الأدنى للأجور بالمغرب يعتبر أضعف عالميا ولا زال لدينا من يرفض الاعتراف بحق المواطنين في العيش في حد أدنى من الكرامة.

فكون الإنسان يعتبر مغربيا، ليس معناه فقط أن له بطاقة وطنية وجواز سفر أو كناش الحالة المدنية، ولكن يجب أن يكون له أيضا الحق في الشغل. فالحكومة سجينة اختياراتها وتوجيهاتها ومع ذلك فإن تصريحات جلالة الملك غداة استفتاء فاتح دجنبر 1989 المتعلق بتأجيل الانتخابات، حيث أشار بأن رسالة الأحزاب السياسية وصلت وقد جعلنا هذا نؤمل في حدوث تغيير ما.

□ *هل يمكنكم اقتراح حلول للتخفيف من الأزمة ؟*

■ هناك تدابير مستعجلة يمكن القيام بها حالا، كما توجد حلول على المدى المتوسط. وأخيرا هناك الحلول الجذرية التي تستلزم إجراء حوار وطني يشارك فيه جميع المغاربة. لم يعد ممكنا الاستمرار في قبول أن مغرب المحظوظين هو الذي يسمح له بالتعبير، بينما مغرب المغضوب عليهم يبقى مهمشا. فدولة القانون يجب أن تكون فوق الجميع. والمغرب الجديد لا يمكن أن يبنى إلا بمساهمة جميع المواطنين.

□ *كيف تقبلت القواعد في نقابتكم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التراجع عن قرار الإضراب العام لـ 19 أبريل 1990 بعد بضعة أيام فقط من إعلانه ؟*

■ إن قرار الدعوة إلى الإضراب هو بيد القواعد النقابية وهذا القرار تم التصويت عليه بصورة ديمقراطية يوم 25 نونبر 1989. وقد تقبلت جميع الطبقات الشعبية، وليس فقط الطبقة العاملة، هذا القرار بارتياح.

□ وكيف تقبل الجميع قرار التراجع ؟

■ لقد توقعنا في المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ثلاثة سيناريوهات محتملة لتصرف الحكومة في حالة الإضراب. إما أن تبقى محايدة، وفي هذه الحالة ستكون مضطرة للاعتراف بقوة الكونفدرالية، لكننا كنا نعلم أن الحكومة لن تظل مكتوفة الأيدي، وبالتالي لن تعطي لنقابتنا الفرصة لإظهار قوتها. إذن ألغينا هذه الفرضية. وإما أن الحكومة ستشرع في إجراء حوار شكلي، وذلك بهدف وحيد وهو ربح الوقت في انتظار قلب موازين القوى لصالحها باستعمال القوة.

وأخيرا، فإن الحكومة ستقرر فتح حوار حقيقي، وفي جميع الأحوال فنحن كنا قد أشعرنا مناضلينا بأننا لن نبقى أسرى قرارنا بالدعوة للإضراب، ذلك لأن الإضراب ليس غاية في حد ذاته.

وهكذا قررنا التراجع اعتمادا على ظهور عناصر جديدة أبرزها الإعلان عن إجراء الحوار.

ومن جهة أخرى، فالحالة في الجزائر التي تدعو إلى القلق، تم إدخالها في الاعتبار لسبب بسيط وهو أن كل ما يقع في بلدان المغرب العربي مترابط ومعدي.

□ ما هي علاقتكم بأرباب العمل ؟

■ أرباب العمل طبقة اجتماعية لها مصالح مادية، وهي متموقعة في قمة الهرم الاجتماعي، أو في الدوائر المحيطة بمركز القرار في البلاد. وهي تعكس بعقليتها وبتصرفاتها الوضعية السائدة ويجب التمييز داخل طبقة أرباب العمل بين عدة اتجاهات :

1- هناك من أرباب العمل، وهم أقلية، من يستحق التقدير والاحترام. فهذه الأقلية، تعطي الأولوية للحوار الديمقراطي في نفس الوقت التي تقوم بنشاطها التجاري بعقلية وطنية متقدمة.

إنها تجسد التطور المضئ لليبرالية، وليست لنا معهم مشاكل، وحتى عندما تحدث بعض المشاكل، فإننا نجد لها الحلول المناسبة.

2- وهناك فئة أخرى من أرباب العمل تعمل في القطاع الشبه العمومي وفي القطاع الخاص وتتميز بعقلية متحجرة، وبحقد أعمى على العمال وعلى العمل النقابي.

هؤلاء يعتبرون المؤسسات التي يسيرونها بمثابة ملكية خاصة. ولهم تصرفات متقلبة، ففي فترة الرخاء يمنحون للعمال الحد الأدنى من الحقوق، وفي الفترات الصعبة يتشبثون بالمبادئ والنصائح !!

ومع هؤلاء، تعتبر قنوات الحوار مقطوعة في الوقت الذي يعيش النقابيون والعمال داخل مؤسساتهم ظروفا عصيبة. فتصرفاتهم متحجرة لا أخلاقية وقد قادوا المؤسسات الذي يسيرونها إلى الإفلاس التام.

3- أما الفئة الثالثة من أرباب العمل فتتميز عن السابقتين بأصلها الاجتماعي وبقدرتها على تفهم واستيعاب مشاكل الطبقة العاملة.

هناك أيضا المضاربون الذين لا يبحثون إلا عن الربح السريع والآني. فعدد من المؤسسات التي أغلقت أو التي أعلنت إفلاسها يصل إلى 38.000 مؤسسة من بين 92.000 مؤسسة توجد بالمغرب. هذا الرقم يعطي دليلا قاطعا على صحة تحليلنا للأوضاع.

فبعض أرباب العمل يشكلون عبئا فعليا على الاقتصاد الوطني، والبعض القليل هو الذي يساهم في النهوض بالاقتصاد، ومع هؤلاء يوجد حوار مستمر. وأعطيك مثالا فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأطرها وخبراتها في التسيير، تقوم أحيانا بمساعدة بعض المؤسسات التي تكون في وضعية صعبة، فتساعدها على الخروج من هذه الوضعية. بهذا العمل نساعد المؤسسة من جهة لتحل مشاكلها وفي نفس الوقت فإننا نضمن بهذا مناصب الشغل لعمالنا، وبالتالي نساعد على النهوض باقتصاد بلادنا.

وأملنا الخالص هو أن يتابع باستمرار الحوار بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبين الكونفدرالية العامة لأرباب العمل وكذا مع كافة الشركاء الاجتماعيين، ومع كل ذوي النوايا الحسنة.

□ نعتقد أنه حصل خلاف حول قرار الإضراب بين جزء من قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وبين قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هل هذا صحيح ؟

■ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي نقابة مستقلة تماما.

□ لكن الأموي هو عضو في الاتحاد الاشتراكي، وليس عضوا عاديا بل عضو في المكتب السياسي.

■ نعم، ولا أرى في هذا أي تناقض، ومن الخطأ القول بوجود أي خلاف في الرأي. فمركزيتنا النقابية تجمع، وهذا شيء طبيعي، عدة حساسيات، لكل منها الحق في التعبير عن رأيها وفي مناقشة القرارات. ويوجد في صفوف الكونفدرالية مجموعة من مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بجانب مناضلين من أحزاب أخرى لها حضورها في الساحة السياسية الوطنية، كما يوجد أعضاء لا ينتمون لأي حزب سياسي.

□ *يقال عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إنها نقابة الموظفين ومعلوم أن الموظفين لا يعتبرون من الطبقة العاملة، فمن تمثلون فعليا، وفي أي قطاع يوجد تنظيمكم ؟*

■ هذا التأكيد ليس صحيحا، وقد أشيع هذا عن نشأة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فإني لا أعتقد أن عمال سمير والفوسفاط أو مفاحم جرادة يمكن اعتبارهم كموظفين في القطاع العام، فهم أولا وقبل كل شيء عمال. ولكن عليكم أن تعلموا أنه نظرا للظروف المفروضة على العمل النقابي، فإن أكثر من 70% من الطبقة العاملة غير منتمية للنقابات.

□ *لماذا ؟*

■ هذا ناتج أولا عن بنية النشاط الاقتصادي والصناعي. فالعمل الموسمي والمؤقت، يشغل في هذه البنية حيزا هاما، وأيضا في قطاع الخدمات.

فبالرغم من أن حوالي 50% من العمال لهم نشاط مستمر، فإن العراقيل التي يعاني منها العمل النقابي تجعله غير مرغوب فيه.

إذ أن مفهوم العمل النقابي عند المسؤولين، لم يتطور منذ الاستقلال، والعمال المنتمون للنقابة، يعانون من التعسف بأبشع صوره.

ونحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤدي ثمن ارتباطنا بحركة التحرير الوطنية، هذا بالرغم من كون عملنا اليومي يتحدد في الدفاع عن حقوق العمال ومحاولة تحقيق مطالبهم.

□ *هل تتوصل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنقابة بدعم مادي من الدولة ؟*

■ إطلاقا، فالدولة لا تعطينا ولو سنتيما واحدا، بالرغم من أن جلالة الملك كان قد أمر سنة 1987، بتوزيع مليارين من السنتيمات على الصحافة الوطنية، والأحزاب السياسية والنقابات. فبالرغم من كوننا نقابة، فإننا لم نتوصل، ولو بدرهم رمزي، في الوقت الذي تتمتع نقابة أخرى بمساعدات، وبمقرات وبإمكانية احتكار عدة قطاعات.

□ *كيف تتم المساهمة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟ على أية أسس وماذا تمثل هذه المساهمة بالنسبة لأجر عامل منقب ؟*

■ فيما يتعلق بتنظيمنا المالي، فإن نسبة 1% من المداخيل توزع على مختلف فروع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمركزية نفسها.

وتعلمون أننا قاسينا من ظروف قمع صعبة جدا، فكثير من مناضلينا اعتقلوا، ومع ذلك فإن أحدا من أبنائهم لم يمت جوعا. وهذا راجع لكون التضامن النقابي لعب دوما دورا مهما. وفي الواقع فإننا لم نطبق إلا ما كنا نقوم به أثناء فترة مقاومة الحماية الفرنسية.

فمن المؤسف أن نلاحظ بأن الحكومة تمنح اعتمادات مهمة لإحدى النقابات وتهمش النقابات الأخرى.

□ *الحوار الذي بدأ أخيرا مع الحكومة هل هو جدي بما فيه الكفاية، وهل بإمكانه أن يضمن السلم الاجتماعي ؟*

■ وضعيتنا في المغرب مرتبطة ببعض قواعد اللعب. فعلى مستوى المبادئ، لم نساهم ولن نساهم أبدا في لعبة غير واضحة النتائج. ولكن كما قال "كلاوزيفش" يجب انتظار الليل للحكم على النهار ومن جهة أخرى لا أريد أن أسبق الأحداث.

فتوبة المذنب تكون لها مصداقية أكثر من الذي لم يسبق له أن أخطأ.

مجلة الليبرالي
ماي 1990
حاورته : نادية برادلي

2 يناير 1991

☐ **جـون أفـريك** : *في أي شيء يختلف الإضراب العام لرابع عشر دجنبر 1990 عـن الحـركات الأخـرى، وبالتحديد الأحداث الدامية ل 20 يونيو 1981 ؟*

■ **نوبيـر الأمـوي** : أولا إن الكونفدراليـة الديمقراطية للشغل لم تتصرف لوحدهـا، وإنمـا بتنسـيق وثيق مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأيضا بدعم مجموع المعارضة.

القمـع الـذي كان، لا يمكن مقارنته بقمع 1981، ولم يكن الجواب الوحيـد لـلحكومة، وفعلا فإن الحكومة قد تنازلت عن عجرفتها وقبلت بفتح الملف الاجتماعي.

لكـن العنصـر الأكثر دلالة ذو طابع سيكولوجي لاشك، الاستسلام الخيـبة... تم التشطيب عليها خصوصا في أوساط اليسار. ومنذ 14 دجنبر 1990 عـاد الإيمان بجدوى العمل النقابي، وعادت الرغبة في الصراع من أجل انتزاع حقوقنا.

☐ *القمع هذه المرة كان أقل شراسة منه في سنة 1981...*

■ هـذا لاعتبارات خارجية، فعندما تكون السلطة في تونس تحاور النقابات وأيضـا فـي الجزائر (حيث تضاعف السميك) فإنه لم يكن للمغرب أن يفعل أقـل مـن هـذا، فضـلا عن الاهتمامات الجارية بفرنسا بخصوص حقوق الإنسـان فـي المغـرب حيث فرض على الحكومة التقليص من ممارساتها السابقة. إن القمع يعشق التخفي ويكره الظهور أمام عدسات الكاميرا.

☐ *أفهـم مـن هذا أن الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام الخارجية للمغرب في الفترات الأخيرة قد أثر في اختيار توقيت الإضراب العام ؟*

■ ليست هناك أية علاقة، كما تشهد كرونولوجية الأحداث. لقد قررنا الإضراب العام منذ ثمانية أشهر، وبالتحديد في 19 أبريل 1990، وقد التزمت الحكومة بتعهدات محددة :

- الزيادة في الأجور،
- إرجاع المطرودين،
- فتح مفاوضات قطاعية.

وعليه فقد أجلنا حركتنا تلك، ولأن التعهدات قد بقيت بدون متابعة، فإننا قررنا يوم 30 شتنبر أخذ شعارنا بالإضراب العام الذي سيكون في شهر أكتوبر، وبعد مباحثات مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تم تحديد الإضراب في 14 دجنبر 90.

وكما ترون ليست هناك أية اعتبارات من خارج المغرب تدخلت في حساباتنا، لهذا فإن المغرب ليس بجزيرة والمغاربة ليسوا بنعامات !

لقد فعلنا خيرا ولا يمكننا أن نمنع العالم عن أن يهتم بنا، فقط يجب وأملنا أن يفعل هذا من أجل أهداف نبيلة.

□ *ماذا وقع في فاس بالتحديد ؟*

■ نفس السيناريو الذي وقع بالدار البيضاء سنة 1981، ومن أجل تفادي أي "انزلاق" أعطينا التعليمات للمناضلين بالبقاء في منازلهم وعدم تكوين لجن اليقظة وقد سعت السلطات للبحث عن تكسير الإضراب حيث استعملت حافلات غريبة عن الوكالات الحضرية للنقل ومن أجل الإيهام بأن الوضعية عادية ثم حمل المتسكعين مجانا وهذا ما خلق تجمهرات قابلة لكل أنواع الاستفزاز، ولم تتأخر الصدامات لأن الأطفال قاموا برشق الحافلات بالحجارة، وكان انتشار قوات حفظ الأمن غير كاف لأنه تم تركيزه على الدار البيضاء والرباط.

كما هوجم فندق المرينيين ولم تتدخل قوات الأمن إلا بعد ست ساعات.

في الحقيقة أن أحداث فاس لم تكن لتفاجئ أحدا، لأن جميع عناصر الانفجار كانت مجتمعة. كثافة سكانية، مستوى تكويني مرتفع، معاملة مجحفة إن لم نقل سياسة التهميش تمارس على هذه المدينة.

إن غضب فاس- كمحور حساس- وجب أن يدفع إلى التأمل والتفكير.

□ *ادعت الحكومة بأن الإضراب قد فشل في الرباط والدار البيضاء.*

■ إن مقياس نجاح إضراب ما ليس بحجم الفوضى أو عدد الضحايا. في البيضاء كان الإضراب ناجحا بشكل واسع وتمت الاستجابة إليه في القطاعات التي يتواجد فيها مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.صناعة الحديد بنسبة 80%، الكيمياء 70 % البيتروكيماويات 92%، النسيج 70% وكذا في الإليكترونيك وصناعة الأغذية.. أما بخصوص الخطوط الملكية المغربية (لارام) فإن التقنيين قد أضربوا بنسبة 100% ونفس الشيء في الأرصاد الجوية... في حين أن المشاركة في النقل الحضري كانت بنسبة 50% بفعل تعبئة النقابات الصفراء.

وكالة المغرب للأنباء، نفسها، لم تنكر اتساع الحركة لأنها أعلنت في الساعة الواحدة بعد الزوال أن الاستجابة حسب القطاعات تراوحت ما بين 30 و 90% من المضربين.

أما فيما يتعلق بالرباط فإنها ليست قلعة للحركة النقابية، والمشاركة كانت بالفعل ضعيفة بحيث أنها لم تتجاوز 30% في الإدارة، وكانت أقوى منها في قطاعات أخرى، وخصوصا الأطباء الذين أضربوا بشكل مكثف.

□ *يبدو أن التدخلات في البرلمان لكل من امحمد خليفة، وفتح الله ولعلو، ورؤساء فرق حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.. إنها شكلت امتدادا لإضرابكم ؟.*

■ إنها امتدادات لعمل الإضراب، وعندما ذكروا بدواعي وأهداف الإضراب فإن عملهم هذا كان عملا مفيدا، ونحن نهنئ أنفسنا عليه، وفي كل مكان كان الناس في بيوتهم وفي المقاهي... يتابعون بحماس شديد هذا النقاش عبر التلفزة ..

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة تظهر بمظهر الجدية والإقناع، بل متألقة، كانت الحكومة والأغلبية تثير الشفقة.

□ *أين وصلت المفاوضات مع الحكومة ؟*

■ كانت ستنطلق يوم السبت 22 دجنبر على الساعة العاشرة صباحا بمقر الوزارة الأولى، ويبدو أن عز الدين العراقي كان متشبثا بهذه المفاوضات، وقد اتضح هذا من خلال أربعة استدعاءات توصلنا بها يوم الأربعاء (اثنان بالفاكس واثنان بالتلكس) قبل أن يلغي اللقاء في يوم الغد من خلال فاكس واحد وتلكس مماثل.

يوم الأربعاء 26 دجنبر انطلقت محادثات جديدة.

□ *هل من توضيح أكثر ؟*

■ لم يقدم لنا الوزير الأول أي توضيح، هل تعلق الأمر باليومية... مسألة موعد ! أم لكونه فطن بان الزيادات في الأجور والتعويضات التي وعد بها أمام البرلمان لم تكن -لضآلتها- لترضي النقابات... ففضل أن يوفر على نفسه طريق المفاوضات.

□ *مع من تفضلون التحاور : ادريس البصري وزير الداخلية والإعلام (الذي كثيرا ما يظهر كوزير حقيقي) أو عز الدين العراقي ؟*

■ مع حكومة مسؤولة وذات مصداقية.

□ *أنتم من "ابن احمد" التي هي قريبة جدا من سطات مسقط رأس ادريس البصري ؟*

■ إذا كان قصدكم هو أنني أعرف وزير الداخلية الحالي، فعندكم حق، وهذا صحيح، لأن أول لقاء لنا كان في الكوميسيرية سانطرال بالرباط.

كان ذلك في أكتوبر 1963 إبان حرب الحدود بين الجزائر والمغرب. كنت آنذاك معلما، أناضل في صوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكنت من المعروفين بقربهم من المهدي بنبركة.

خلال ساعتين استنطقني، ذلك الرجل الأمني الذي تعلو محياه ابتسامة ومهذب. لم أخْفِه معارضتي للحرب، ولكنه كان مشغولا بشخصية المهدي بنبركة، وكان يريد أن يعرف ما هو رأيي في أسلوبه، ومن جهته عبر لي أنه يعتبر المهدي رجلا ميكيافيليا، فضلا عن هذا، فضعف جانب

اللغة الفرنسية عندي آنذاك قد استرعى انتباهه، ولا زلت أتذكر خلاصاته القائلة بأنه "يمكن أن تفعل أي شيء في هذا الوطن بشرط أن لا تمس الله، الملك والوطن، وأيضا خاطبني قائلا "إنك تتكلم كثيرا، حذار !".

طبعا خلال هذا الاستنطاق لم يفصح عن هويته، ولكن فيما بعد علمت بأنه ضابط في المخابرات العامة يدعى ادريس البصري.

□ *هل تقابلتم مرة أخرى ؟*

■ هو بدون شك كان "يراني" كثيرا، أما أنا فلا !

أثناء اعتقالي في دسمبر 1972 غداة إضراب التعليم، تم استنطاقي وتعذيبي طويلا قبل أن أوضع في الاعتقال السري لمدة 16 شهرا وبدون شك أنه كان ضمن المشاركين في الاستنطاق.

□ *ومتى كانت لكم علاقات أكثر مدنية ؟*

■ قطعا لا. إن الاختيارات السياسية لكل واحد منا. تفرض علينا ألا نلتقي إلا في المواجهة.

□ *إن ادريس البصري يحب النقاش، وأعتقد أنه قد يحدث لكم أن تتناقشوا ولو حول كأس شاي ؟*

■ ادريس البصري ليس رجل الحوار. بل أنه مسؤول يهوى تجميع المعلومات، وقد التقينا ليس حول كأس ولكن حول مائدة المفاوضات، كان ذلك في ربيع 1979 في قاعة بالوزارة الأولى.

كان منذ "لقاءاتنا" السابقة، قد ترقى من كاتب للدولة في الداخلية إلى الوزير ويحضر في اللجنة الوزارية المكلفة بالتفاوض مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ولم تنجح هذه المفاوضات بالرغم من حسن الاستعداد الذي أبداه الوزير الأول آنذاك في تلك الفترة أحمد عصمان.

أسبوع فيما بعد تم تعيين وزير أول جديد هو المعطي بوعبيد باعتبار ارتباطاته مع الاتحاد المغربي للشغل. كان تعيينه مؤشرا على انتهاج سياسة متشددة نحونا. وفي هذه الحكومة الجديدة أصبح ادريس البصري وزيرا للداخلية.

□ *ألم تلتقيا في الآونة الأخيرة ؟*

■ بلى، بعد الإعلان عن الإضراب العام في أبريل عبر عن رغبته في لقاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد تم هذا اللقاء في مكتب بوزارة الداخلية وقال لنا بأن الحكومة قد فوجئت بمبادرتكم... الإضراب ليس حقا مطلقا، وعلى كل فلا يمكن القبول بإضراب في شهر رمضان.

في تاريخ الإسلام، قلت له معقبا، حدث أن غزوات تمت في هذا الشهر المقدس، وذكرناه بمطالبنا واهتم بالكيفية التي يمكن أن تلغي الإضراب.

جوابنا كان هو التفاوض.

وقد تعهد بأن يدلي برأي مأذون في اليومين التاليين وتم تعيين لجنة وزارية تضم وزراء الشغل والشؤون الاقتصادية والإدارية وقد تناقشنا خلال ثلاثة أيام عن مطالبنا المستعجلة وهي :

- احترام الحقوق النقابية.
- إرجاع المطرودين حسب أنشطتهم النقابية (1979-1981-1984-1985- في المجموع 170 في القطاع العام و700 في القطاع الخاص).
- الزيادة في الرواتب الأساسية.
- فتح مفاوضات قطاعية مع اتحادات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ابتداء من سابع مارس ومع الوعد بتحقيق هذا، أجلنا الإضراب وابتدأت المفاوضات في التاريخ المقرر لها.

وكان محاورونا لا يكفون عن الاتصال عبر الهاتف أو الفاكس مع رئيس جوقة مجهول.. وفي لحظة عصيبة تم استدعاؤنا لكي ننتقل جميعا إلى إقامة وزير الداخلية.

رفضنا في البداية، إلا أنه أمام إلحاح الوزير عبر الهاتف قبلنا : " لدي أمر مهم أود تبليغه لكم"عند ادريس البصري الحوار الصعب قد دار حول مسألة المطرودين... وحتى يخفف من حدة التوتر السائد روى لنا حكاية : " في أول نفس اليوم، كان مع جلالة الملك في السيارة، وحينما توقفا عند إشارة المرور، تعرف أحد العمال وهو يمتطي دراجة هوائية على الملك.

فأسرع بتحيته، وعندما انطلقت السيارة عقب صاحب الجلالة بقوله ألا يكون هذا العامل كونفدراليا (كدشيا) ؟

□ *وأنتم ماذا تقولون ؟*

■ ما نقوله هو ما نصرح به دائما، جلالة الملك هو فوق الكل ولا يمكن للعاهل أن يكون طرفا في الصراع الذي نخوضه مع الحكومة ومع الباطرونا.

□ *في ظل الأزمة الحالية، يقف الملك بشكل ظاهر موقف الحياد. كيف تقيمون هذا الموقف ؟*

■ لدينا جميع المبررات للاعتقاد بأنه إذا كان صاحب الجلالة لم يتدخل علنيا فإنه بالرغم من ذلك يتتبع تطور الأحداث. منذ نونبر كان الملك قد ترأس مجلسين وزاريين لدراسة الوضعية الاجتماعية، قبل أن يكلف وزيرين (الشغل والشؤون الاقتصادية) بفتح محادثات مع المركزيات، ولأن هذه النقاشات لم تسفر عن أي شيء، فإننا أعلنا في 27 نونبر عن الإضراب العام ل 14 دجنبر، وقد توسعت اللجنة لتضم وزارات أخرى : الداخلية والإعلام والمالية والشؤون الإدارية والتجارة والصناعة... ثم فشل جديد لهذه المحادثات.

خلال ندوة صحفية مشتركة مع عبد الرزاق أفيلال الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، سألنا صحفي حول شائعات مفادها أننا كنا سنطلب تحكيم الملك فبادرت بالإجابة : "لم نفكر في هذا".

□ *والآن ؟.*

■ كل ما يمكن أن أقوله أن الكرة في ملعب الحكم ويرجع له تحديد تدخلاته.

□ *هل تم استقبالكم من لدن الملك ؟*

■ لا.

□ مثل شعبي يقول "الشيطان وحده وهو الذي يخرج من الجماعة"؟

■ استمعوا إلي جيدا : نحن نقابيون، وباعتبارنا نقابيين نحن مدعوون للتعامل مع الحكومة. ويحدث في هذا البلد أن الحكومة- لاعتبار بسيط يتمثل في كونها حكومة صاحب الجلالة- تروم التخفي وراء الملك للتغطية على إحباطاتها.

إن الأمر هنا يتعلق بكمين مبتذل تعلمنا ألا نسقط فيه وذلك بتكرارنا- ما أتيح لنا التكرار- أننا لا نتفاوض مع الملك ونحن نلتزم بهذا المبدأ كيفما كانت الإشاعات والإغراءات والاستفزازات.

خلال المفاوضات مع الحكومة في مايو 1990 دار الحوار حول المشكلة الأزلية للمطرودين، كنا قد طالبنا بالتطبيق الكامل للعفو الملكي الصادر عن جلالته خمس مرات 1981-1984-1985-1988-1989، وهو العفو الذي يتم دائما تطبيقه بشح (وحدهم 50 مطرودا من أصل 170 في القطاع العام تم إرجاعهم وبدون توصلهم بأجورهم المستحقة !).

محاورونا اعتبروا بأن العفو لا يشمل جميع المطرودين، فاقترحوا علينا اللجوء إلى الملك.

رفضنا بشكل قاطع : "إنكم تبحثون دوما عن التراجع عن العفو حتى يتسنى لكم عدم تطبيقه !".

□ لقد صرحتم خلال مؤتمر الصحة بالدار البيضاء وفي أكتوبر الماضي بأنكم مع ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم. هذا الخطاب يبدو ماضويا (ساد في سنوات الستينات).

■ لست أدري إذا كان هذا الخطاب ماضويا، ولكن على كل حال فهو لغة المستقبل إن عاجلا أو آجلا سوف نصل إلى ذلك – أو نعود إليه- إذا نحن أردنا أن نحافظ على مؤسساتنا التقليدية.

وسوف يتعين علينا أن نحدد من جديد توزيع السلط داخل الجهاز التنفيذي، وما بين الجهازين التنفيذي والتشريعي. ولقد حان الوقت لأن تكون للمغرب حكومة تتوفر على صلاحيات حقيقية، وأن تكون هذه الحكومة نفسها مراقبة من طرف برلمان منتخب بشكل حقيقي.

الأزمة الحالية لها كذلك أسبابها المؤسساتية، ذلك أنه ما كان للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية أن تصل إلى حد القطيعة، لو كانت هناك حكومة بمعنى الكلمة وبرلمان حقيقي.

□ كم هي المرات التي تم اعتقالكم فيها ؟

■ لم أعد أحتسب عدد الاعتقالات والاعتقالات الاحتياطية داخل مراكز الشرطة.

بعد الإضراب العام للوظيفة العمومية سنة 1961 تم الحكم علي بستة أشهر مع وقف التنفيذ، وكذلك بعد مظاهرة في أكتوبر سنة 1962، وخلال حملة الاستفتاء سنة 1970 اعتقلت وصدر في حقي حكم مع وقف التنفيذ.

بعد إضرابات 1972 تم الاحتفاظ بي في معتقل سري بدون محاكمة وغداة الإضراب العام لسنة 1981، ودائما بدون محاكمة أمضيت 29 شهرا رهن الاعتقال.

□ يخطر علي البال بان يتم اعتقالكم اليوم ؟

■ أنا أتصور كل شيء بما في ذلك الأسوأ، لكن الموت الجسدي ليس هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الخصم : هناك تصفيات معنوية وسياسية ماكرة وأكثر ضررا.

□ هل أنتم محصنون ضد الارتشاء والاحتواء ؟

■ ليس لدي من سبب يجعلني أشك في نفسي. وأي واحد يمارس المسؤولية يجد نفسه مهددا بالأمراض التي تذكرون والعلاج الوحيد يكمن في الشفافية : يجب أن نعلم ما يفعله المسؤولون، ويخضعوا باستمرار لمراقبة ممثليهم.

□ ما هو مصدر عيشكم؟

■ أعيش من أجرتي كمفتش تعليم منقطع من طرف النقابة، دخلنا أنا وزوجتي الأستاذة هو 8000 درهم، نعيش في شقة بأربع حجرات،

نكتريها. أبناؤنا الخمسة الذين تتراوح اعمارهم بين 18 و 27 سنة كلهم يدرسون بالجامعة، وأضيف أن النقابة تغطي لي مصاريف التنقل والهاتف.

□ *هل تفكرون في إضراب عام جديد ؟*

■ يظل الإضراب العام واردا ضمن جدول أعمالنا ما دامت الحكومة لم تستجب لمطالبنا.

□ *عمليا، ما هو الإجراء الذي سيضع حدا للأزمة الحالية ؟*

■ أي إجراء، أي حركة، أي خطاب ومصداقية يمكننا نحن وجميع المغاربة من أن نشعر بأن الحكومة تعاملنا ليس كدعاة للفوضى وإنما كأطراف اجتماعية.

□ *هل تتوفر فيكم جميع الشروط لهذا الغرض ؟*

■ هذا الشيء ليس بمسألة تستحقها ولكنه حق.

□ *حكومة يسار سترضيكم...*

■ كل شيء يتعلق بالشروط التي ستشتغل فيها، وبالأهداف التي ستتبناها.

□ *إذا استدعى صاحب الجلالة، غدا، أصدقاءكم في الاتحاد الاشتراكي وحلفاءكم في الاستقلال، هل سيعملون أحسن من فريق عز الدين العراقي؟*

■ أصر على القول بان الهدف من حركتنا ليس حمل أصدقائنا السياسيين إلى الحكومة، ولكن تحسين ظروف العيش عند العمال، هذا وأن الحكومة الخيالية التي تتحدثون عنها لا يمكن إلا أن تعمل أحسن من الحالية، لسبب بسيط يتمثل في أنه لا يمكن لأي حكومة أن تكون أسوأ من الحالية.

□ *كيف تضمنون استقلالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نفس الوقت الذي تشغلون فيه منصب عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي؟*

■ هذا سؤال نظري، لأن لا أحد يشك في استقلالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حين يحدث داخل الحزب أن يتساءل البعض إذا ما كانت النقابة لا تدفع الحزب نحو مواقف ليست هي مواقفه : إن قرارات إضراب أبريل وفي دجنبر 90 اتخذت في أجهزة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدون أن يكون للاتحاد الاشتراكي علم بها.

□ *هل تستطيع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تعطي نفسا جديدا للاتحاد الاشتراكي ؟*

■ هذا ما هو واقع بالفعل، حيث أن المناضلين في الحزب متشبثون بالمساهمة في النضالات العمالية، بدون الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان الاتحاد الاشتراكي سيفقد هويته كحزب جماهيري كبير.

□ *ما هو رأيكم في ليش فاليسا ؟.*

■ كنت قد التقيت به في المؤتمر العالمي للشغل لكراكاس سنة 1989. كان قد نوه باقتصاد السوق ووجدت أن تحليلالته شيئا ما تبسيطية.

□ *ولكنه استطاع– وهو المضطهد– أن ينتصر.*

■ بدون أن أقلل من عطاءاته، أعتقد أنه ما كان لينجح لولا الدعم النشيط للخارج.

□ *هل لديكم معرفة بالبلدان الاشتراكية السابقة ؟*

■ ليس بالقدر الذي كنت أرغب فيه وقد زرت موسكو لأول مرة في نوبنر، حيث فاجأني وأثرت في حالة التفكك التي تعيشها البلاد، وأنا أتأمل ما قام به غورباتشوف لم يغب عن بالي أحد رواد التصفيات الآخرين... انور السادات.

جون أفريك... فرنسا
عدد 1566-2-8 يناير 1991
حاوره حميد برادة

من يحكم ؟

22 فبراير 1992

☐ ***حرية المواطن :*** *الرفيق نوبير الأموي، لجريدة "المواطن" شرف كبير للقاء بكم باعتباركم قائدا سياسيا في هذا البلد وقائدا عماليا... إذا أغمضنا الطرف عن الجانب الإعلامي فإن لنا كمناضلين (حرية المواطن) أكثر من التقاء سياسي، وبهذه المناسبة سنطرح عليكم بعض الأسئلة في ثلاثة محاور سنلقيها عليكم محورا محورا. يدور الأول حول الديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري، ثم يدور المحور الثاني حول الطبقة العاملة والإصلاح السياسي، أما المحور الثالث فيتعلق بحزب الاتحاد الاشتراكي بعد الفقيد عبد الرحيم بوعبيد.*

لندخل رأسا إلى المحور الأول : هناك سؤالان : في نظرنا تشهد الساحة السياسية جدلا حادا حول الديمقراطية والإصلاح السياسي وفي صلبهما المسألة الدستورية وما تستتبعه من إشكالات سياسية، في هذا السياق تعود بنا الذاكرة إلى تصريحين لكم : الأول أثناء خطاب فاتح ماي والثاني نص الكلمة التي ألقيتموها في المكتب التنفيذي في المدة الأخيرة تتحدثون فيها عن دور الطبقة العاملة كقوة سياسية في قضية الإصلاح والديمقراطية، وهما تصريحان اعتبرهما المتتبعون متضمنين لمواقف صريحة في قضية الديمقراطية وأسلوب الحكم السياسي على الخصوص.

أولا : *ما هي في نظركم المسائل الجوهرية المباشرة والملحة التي تطرحها قضية مراجعة أو تعديل الدستور العام استنادا إلى ما جاء في خطابكم يوم فاتح ماي من أن المطلب الواضح هو الملكية الدستورية المؤسسة على شعار "ملك يسود ولا يحكم"...؟*

ثانيا : *منذ مدة قدم حزبا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال بدعم من منظمة العمل الديمقراطي الشعبي مذكرة إلى السلطة تتضمن أهم المطالب المدرجة في هذا الشان، ولحد الساعة لم تنشر فحوى هذه المذكرة بتفصيل،*

ولم يطلع الرأي العام على مضمونها، في وقت لا زالت تجهل فيه أجوبة الدولة ردا على ذلك. كيف تقيمون السيد نوبير الأموي في نظركم نضال المعارضة من أجل تحقيق المطالب الدستورية وفرض الإصلاح ؟ وهل المشاركة في الانتخابات المقبلة مشروطة بتحقيق التغيير الدستوري وإنجازه أم لا ؟

■ **نوبير الأموي :** أود في البداية أن أعبر عن تقديري وشكري لإخوتي في حرية المواطن وعن تضامني وتضامن الطبقة العاملة مع مواقفها وصمودها خاصة وأنها تعرضت إلى المصادرة والمنع.

جوابا على سؤالكم المحدد فيما يخص الديمقراطية والإصلاح السياسي أود أن أذكر أن المسألة الدستورية والإصلاح السياسي مطروحة في الساحة الوطنية منذ أوائل القرن 20، وذكرت غير مامرة- كمناضل- بنضالات شعبنا نخبا سياسة وقوى فاعلة، وروابطا بين الظاهرة الاستعمارية والتخلف الاجتماعي وغياب الديمقراطية ببلادنا. اعتقد أن المسألة الديمقراطية تبقى أهم التحديات التي سيترتب عنها مصير بلادنا. وإذا فرضت نفسها اليوم فلأن المشاكل التي تواجه بلدنا اليوم والتي تهدده تهديدا حقيقيا لا مجال للإفلات منها إلا بتصحيح الوضع اللاديمقراطي ووضع حد للتجارب المغشوشة التي عرفها منذ الستينات إلى اليوم. أعتقد أن المسألة الديمقراطية لا تحتمل العديد من التأويلات، كنقابي ومناضل سياسي ودون الدخول إلى بعض المتاهات أو الجزئيات التي تحاول بعض الجهات أن تجرنا إلى الجدل حولها، من جهة ليست هناك ديمقراطية بالتقسيط، لا يمكن القبول نهائيا بالأطروحة التي تقول بأن الممارسة الديمقراطية ينبغي التدرج فيها دون أن ندخل في جدال مع بعض من الذين يدعون أو يرون أن الممارسة الديمقراطية لم تستنفذ كل ما وفره الدستور للأمة المغربية...

ما هي القضايا الجوهرية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي ؟
الأنظمة الديمقراطية في الواقع تنظم السلطات، وبالنسبة لنا يبقى السؤال الجوهري أو القضية الجوهرية هو من يحكم ؟ بالرغم من أن الدستور المغربي نص على أن الأمة المغربية مصدر السلطة، تمارسها عن طريق الاستفتاء. ففي الحقيقة كل السلطات مجمعة في يد الملك، والقول أن يكون

هناك- كما يفتخر بذلك الحاكمون- دستور أو لا يكون. فالدستور المغربي يقنن السلطة المطلقة والاستبدادية وفي مثل هذه الحالة نحن نفضل ألا تتعزز سلطات الحاكمين بدستور، وأن يمارسوا سلطاتهم دون دستور قد يكون ذلك أهون. ما هو المطلوب ليس ملكية دستورية ولكن ملكية برلمانية، أي أن السلطات الفعلية تكون بين أيدي ممثلي الأمة، نعم للبعض رأي يدعي أن من حق الملك ان تكون له أيضا سلطاته وسلطاته الواسعة.

للأسف أن بعض الأطروحات تبدو اليوم على النقيض، من النقاش والآراء التي عبرت عنها القوى التقدمية في أوائل الستينات عندما طرحت المسألة الدستورية بقوة عقب الانقلاب الأبيض في ماي 1960 الذي أزاح الحركة الوطنية من المشاركة في تسيير شؤون الأمة، وعندما طرحت المطالبة بضرورة وضع دستور آنذاك عن طريق مجلس تأسيسي، شهدت الساحة إذاك نقاشا غنيا بين توجهين، كان أحدهما يرفض اعتماد مجلس تأسيسي ويقوده العديد من خصوم الحركة التقدمية، واتجاه كانت تعبر عنه القوى التقدمية ممثلة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقد كان يهدف إلى وضع المسألة في إطارها الصحيح. أقول بأن هناك اليوم تناقض إذ أن بعض الذين كان لهم آنذاك الرأي الذي نطرحه اليوم يقولون بأن لا مانع أن تكون الملكية رئاسية على غرار بعض الأنظمة والجمهوريات الرئاسية. في رأيي أن الطرح بهذا الشأن طرح غير صحيح ومغلوط.

فالجمهورية الرئاسية خاضعة مبدئيا لانتخاب رئيس جمهورية لمدة معينة بالتصويت، لا على شخصه، وإنما على برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتباره يمثل توجها أو حزبا معينا داخل بلاده، ولمدة معينة قد تكون أربع او خمس سنوات كما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية. إذا فالملكية أو النظام الملكي لا يمكن أن نعطيه صفة النظام الرئاسي أو الملكية الرئاسية. فالملكية الرئاسية ليست إلا ملكية استبدادية مطلقة، ونعتقد أن كل الملكيات اليوم المتبقية في العالم هي أنظمة ترمز إلى السيادة أكثر مما ترمز إلى ممارسة السلطة الفعلية التشريعية أو التنفيذية أو القضائية. أنتم تعلمون أنه بالنسبة للدستور المغربي، الملك هو رئيس الحكومة والملك مشرع، أي انه يرأس السلطة التشريعية، والملك أيضا رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وعندما نتفحص بنود الدستور نجد

أن الملك كل شيء في الحياة السياسية. إذن فما هو مطروح بالنسبة لأزمتنا السياسية هو ما عبرت عنه في أكثر من مناسبة كمطلب نعتبره يختزل الإشكالية السياسية، من أن أي إصلاح، أو تغيير لا يستهدف الحد من سلطات الملك وتنظيم السلط بحيث، كما يقول مونتسيكو : "كل سلطة يجب أن توقف سلطة أخرى" وأن يكون الملك كرمز لوحدة البلاد والامة، وأن يترجم المبدأ الذي يقول : بأن الأمة مصدر السلطات تمارسها عن طريق الاقتراع العام في تنظيم وضبط اختصاصات جميع مكونات الأمة المؤسساتية، من مؤسسات نيابية وقضائية وحكومية كسلطة تنفيذية. أعتقد أن كل تغيير أو مراجعة لا تستهدف هذا لن تكون إلا محاولة لإفراغ نضالات أمتنا وإعادة إنتاج نفس التجربة وأعتقد أن الوعي السياسي اليوم قد وصل إلى النضج بالنسبة لمختلف القوى الوطنية ووعيها بالمسألة الدستورية سيجعلها قادرة على التمييز بين الإصلاح والمراجعة الحقيقية وبين محاولة الترقيع أو إيهام الرأي العام بما يمكن أن يكون إصلاحا.

فيما يخص المذكرة التي قدمها الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، فمن المعلوم أن الملك كان قد سبق له أن استقبل الأخوين عبد الرحيم بوعبيد وامحمد بوستة ليخبرهما أنه قد تلقى ما سماه ب"الميساج" من خلال النقاش الذي عرفه مجلس النواب أثناء تقديم ملتمس الرقابة، وأن هناك فعلا عجزا ومصاعب، وأنه على استعداد لتلقي مقترحات في شأن ما يراه هذان الحزبان فيما يخص مراجعة الدستور وإعادة النظر في اختصاصات مختلف مؤسسات الدولة. فالمذكرة كان وارد أن تطرح في صيف 1990.

فمن جهة كانت أحداث الخليج ومن جهة ثانية، وعلى خلاف ما كان سائدا في بعض المراحل، وهو سائد في العلاقات السياسية بالمغرب فالمبادرة قد لا تكون إلا بوحي من الحاكمين، والحاكمون هم الذين يوحون لبعض الأحزاب أن يطلب استقبالهم، والحاكمون هم الذين يفتون أن تقوم بعض الأحزاب بالمبادرات. فكل شيء يأتي إما بتوجيه أو بإيحاء، حتى ملتمس الرقابة لم يطرح إلا بعد أن أشعرت بعض الأحزاب بأن لا مانع إذا ارتأت أن تلتجئ إلى مجلس النواب لتقدم ملتمس الرقابة. هذا وجه من الصورة المأساوية للمهزلة الديمقراطية التي تعرفها بلادنا. إن المذكرة قد طرحت فعلا، والإعلان عن تقديم هذه المذكرة قد رفض من السلطات

العليا التي طلبت من الحزبين تأجيل عقد الندوة التي سيتم فيها الإعلان عنها. ومع ذلك يمكن القول بان عقد تلك الندوة، والإعلان عنها للرأي العام الوطني، شكل خطوة وعملا إيجابيا، ولا يزال المسؤولون يفضلون سياسة الكواليس والدهاليز. نعم إن تلك المذكرة لم تنشر، في إطار خطة اعتمدها الحزبان، وأعتقد أن الرأي العام قد يطلع عليها في وقت لاحق عندما يتم جواب المسؤولين عنها. لكن الأهم في نظري هي الطريقة التي ستتم بها المداولة والحوار حول مراجعة الدستور، خاصة البنود والقضايا التي يجب أن تتضمنها المراجعة وإعادة تنظيم وتحديد اختصاصات مختلف السلط، والمناخ الذي يجب أن يخلق لتصحيح التجربة الديمقراطية المغشوشة.

لا شك أنكم اطلعتم على الكلمة التي ألقاها أخونا عبد الرحمن اليوسفي أمام اللجنة المركزية منذ يومين، والتي تتضمن جزءا، من الإجابة عن التساؤلات والأسئلة المتعلقة باستحقاقات سياسية وبموقف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من الانتخابات المقبلة :

فمن جهة يستبعد جدا قبول انتخابات على غرار الانتخابات السابقة أي قبول مؤسسات حتى ولو لم تكن مزيفة نظرا لأنها ولو كانت تمثل حقيقة الرأي العام الوطني وتوجهاته، فإنه بحكم الإختصاصات ستظل عاجزة عن ممارسة حقها، لا في التشريع ولا في الرقابة، وحتى المؤسسة الحكومية ستبقى كسلطة تنفيذية عاجزة لأنها من الضروري أن تكون حكومة منسجمة مع الرأي العام الوطني.

أعتقد أن نوايا قوى المعارضة واضحة فيما يخص مراجعة الدستور قبل أي انتخابات، وفي ضوء هذه المراجعة سوف يتحدد موقف كل حزب من المشاركة أو عدم المشاركة. ومن السابق لأوانه القول بأننا سنشارك أم لا، لأن هذا يتوقف بالأساس على الظروف التي ستمر فيها مراجعة الدستور، وعما إذا كانت هذه المراجعة ستستجيب لمطالبنا وتخلق شروط الانعتاق وبناء وتأسيس تجربة ديمقراطية راشدة ومتقدمة تمكن أمتنا وبلدنا من الخروج من دوامة تجارب مغشوشة وتمكن جماهيرنا من المشاركة الفعلية في الحياة الوطنية والديمقراطية وبناء مغرب جديد فعلا.

□ *الرفيق الأموي، في حالة عدم إجراء الإصلاح الدستوري كما هو مطلوب، فخارج طرح احتمال عدم المشاركة في الانتخابات، ماهي الخطة النضالية للمعارضة من أجل فرض الإصلاح الدستوري بالفعل ؟*

■ الاتصالات بين مختلف فصائل قوى المعارضة جارية، ومن المحتمل أن تتسع جبهة التنسيق والمعارضة لتضم باقي القوى الوطنية بحيث لا يبقى الأمر مقتصرا على ثلاثة أحزاب التي تنسق الآن مختلف مواقفها.

لا أخفيكم أن الرأي العام الوطني يريد أن يكون مطلب الإصلاح السياسي مطلبا وطنيا، ووارد أيضا أن مختلف الأحزاب ستنظم ندوات ولقاءات حول المسألة الدستورية في المغرب، وهناك ندوات قد تكون مشتركة بين أحزاب المعارضة لتنوير الرأي العام ولتعبئته أيضا لخوض كل الكفاحات الضرورية من اجل ذلك، بالرغم من الامتحانات التي تنتظرنا فيما يخص القضية الوطنية في الأسابيع المقبلة، ففي رأينا أن أهم الضمانات للفوز في هذه الامتحانات والاستفتاء هو ربطها بالنضال الديمقراطي في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. نحن على عكس الذين يريدون طرح ضرورة تعليق هذه المطالب، فنرى أن الفوز في قضية الصحراء سيكون أيضا نتيجة ومدخلا لهذا الانتصار يمر عبر إقرار الديمقراطية الحقيقية. أكيد أننا سنتجاوز مفهوم المطالبة والملتمسات عبر البيانات والمواقف إلى أشياء عملية إذا ما تجاهل المسؤولون هذه النداءات. بين حين وآخر تروج بعض الجهات أن لا إصلاح ولا مراجعة للدستور قبل الانتخابات، هناك من يقول أيضا بأن السلطات العليا غير مستعدة للقيام بأي مراجعة إلا بعد الانتخابات المقبلة.

في الحقيقة وحسب ما أعلم، وما أبلغه به إخوتي في الحزب أنه كان واردا استقبال وفد عن الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال في الأسابيع الماضية، لولا وفاة أخينا عبد الرحيم بوعبيد، لإبلاغهم وجهة نظر الملك فيما يخص مضمون المذكرة المطلبية. وحسب علمي فهذا اللقاء وارد في الأيام المقبلة. نأمل لما فيه مصلحة بلادنا أن يأخذ هذا المطلب بجدية. سيكون من العبث الحديث عن أية آفاق للإفلات من نتائج السياسة التي مارستها الطبقات الحاكمة دون القيام بتغيير سياسي أصبح مطروحا بحدة كإحدى الإمكانيات لإنقاذ البلاد.

□ *إن المحور الثاني يهم الطبقة العاملة والإصلاح السياسي. ففي الساحة السياسية وأعود بالضبط إلى المسائل التي أشرتم، في أوساط عدد من القوى السياسية والاجتماعية فهناك من يتحدث عن "السلم الاجتماعي" أو عن الحكومة الإئتلافية لوفاق وطني، أو عن "تهدئة" اجتماعية تتراضى فيها أطراف المعارضة بكل أجنحتها مع الدولة. بصفتكم قائدا نقابيا ما رأيكم في هذه الدعوات في ضوء الوضعية الخاصة بالطبقة العاملة ؟ ثم ماذا حققته الطبقة العاملة إلى حدود الآن في ظل هذه الأوضاع المأساوية ؟ وما هو الدور الذي ترونه للعمال في معركة الإصلاح السياسي ؟ والسؤال الثاني في نفس المحور هو : ضمن الانتقادات التي توجه للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أغلب نضالاتها تكتسي طابعا سياسيا وليس نقابيا، بل حتى تحالفاتكم مثلا مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تخضع لحساب سياسي أكثر ما تخضع لعوامل نقابية ؟ (تدخل هذه الأسئلة دائما في إطار استفزاز بعضنا لبعض...).*

■ طبعا لابد أن أذكر أن الوضع الاجتماعي في المغرب ومنذ الاستقلال ظل يعرف توترا لا يهدأ إلا لينفجر، وعملية التهدئة كانت دوما عملية قسرية. فنضال الطبقة العاملة منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات، بالرغم من أسلوب التعامل الطبقي، وبالرغم من التواطؤات التي كانت لبعض القيادات النقابية مع الحاكمين، ظلت الطبقة العاملة تناضل وتكافح وتطرح مطالبها في مختلف القطاعات والجهات، وشعار "السلم الاجتماعي" أو الدعوة إليه هي دعوة غير جديدة. ففي أواخر السبعينات، وعشية المخطط الثلاثي، طلب من الطبقة العاملة أن تلتزم بسلم اجتماعي. كان لنا موقف منه آنذاك، هو أن السلم الاجتماعي ليس هو الاستسلام لمشيئة الطفيليات والطبقة المستغلة، وكنا دائما كنقابة تطالب بالحوار، مستعدة أن تلتزم بأي ميثاق من شأنه أن يضمن حقوقها وأن يجعل إسهامها في كل تنمية هادفة إسهاما وطنيا ومسؤولا. لكن شتان ما بين الدعوات والشعارات التي تطرح في مختلف المناسبات، وبين حقيقة السياسة المتبعة، لأن السلم الاجتماعي لا يمكن أن يقام في ظل شروط تنعدم فيها الممارسة الديمقراطية كما هو حال بلادنا، وتظل فيها السياسات تضرب أبسط الحقوق والمكتسبات لأمة الفقراء والكادحين.

في بداية الموسم. وقد كان المسؤولون يستحضرون أن الدخول الاجتماعي لابد أن يشهد كفاحات لمختلف فصائل الطبقة العاملة، كان هناك من يحاول أن يبتز نوعا من الاتفاق. وفي هذا الإطار جرت محاولة للإعلان عن ميثاق يكون من شأن الموقعين عليه أن يلتزموا بعدم طرح أي مطلب من المطالب السياسية أو الاجتماعية أو غيرها... وبالضبط لم يكتب لهذا الميثاق الإعلان لأن قوى المعارضة السياسية رفضت الخوض فيه جملة وتفصيلا... هناك من يدعو إلى حكومة ائتلافية كما هو حال إخوتنا في حزب التقدم والاشتراكية وهو مطلب قديم جديد... نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرغم من كون المسألة السياسية هي مسؤولية الأحزاب السياسية باعتبارنا أيضا جزء من حركة التحرير الوطني وكلنا في خندق واحد، نعتبر أن ما هو مطلوب ليس حاكمين جددا، وإنما سياسة جديدة بديلة يكون من شأنها خلق شروط عدالة اجتماعية، وتمكين جماهير أمتنا من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية". إن استراتيجية كفاحنا ونضالنا لا تستهدف أن نأخذ السلطة، وإن كان ما هو مطروح في الوضع الديمقراطي، وما يجب أن يكون مطروحا كتعبير عن الممارسة الديمقراطية، هو تداول السلطة ما بين مختلف القوى السياسية، وهذا ما يجب أن يؤدي إليه أي إصلاح سياسي كما تحدثنا عن ذلك في المحور الأول.

إن السياسات المتبعة لحد الساعة سوف لن تؤدي إلى أي تحسن في مستوى عيش الطبقة العاملة ومختلف الجماهير المحرومة. كما كان توقعنا منذ عقدين، فالأوضاع كما هي سيئة سوف تسوء أكثر في بحر السنوات المقبلة. وأوضاعنا اليوم وأوضاع أمتنا ليست قدرا، وإنما هي نتيجة حتمية للسياسات التي اعتمدت... والأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة هي كذلك اختيار سياسي، لأنها لإحدى المفارقات بين الإمكانات المتوفرة لبلادنا التي يمكن أن تؤهلها لتكون في مصاف الدول النامية حقا ذات الدخل المشرف فرديا ووطنيا، وبين واقع البؤس والتخلف. فخضوع الحاكمين ومخططي السياسة الوطنية، إلى توجيهات المؤسسات الدولية وارتباط المصالح... وراء كل مآسينا وواقع أزمة مجتمعنا وبلادنا.

نعتبر أنه من خلال نضالنا الاجتماعي قد خلقنا كل شروط العمل السياسي الجاد، مباشرة أو بصورة غير مباشرة. بمعنى أن انتعاش الحياة

السياسية جاء أيضا بفعل النضالات الاجتماعية التي انخرطت فيها الطبقة العاملة، وباعتبار تضامن القوى السياسية معها، ستكون أيضا بجانب كل حلفائها وكل القوى الشريفة في معركة إقرار ديمقراطية حقيقية، تعلق الأمر بمشاركتها بكل الأساليب التي تستدعي إليها إذا ما أقرت ذلك القوى الحليفة للمطالبة بالإصلاح السياسي، أو تعلق الأمر كذلك بكون الطبقة العاملة، إضافة إلى أنها قوة اجتماعية، هي أيضا قوة سياسية وطنية والمؤامرة الكبرى التي استهدفتها هي بترها وفصلها منذ بداية الستينات عندما روج لنقابة الخبز لا لنقابة السياسة، وعندما وقع تجميد نضالاتنا، وعندما وقع أيضا تهميشها، لا في الحياة السياسية، وإنما حتى في النضال الديمقراطي. فليس مصادفة أن يتجرأ أحدهم في الانتخابات العامة لسنة 1963 ويترشح في أحد الأحياء الشعبية التي كانت تعج بالبروليتاليا، وتعلمون أن جزءا كبيرا من الطبقة العاملة كان بتأثير توجيهات النقابية الضيقة يتحفظ من الانخراط في الحياة السياسية وفي النضال الديمقراطي.

ونعتقد أنه بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كفت هذه الوضعية وأن الطبقة العاملة انعتقت ليس على المستوى النقابي فحسب، وإنما على المستوى السياسي كذلك. لهذا وقع تأجيل الانتخابات السياسية البلدية سنة 1980، ووقع تعديل في عمر البرلمان السابق لأن ميزان القوى السياسي كان قد مال بحكم انتعاش الحياة النقابية وانخراط الطبقة العاملة من جديد في معركة النضال الديمقراطي، ولعلها أيضا من الأسباب التي تطرح أكثر من علامة استفهام على التجربة المقبلة.

أكيد أن المعركة المقبلة ستكون معركة تاريخية بالنسبة للحياة السياسية، وأن التنظيمات الجهوية المشبوهة والمدعمة اليوم من طرف الحاكمين، والتي أغدقت عليها أموال طائلة لن تحول دون مساهمة الكادحين في معركة النضال الديمقراطي، تعلق الأمر بالإصلاح السياسي أو بالانتخابات التي لا شك أنها ستتم بأي صورة من الصور.

فيما يخص الانتقادات أو المؤاخذات التي توجه للكونفدرالية الديمقراطية للشغل نحن نضع تجربة، وككل تجربة لا تخلو من مؤاخذات، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو مجرد تهم. فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل فعلا ارتبطت بعض مبادراتها ببعض الأحداث التي عرفتها الساحة

الوطنية أو الساحة القومية، والقول بأن نضالات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذات طابع سياسي هو قول صحيح فعلا فحتى عندما يكون هناك إضراب عن العمل فهو إنكار ضمني لسياسة معينة... هناك انتقادات فجة وساذجة وبسيطة، والقول بأن النضال النقابي هو نضال سياسي فهو نضال سياسي فعلا. ففي سنة 1979 وجهت لنا تهديدات بأن إضرابات رجال التعليم والصحة المقررة يوم 10 و 11 أبريل هي إضرابات سياسية، قلنا لهم نعم، إن السياسة توجد في الهواء، فالهواء الذي تستنشقونه في السويسي أو الأحياء الراقية ليس هو الهواء الذي تستنشقه الجماهير الشعبية في الكاريانات، كل نضال هو نضال سياسي، وكل نضال اجتماعي واقتصادي هو نضال سياسي، لا يستطيع اليوم أي حزب من الأحزاب التي تمارس السياسة أن ينال تجاوب المواطنين دون أن يقدم لهم برنامجه الاجتماعي والاقتصادي، ما هي السياسة ؟ لابد إذا أردنا ترجمتها على المستوى العملي ليست هي العلاقات الحقوقية أو السلطوية، ولكن على مستوى الممارسة هي. ما يمكن أن يؤدي إلى الرفع من مستوى عيش المواطنين وتوفير كل الخدمات، من الناحية العملية، وكذا ضمان الأمن والاستقرار لهم. المراهنة على الشارع، نعم المراهنة على الشارع حق مشروع أيضا، الشارع لمن ؟ ليس عن طريق الشعب... الشارع اليوم هو النفوذ... نحن كنقابة اليوم قوة في البلد، ونحن كيسار أو معارضة قوة أيضا بهذا المعنى، فنحن لا نراهن على الشارع كما يحاول أن يجرنا إلى ذلك دعاة الفتنة السلطويين الذين يريدون تعزيز مواقع سلطتهم. وكما دعونا إلى ذلك أثناء 14 ديسمبر 1990، إننا استعملنا كلمة كانت ذات دلالة، إننا أردناه إضرابا عاما حضاريا حتى لا تبقى الإضرابات العامة دوما مرتبطة بأحداث دموية، وعندما وقفت السلطات موقفا محايدا يوم 28 يناير سنة 1991 لم يشهد الشارع أي حدث من الأحداث، وعندما وقفت أيضا موقف المسؤولية مرت المسيرة الكبرى يوم 3 فبراير بدون أحداث.

إذن مثل هذه الانتقادات والاتهامات، وما أكثرها، ليست سوى محاولة لإخفاء حقيقة المشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة، وبالتالي الحيلولة دون مساهمتها ومواصلة كفاحاتها.

بالنسبة لتخالفنا مع الاتحاد العام للشغالين وما إذا كان داخلا في إطار الحسابات السياسية، فإن الحسابات السياسية. حاصلة دائما. ففي سنة 1984 قمنا في المكتب التنفيذي في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بسلسلة من اللقاءات مع أهم أحزاب المعارضة، قمنا بالمبادرة كنقابة، كانت لنا اتصالات مع إخواننا في الاتحاد الاشتراكي ومع منظمة العمل ومع الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية. كان برنامجنا كنقابة بأن الوضعية الاجتماعية ستسوء، وبأننا كنقابة ندعوهم إلى تكوين جبهة معارضة، ولم نستبعد كذلك أن يكون هؤلاء الإخوة هم رسلنا ووسائطنا إلى بقية القوى، وخاصة حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين والاتحاد المغربي للشغل... لقد كنا نستحضر في الأفق أن الوضع الاجتماعي سيكون صعبا، خاصة وأن المغرب التزم بالسياسة التقويمية مع صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات الدولية، وكنا نتوقع أن ينعكس هذا على أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية... ولمواجهتها كان لنا رأي، وكنا نستند فيه إلى ما عرفته باكستان آنذاك، وما عرفته الأرجنتين، والعديد من الساحات في بلدان العالم الثالث التي وضعت جماهيرها حدا لحكم الطغم العسكرية بتكتلها. للأسف بالرغم من التقدير والاهتمام الذي حظيت به هذه المبادرة لم يقع التقاطها، ولكننا كنقابة وجدنا أنفسنا مضطرين إلى أن ندعو إخوتنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى عمل وحدوي. وفي الحقيقة أن هذا العمل بالنسبة لهم ما كانوا ليقبلوه وينخرطوا فيه دون موافقة ومساندة حزب الاستقلال الذي كان يرى فيه عملا وحدويا في البداية، وها نحن اليوم نعيش تطور هذا العمل الوحدوي، فلم يبق قصرا على النقابيين بل أصبح أيضا برنامج عمل سياسي وقد يكون غدا برنامجا اقتصاديا واجتماعيا بالنسبة لمواجهة الوضعية الراهنة.

□ *فيما يخص مسألة المؤاخذات الموجودة على الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعتبر البعض خلال النضالات الوطنية وخاصة الإضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990، يقال بأنه طلب من العمال والشغيلة بشكل عام المضربين بالمكوث في بيوتهم، وفي نفس الوقت قيل أن هناك مراهنة على الشارع... هل يمكن لهذا -إن صح- أن يعود سلبا على الشارع نفسه*

خاصة في ظروف تتطور فيه قوى غير ديمقراطية تراهن هي الأخرى على الشارع ؟

■ على كل سيكون خديعة ومؤامرة القول بأننا راهنا على الشارع لإنجاح الإضراب العام، ودعوتنا للطبقة العاملة أن تبقى في بيوتها كان تجنبا لانفجار الشارع... لأن الشارع الذي كان يتعرض إلى ضغط واستفزاز مهيأ في أية لحظة، وليس بالضرورة أثناء الإضراب العام، ولكن عندما يكون الإضراب ويمتلئ الشارع دائما كما حدث في 20 جوان بفعل حالة الطوارئ، فأنت تعرف بأن الدار البيضاء كانت مرجحة بحكم القلق والتوتر العام، وبحكم أيضا العسكرة الاستثنائية التي عرفتها المدينة أيام الإضراب العام، فقد جيء بقوات هائلة من مختلف أنحاء المغرب إلى البيضاء على الخصوص وبعض المدن الأخرى وذلك من مختلف أنحاء المغرب تفاديا لانفجار الوضع... ستكون شماتة وجبنا أن تدعو الطبقة العاملة لمنازلتها ونراهن على المجهول. وفيما يخص الشارع، فهو مؤهل في أي وقت أيضا... قبل الإضراب العام من يوم 14 دجنبر كانت الدعوة إلى مسيرة تضامنية إلى القنصلية الأمريكية، تضامنا مع القضية الفلسطينية وكان رفض الترخيص لها، ولو شئنا أن نستغل ذلك اليوم وتلك المسيرة لفعلنا... ولكننا رفضنا من جهة أن نستسلم لقرار المنع، ومن جهة أخرى لا يخفى عليكم أننا كمناضلين حركنا الشارع غير ما مرة، وتحريك الشارع تقنية، بدون إضراب يمكن أن نحرك الشارع. عندما اتهمنا في 20 جوان بأننا وراء الأحداث قلنا في مراكز التحقيق أن لدينا من الشجاعة الكافية بأن ننظم مسيرة أو مظاهرة ونسير على رأسها دون أن ندفع غيرنا للقيام بأي عمل أو مظاهرات يمكن أن تتطور تطورا لا مسؤولا. لهذا إذا كان قرارنا أن ننظم مسيرات سوف ننظمها، وإذا كان قرارنا أن نتظاهر في الشارع سوف نتظاهر ونؤدي عن ذلك الثمن. فالتظاهر أيضا حق من الحقوق. أما فيما يخص الرهان على الشارع من طرف قوى غير ديمقراطية، هناك شارع وهناك شارع... لهذا نحن نهدف إلى أن نبني حركة نقابية منظمة، وحركة سياسية منظمة ومسؤولة...

□ يمكن أن نقول بأننا نتفهم خطة وحساب منظمة نقابية في إطار تنظيمها لإضراب عام... سنناقشكم في نفس الموضوع ليس كقائد نقابي وإنما كقائد سياسي، عضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. فمعلوم أن الأحزاب السياسية التقدمية ساندت الإضرابات التي أعلنت عنها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب. ومن المحتمل جدا أن يشهد المغرب نضالات وطنية من نفس النوع وسيكون الشارع – كما قلتم- حاضرا، ما هي المسؤوليات السياسية التي ستتحملها هذه القوى في مثل تلك الظروف تجاه الشارع ؟ فإذا تفهمنا دوافع النقابة بأن يكون الإضراب منظما في حدود معينة فالشارع موجود، هذا الشارع ما موقف الأحزاب السياسية منه ؟ هل ستعمل على تأطيره وتنظيمه ؟ أم ستتركه ينفجر بدون تنظيم أو توجيه ؟

■ أعتقد أن حركة الشارع مضبوطة في ضوء الوضع السياسي المطروح. فالوضع السياسي محجوز والأحزاب السياسية إما أنها كفت عن أن تكون قادرة على استيعاب كل القوى الاجتماعية وكل فئات المواطنين من مختلف الأعمار، وإما أنها متجاوزة لأن برامجها وحياتها قاصرة على أن تستقبل وتؤطر هؤلاء المواطنين، وإما أن الوضع العام في البلاد- وهو أحد أوجه إشكالية الوضع السياسي- يحول دون ذلك.

نحن للأسف، نعرف حقيقة القوى الوطنية والديمقراطية ومصاعبها، وهذه المصاعب تعود أيضا إلى حالة الحصار المفروض عليها، وتدخل الأجهزة الإدارية والحيلولة دون انخراط المواطنين لأن انخراط المواطنين في الأحزاب والنقابات تترتب عنه تبعات ومواقف وإجراءات قمعية تعسفية... فالمنتمي سياسيا هو متهم... الشارع في هذه الحالة مسؤولية من ؟ مسؤولية الأحزاب إذا ظلت -بإرادتها- دون مستوى الانفتاح عليه والتجاوب معه، ولا أعتقد أن هذا اختيار حزب من الأحزاب، فكل حزب لا شك أنه يبذل من الجهد الكثير بأن يكون ذا قاعدة واسعة، وأن يجد فيه المواطنون إطارهم السياسي، ولكن أعتقد أن المسؤولية تقع أيضا على الدولة وأجهزتها التي تعمل – بصورة مباشرة أو غير مباشرة- على تحجيم الإطارات والهيئات الوطنية والحيلولة دون أن

تتمكن من تأطير أوسع للجماهير، وأن يبقى حزب الإدارة هو الحزب المهيمن والمسيطر، وبذلك تضمن الطبقة الحاكمة احتياطيا من المصوتين- تعمل عندما ترى المصلحة في ذلك- على تفريخ العديد من التنظيمات والأحزاب المصطنعة.

إذن أعتقد أننا لابد أن نعمل، من جهة، على مراجعة أساليب عملنا السياسي تأطيرا وتوجيها ومواقف وشعارات وأن نتعبأ وأن نتهيأ أولا بأن نكون فعلا حزب أو أحزاب كل المواطنين، هناك مصاعب وهناك مخاطر. ومن جهة أخرى المسؤولية لا يمكن أن نحصرها في هذه الحدود لأن هناك مسائل كثيرة، هناك واقع الدولة، والإصلاح السياسي المنشود لابد أن يستهدف تأميم الدولة، أي أن تصبح الدولة دولة كل المغاربة، لا أن تبقى عبارة عن أجهزة ومؤسسات في يد الإقطاع لإعاقة تطور بلادنا ومجتمعنا سياسيا وحضاريا. أظن أنني أجبت نوعا ما على أسئلتكم فيما يخص الشارع.

□ *نريد أن نذهب أبعد من هذا شيئا ما، إن تأطير الشارع من طرف القوى السياسية يعني كذلك مسايرته في مطالبه، هل القوى السياسية المعارضة مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود- في نظركم- لتبني وتوجيه الفئات الاجتماعية التي تنفجر من خلال الشارع ؟*

■ أعتبر ظاهرة الانفجارات هي تعبير عن أزمة. فعندما تكون هناك ممارسة للحقوق، عندما تكون هناك حياة سياسية راشدة، وعندما تكف الأجهزة القمعية عن ملاحقة المواطنين والتضييق عليهم، سواء في ممارستهم لنشاطهم السياسي أو النقابي أو المطالبة بحقوقهم، فلن تبقى هناك حجة لأن ينفجر الشارع...

□ *إننا نعرف مسؤولية الحاكمين، ولا يمكن أن ننتظر منهم أن يكفوا عن عملهم، وبالتالي فإننا نناقش المجهودات التي تبذلها القوى السياسية- رغم قمع الدولة- لتستطيع أن تؤطر وتساير الشارع في مطالبه ؟*

■ الشارع... نرفض أن نكون دركا للشارع. أعتقد أن التنظيم السياسي ينظم المواطنين ويقود كفاحات الجماهير بالجماهير. أنا لا أخلق حزبا أو

نقابة لأصبح مسؤولا عن الشارع، ولا يمكننا أن نسمح بأن يبقى الشارع تحت رحمة أيا كان، فالمواطنون عندما ينفجرون ويخوضون كفاحات دفاعا عن مطالبهم ويقومون بمسيرات فهم يمارسون حقا من الحقوق، لهذا عندما تنعدم لغة الحوار يصبح من المشروع اللجوء إلى أي أسلوب من الأساليب لفرض الحوار على الآخرين الذين يصادرونه، والحوار مضمون... إذن ليس من حق أي حزب أن يدعي بأنه أب الشارع ومكبل الشارع ومكبل قوة الجماهير... هذا الدور يلعب للأسف، لعب من طرف بعض المنظمات، ومن طرف بعض الأحزاب، والشارع لا ينبغي أن يبقى "بوعو" مرعبا أبدا، الشارع يعني القوة غير المنظمة، القوة المحرومة، القوة المستغلة، القوة المضطهدة...

الشارع المغربي الآن هو الشارع أو المواطنين أو الرأي العام ذو مستوى كبير من المسؤولية. ما نعيشه من تجاوزات وإرهاب وإهانات كفيل بأن يفجر الشارع صباح مساء، ويمكن القول بأننا بعد 14 دجنبر قد أصبحنا في وضع آخر، لكنني أنا شخصيا كمواطن كنت أسير أحيانا في بعض الشوارع المزدحمة وأرى العديد من حراس البلدية /القوات المساعدة تطارد المواطنين ويمكن لخمسة أو سبعة مواطنين أن يشتبكوا مع هذه القوات لتتحول الأمور إلى صدامات. هناك عشرات من الاستفزازات اليومية، هناك حالات استثنائية في بعض الجهات وخاصة في العالم القروي، فضبط الشارع إذن هو مسؤولية الجميع، ومن حق الشارع أن ينتقض على أي كان. لماذا لا ينتقض الشارع في انجلترا وفي فرنسا- وإن كان ينتفض من حين لآخر- لماذا لا ينتفض الشارع ؟ الشارع لا ينبغي أن يكون هاجسا وإن كان هاجسا بالنسبة للحاكمين فعلا، أما بالنسبة لنا فالأمر مختلف، لا ينبغي ولا يلزم أن نعتبر أن أي تحرك في الشارع أمر غير مشروع.

□ *يبدو أننا لم نتفاهم، لم نطرح دور القوى السياسية في ضبط أو قمع الشارع، وإنما ما نطرحه هو أن تعطي لنضاله البعد السياسي وتؤطره هذا هو المطروح.*

■ أنتم تعرفون موسمية الحياة السياسية. فهي لا تنتعش إلا عشية الانتخابات، وربما بفعل النضالات الاجتماعية، بفعل القضية الوطنية.

في الواقع إن العمل السياسي بئيس في حياتنا، بئيس لأنه محدود في الزمان وفي المكان، مقتصر على النخب... للمصاعب الذاتية للأحزاب السياسية نفسها وللقيود المضروبة حول نشاطها (رغم الإحصائيات التي نقلها وزير الداخلية عن مئات آلاف الذين حضروا التجمعات، فهناك طواعية وصناعة للأحزاب، نجد أن العدد قليل جدا بالقياس إلى حجم الأرقام المقدمة.) بالتأكيد أن هناك أزمة، وأزمة مركبة لا تقتصر على المؤسسات، بل تتجاوز إلى المجتمع المدني. كما أشرت إلى ذلك فمستقبل الحياة السياسية أيضا مرهون بمدى قدرة التنظيمات السياسية على النهوض وعلى اعتماد حركية وديناميكية جديدة ليعطي الأمل والثقة وتجعل المشاركة للمواطنين والإقبال على الانتظام مسؤولية أيضا من شأنها أن تكون في مستوى المشاكل المطروحة.

□ *هناك سؤال نود طرحه بارتباط مع الشارع. في 14 دجنبر ووجهت انتفاضة الشارع بالرصاص وبالعنف، في ارتباط مع هذا الموضوع وفي ارتباط أيضا مع وفاة العديد من المواطنين في مخافر الشرطة وضيافة الدولة : يطرح سؤال حول مصير لجنة التحقيق والتقصي التي تكونت على مستوى البرلمان، أو التي انبثقت من المجلس الاستشاري. ألم يحن وقت إيقاف هذا النوع من البطش والتعامل مع المواطنين حد إزهاق الأرواح ؟*

■ فيما يخص أعمال تقصي الحقائق على مستوى مجلس النواب حول أحداث فاس وطنجة كان تقريرها إيجابيا. فبعد الاتصال والقيام ببحثها تبث أنه لا علاقة بين الإضراب العام وبين الأحداث، وكشفت أن تصريحات الحكومة وعلى كل المستويات، كانت كاذبة كما وردت على لسان العديد من الوزراء، سواء في توقيت الإضراب أو في أسباب الأحداث، والتي كانت ترجع إلى عدة مشاكل منها الاستفزازات الصادرة عن المسؤولين، وخاصة السلطات المحلية في فاس في محاولة منها لتكسير الإضراب، سواء بإطلاق الرصاص قبل بداية الأحداث أو من خلال بعض الاصطدامات والمناوشات. إذن نعتقد من جهة ان الإضرابات، والكفاحات، والمسيرات، إن كانت دائما سلمية لن تكون هناك أحداث ترجع إلى

مسؤولية الجميع، وعندما ترافقها أحداث مأساوية فالسبب يعود أحيانا إلى درجة الرعب والتدخل اللامسؤول لبعض الجهات السلطوية. وحتى لا يكون هذا يجب أن نواصل كفاحنا، الإضرابات نقوم بها لأنها حقنا، وإذا كان هناك حوار وحلت المشاكل فلن تكون هناك حاجة إلى الإضراب.

فالإضراب العام كنا مضطرين إليه لحمل الحكومة على فتح المفاوضات معنا كمركزيات نقابية. ماذا علينا أن نفعل حتى نقضي على هذه الظواهر. علينا مواصلة كفاحنا وترشيد الممارسة السياسية وحمل أجهزة الدولة على عدم التدخل، وهذا لا يمكن أن يتوفر إلا في إطار حياة ديمقراطية سليمة يجب أن نناضل لتوجد.

□ *السؤال الذي نود طرحه الآن –الرفيق الأموي– سيدور حول الاتحاد الاشتراكي بعد رحيل الفقيد عبد الرحيم بوعبيد، فبعد وفاته وهو الذي عرف عنه أنه كان رجل التوازنات : هل توجد فعلا آلية ديمقراطية لتعويض وتمرير المسؤولية للجيل الجديد – من جيل الحركة الوطنية إلى جيل ما بعد الاستقلال– دون حدوث صدمات قد تؤدي إلى انشقاقات ؟ ثانيا هل توجد ديمقراطية فعلا داخل حزب الاتحاد الاشتراكي ؟ وهل توجد فعلا في علاقته بالجماهير وبحلفائه السياسيين ؟ ثم ماذا عن عودة أحد الوجوه الاتحادية القديمة الفقيه البصري ؟*

■ أولا لا خوف على حزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من بعد غياب أخينا الفقيد عبد الرحيم بوعبيد. أكيد أن الرأي العام المغربي بحكم تجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان يعيش بعض القلق، نحن حزب يتطور ونعتقد أن الممارسة الديمقراطية واعتماد آليات متعددة لجعل هذه الممارسة في مستوى تقدم إحدى الضمانات، لقد انشغل الرأي العام لشهور بمؤتمرنا الخامس وبالنقاشات التي عرفها هذا المؤتمر، وأعتبر أنه كان رجة صحية وطبيعية وعلامة على نضج ومستوى وعي مناضلينا...

نحن نستبعد كل الاستبعاد بروز حركات انشقاقية في صفوفنا، عكس ذلك فحياتنا الداخلية حوار بناء فيه اجتهادات، ويرتكز قلقنا المشروع على حزبنا وعلى أوضاع بلادنا، لهذا فكلنا حرص على وحدة الحزب وتوفير كل شروط التطور ليكون في مستوى أهدافه وطموحاته.

الديمقراطية نسبية وعلى كل نحن لا نعيش في جزيرة لوحدنا، بحكم الشروط الموضوعية وأوضاع بلادنا لابد أن نتأثر سلبا وإيجابا بمحيطنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ونتأثر أيضا بالتجارب التي ننخرط فيها، فحزب ينفتح على الجماهير لابد أن يصاب بما هي الجماهير مصابة به، حزب يشارك في السلطة لابد أن يتأثر ببعض السلبيات في ممارسة السلطة. ومن السهل أن يدعي أو يتمسك أيا كان بأنه في براءة الأطفال أو أنه راض على وضعه، الحقيقة غير هذا، إننا نجتهد قدر الإمكان أن تكون حياتنا الداخلية في مستوى توجهاتنا الكبرى، ونحرص على أن تكون علاقتنا بالجماهير وحلفائنا بصورة تخدم قواسمنا المشتركة إيديولوجيا وسياسيا، لكن ما جريمتنا لو كان لغيرنا غير هذا الرأي أو إذا حملنا العديد من المسؤوليات في بعض الانتكاسات، أنتم تعلمون أنه لمدة عشرين سنة كانت كل الأطروحات للعديد من القوى الأخرى هي محاكمة للاتحاد الاشتراكي وهذا في رأيي إن دل على شيء دل على مكانة الاتحاد الاشتراكي، كل الأطروحات التي كانت تقام حول الاتحاد الاشتراكي في المعارضة أو الاتحاد الاشتراكي في ممارسة تجربة من التجارب الانتخابية كقوة سياسية أو الاتحاد الاشتراكي الذي يقود الكفاحات أو يفجر العديد من الطاقات ويخوض العديد من المبادرات النضالية كان موضوع محاكمة، بحيث في جميع أدبياتهم نجد لهذا كله تفسيره وهو أنه الحزب الذي كان مهيمنا على الساحة، وحتى عندما يعرف بعض المنعطفات ينشغل به الجميع، فقليل من الإنصاف ! والعديد من الاتهامات هي اتهامات ظالمة، أعتقد أن علاقة أخوتي في الاتحاد الاشتراكي الآن مع كل القوى هي علاقة قد تطورت تطورا إيجابيا، ويبقى الاتحاد الاشتراكي منفتحا ومتفتحا على كل الفعاليات وكل القوى الشريفة، أما عن عودة أخينا محمد البصري فلا علم لي بشيء في هذا الموضوع.

جريدة "حرية المواطن" العدد 5/ 22 فبراير 1992
حاوره : عبد الله زعزاع

مانغانطيس

11 مارس 1992

□ ***البابييس : هل ستدعون إلى إضراب عام جديد ؟***

■ **نوبير الأموي** : لا يمكنني أن أجيبك لأن السؤال يجب ان يطرح على الحكومة، يمكنك أن ترفع سماعة التليفون وتتصل بالسيد عز الدين العراقي الوزير الأول وتسأله هل تريد الحكومة من النقابات أن تدعو إلى إضراب عام، وهل تريدون أن تنشأ بالمغرب وضعية حقيقية لحرب أهلية ؟ هذا هو السؤال.

□ *الإضرابان العامان لسنتي 1981 و 1990 انتهيا بعدد كبير من القتلى، ألا تخشون أن يحدث نفس الشيء الآن ؟*

■ نحن لا يمكن أن نرتكب أخطاء، لكن في نفس الوقت لا نضيع الفرص التي تتاح لنا. نحن نواجه الأوليغارشيا والسلطة. هناك قطاعات مهمة في المجتمع توجد في حالة إضراب، ونحن ليس لنا من مخرج إلا الصراع.

□ *ما هي في نظركم الطرق الكفيلة للخروج من هذه الأزمة ؟*

■ منذ أكثر من خمس سنوات ونحن نبحث عن هذه الطرق. فالأحزاب السياسية المعارضة تكتلت، وهذا وحده يمكن اعتباره انتصارا للطبقة العاملة. وهكذا فصراع المعارضة يتركز حول ثلاثة محاور سياسية : التعديل الجذري للدستور، الحوار حول المطالب الاجتماعية، السيادة الوطنية عن طريق استفتاء في الصحراء، وكل هذه الصراعات والمطالب متداخلة مع بعضها البعض، فالاستياء وصل إلى درجة خطيرة، والوضعية هشة، والمغرب يحتاج في البداية إلى تغيير جذري للدستور، وهذه هي مهمتنا.

□ أشعر كأن التاريخ يعيد نفسه، وأن حوارنا الآن يشبه إلى حد بعيد الحوار الذي أجريناه قبيل الإضراب العام لسنة 1990، ألا تعتقدون ذلك ؟

■ الوضعية الآن أسوأ مما كانت عليه في دجنبر 1990، لأنه في ذلك الوقت تمكنا من فتح حوار، أدى إلى تأجيل الإضراب العام، وفي نفس الوقت كان المجلس الوطني للشباب قد أعلن أنه سيخلق مائة ألف منصب شغل.

□ كيف سيتم الخروج من هذه الحلقة المفرغة ؟

■ قوة المعارضة تتنامى باضطراد، ونحن نعتبر أنفسنا بديلا للمستقبل، لكن علينا في نفس الوقت أن نعمل على ألا تحدث القطيعة، فعلينا أن نتقدم بانتزاع المكاسب من خصمنا بطريقة تدريجية، وهذا هو الصراع لأنه ليست هناك ضربة قاضية، بل عملية تراكم. يوجد فرق شاسع بين صراع المناضل وبين لاعب الورق. فالمناضل يراكم بينما اللاعب يريد الربح السريع، فنحن مناضلون، لكن محاورنا مكون من مجموعة من اللصوص الذين لا مستقبل لهم، ذلك أنهم فقدوا رشدهم ولم يعودوا يعتبروننا مواطنين، فنحن نعتبرهم قناصلة، والأدهى أنهم لن يجدوا في يوم ما الباخرة التي تنقلهم خارج البلاد.

□ ألا تخشى قول كل هذه الأشياء ؟

■ بعد الاعتقال المرعب لسنة 1974 لم أعد أخشى شيئا، ذلك أننا بقينا سنة ونصف في مركز الاعتقال السري وقناعتنا الوحيدة كانت هي أن واجبنا هو أن نتطور، فلو توقفنا أو سكتنا في ذلك الوقت لكانت الوضعية اليوم أسوأ، فقد كنا مدفونين وفي قبورنا دفنا الخوف، فالذي يرغب في تحمل المسؤولية عليه أن يكون مستعدا للمعاناة من نتائجها.

جريدة البابيس الإسبانية
11 مارس 1992
حاوره ماليس فيرناردو

الرسالة

5 فبراير 1994

□ ليبراسيون : من هو محمد نوبير الأموي ؟

■ **نوبير الأموي** : إنسان بسيط يأكل الخبز ويمشي في الأسواق.

□ هل كان نوبير الأموي يعلم في شبابه أنه سيكون زعيما لحركة نقابية مغربية ؟

■ لا.

□ البعض يقول أنك تتوفر على حس إنساني عميق... بماذا تجيب؟

■ إنها شهادة أفتخر بها، لكني أعترف بأني جد قاس مع من أحب.

□ ماذا يوحي لكم التقابل : مدينة – بادية ؟

■ الله خلق البادية، الإنسان والمدينة. شخصيا أحتفظ بروابط عميقة مع البادية كوني رأيت النور هناك. ولكن المدينة تشكل بالنسبة لي المجال الذي تعلمت فيه الصراع.

في البادية أسعى إلى الانفلات من الالتزامات والهموم اليومية وأستغرق في التأمل ومراجعة تاريخ شعبنا. لكن المدينة تعني لي الحداثة والتوق إلى المستقبل.

□ أي مكان تحتله الأسرة في حياتك ؟

■ منذ ثلاثين سنة خلت، وعندما كانت زوجتي حامل للمرة الأولى كتبت رسالة إلى ولدي الذي لم يولد بعد، قدمت له فيها اعتذاري المسبق إذا أنا لم أستطع ضمه إلى صدري وتقبيله عند ولادته، أو لم أستطع أن أكون

حاضرا لأمنحه التربية الضرورية. وما زالت زوجتي تحتفظ بهذه الرسالة.

في تلك الفترة كان لدي خيار : إما أن انكب على العمل في حزبي أو أخصص كل جهودي لأسرتي وأتابع دراستي، ولأني اخترت الخيار الأول فقد كان ذلك على حساب بيتي وأسرتي.

في الحقيقة، كان عطفي على أسرتي أقل مما ينبغي، ولم أنتبه إلى ذلك إلا عند اعتقالي سنة 1972، بعدها حاولت تدارك ما ضاع مني من خلال اهتمامي بأسرتي بشكل أكبر.

□ *ألم تأسف على تسمية أحد أبنائكم باسم غيفارا ؟*

■ أبدا، دلالة، ابني البكر اسمه محمد، وهذا ليس لأني مسلم فقط، ولكن لأني مقتنع بأن شخصية الرسول محمد بن عبد الله تستحق أكثر من أن تكون مثالا يقتدى به. ابني الثاني اسمه المهدي وقد ولد بعد اختطاف المهدي بنبركة.

بعد وفاة الزعيم الأرجنتيني أرنستوتشي غيفارا أحسست بحزن عميق لدرجة أني بكيت، وخصوصا عندما قرأت رسالة الوداع التي بعث بها إلى ابنته بعد استقالته من مهامه كمدير لبنك مركزي ووزير للصناعة بكوبا.

□ *تهتمون بالثقافة ؟ ما هو آخر كتاب قرأتموه ؟*

■ كما تعلم، لست رجل ثقافة ولا خريج جامعة، أقرأ كل ما هو علمي وثقافي، وكل ما له علاقة بأنشطتي السياسية والنقابية، ولاسيما كل ما يتطرق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

أحب قراءة المؤلفات الأدبية لكن نشاطي النقابي لا يسمح لي بمواكبة ما ينشر في هذا الميدان.

آخر كتاب قرأته بطريقة غير مباشرة وهو لمعتقل سابق يحكي عن تجربته وراء القضبان، هذا الكتاب الممنوع بالمغرب يسرد أحداث ووقائع حقيقية في معظمها، ولكن مبالغ في بعض جوانبها. هذا الصباح قرأت ديوان "مائيات" لمحمد الأشعري، في الواقع بيني وبين محمد الأشعري علاقة حميمية، إنه شاعر حقيقي.

وللعودة إلى هذا الكتاب يمكن أن أقول بأني أعجبت بالقصيدة الأخيرة، والتي من خلالها يحكي الشاعر عن معاناته لإدراك اللحظات القوية في الحياة... وهي تذكرني بقصيدة لعبد المعطي حجازي.

□ *يبدو أنكم معجبون بأم كلثوم ؟*

■ ومن لا يحب أم كلثوم ؟ نعم أحب أم كلثوم وكل المبدعين الحقيقيين سواء كان ذلك في الميدان الموسيقي أو في الرسم أو غيرهما، وبفضل هؤلاء تتهذب أحاسيسي.

□ *هل تمارسون الرياضة ؟*

■ حاليا لا. في السابق كنت أمشي كثيرا حين كنت أمارس القنص، والآن ليس لدي الوقت لممارسة الرياضة، ومع هذا فإني أستيقظ باكرا.

□ *البعض يقول بأنكم في عملكم السياسي والنقابي هناك نوع من المثالية والشعرية... أليست هذه مفارقة ؟*

■ إذا كان هذا يعني تركيب الخطاب، سأقول بأنه يعكس شخصية الرجل، لكن إذا كان يعني ما يمكن تسميته بالحلم فأنا شخصيا لا أعتقد بأن مناضلا سياسيا بإمكانه العيش بدون حلم، إنه الموت.

بعبارة أخرى فالخطاب الذي هو وسيلة للتواصل لا يمكنه أن يبلغ أهدافه إذا لم يكن نابعا من أعماق القلب.

□ *خصومكم ينعتونكم بالرعونة والتطرف والاستبداد في اتخاذ القرارات... هل هو إحساسكم ؟*

■ كل هذا صحيح، كيفما كانت مسؤوليته ومنصبه فالإنسان لديه هذه الخاصيات، وإلى هؤلاء الذين ينعتونني بالرعونة أجيب بأنه بمعنى ما أنا عنيد مع من هو أكثر مني عنادا، وحده الحديد يستطيع مواجهة الحديد.

وكيف لا تكون كذلك أمام هؤلاء الذين لا يتوفرون على أي منطق في مواقفهم، وفي سلوكاتهم والتزاماتهم. الجهال والرجعيون والمتخلفون القادمون من العصر الحجري والذين حولتهم السلطة والمال القذر إلى

وحوش حقيقية، هؤلاء لا أستطيع فهمهم. هذا النعت كان قد وجه إلي من طرف الوزير الأول السابق.

شخصيا لا أقبل من مسؤول أن يكون عديم التجربة والثقافة والرؤية السياسية، وأيضا أريد أن أعرف أين يتموقع هؤلاء الذين ينعتونني بالتطرف ؟ فإذا كانوا يعنون بهذا عدم الالتواء عن المشاكل الحقيقية، سأقول بأنهم على حق. ولكن إذا كان التطرف يعني بالنسبة إليهم التشبث بمواقف راديكالية، سأقول في هذه الحالة أنه في ضوء صدى مواقفنا، فالشعب المغربي كله متطرف.

أما فيما يتعلق بالاستبداد في اتخاذ القرار، أعلن التحدي على أي أحد أن يبرهن بأنه في يوم ما بأني اتخذت قرارا سياسيا أو نقابيا بصفة انفرادية وفردية بدون مشاورة مع أعضاء أجهزة القرار. أكثر من هذا كنت دائما الأول أحرص أن يكون قراري مأخوذا بصفة جماعية وديمقراطية.

□ *اعتقالكم الأخير هل كان له أثر سلبي على عمل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟*

■ لا أعتقد، ففي ظروف المغرب، ظروف الاستغلال والقمع وبالنظر إلى معاناة المغاربة، هناك مناضلون يدفعون الثمن من حريتهم، ومنهم من اعتقلوا وآخرون اختفوا.

كيف يمكن قبول ترديد الخطابات والثناء على التضحيات في الوقت الذي نحن فيه عاجزون على القيام بواجبنا، أنا لا أقبل حتمية الصمت والخضوع.

□ *ماذا يعني السجن بالنسبة لكم ؟*

■ أكيد، خرقت عدة حواجز، ولكن، ينبغي أن أقول أنه في بعض الأحيان يشعر الإنسان بأنه أكثر حرية في السجن، والواقع أن أسوأ السجون هي أن تشعر بأنك مقيد بمسؤولية ومدفوع بأن تبالغ في تقدير بعض المواقف إلى حد نسيان هويتك. فمثل ذلك الذي يمسك النار بين أصابعه. يتحتم على المناضل في بعض الأحيان أن يقاسي ويتحمل. من خلال تجربة السجن

أحتفظ دائما بذكريات جميلة خصوصا أثناء اعتقالي الأول سنة 1973، لأنه بالرغم من البرد، كانت هناك حرارة إنسانية بيننا كمناضلين قدموا من كل أنحاء البلاد.

فقد قال نهرو يوما بأن المعتقل في قمة جبل يرى منها الناس صغارا في سهلهم المنخفض، هذا حقيقي، فالسجن مدرسة ومناسبة للمراجعة، هذا بالرغم من أن السجون أعدت لهدف وحيد وهو " لتدجين الإنسان وتحطيم كل القيم التي يؤمن بها لكي يكون عبرة لآخرين".

□ *كيف تفسرون في هذه الأيام الأخيرة، صمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟*

■ أولا، إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تصمت، فهي في حركة دائمة، أجهزتها، تجتمع باستمرار فالمشاكل والأسئلة الهامة في عالم الشغل والشغيلة تعالج وتدرس بالطبع. بديهيا، خلال وبعد اعتقالي، بعض الأوساط كانت تنتظر بأن نركن للصمت، غير أنه يجب على الجميع أن يعرف بأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشكل العنصر الذي لا محيد عنه في معادلة الصراع الاجتماعي والسياسي بالمغرب.

وللعودة إلى وضعيتنا، سأقول بأن الدخول الاجتماعي لهذه السنة كان مختلفا عن السنوات السابقة ولهذا السبب أرجأنا اجتماع مجلسنا الوطني : كان هناك تزوير فظيع لإرادة الشعب وإجهاض المسلسل الانتخابي، وإرادة صاحب الجلالة – المعبرة عنها في خطاب 6 نوفمبر – لتشييد هذه المرحلة الجديدة بتناوب سياسي. في الحقيقة تفاديا لأن نكون سجيني موقف مسبق ومعين قبل وضوح الوضعية السياسية. هذا يعني، بأننا عبرنا جميعا عن وجهات نظرنا في عدة مرات، سواء من خلال إعلانات المكتب التنفيذي أو من خلال مداخلات ممثلينا في البرلمان بمناسبة التفاوض حول التصريح الحكومي أو عن طريق مجلسنا الوطني.

□ *لاحظنا غياب واحد من حلفائكم في الميدان النقابي، كيف تفسرون ذلك؟*

■ لا أعتقد بأن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ستكون غائبة عن نضالاتنا

التي سنخوضها مستقبلا. في الواقع بعض الأوساط من الرأي العام الشعبي تطرح سؤال التنسيق مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ونقابات أخرى.

نحرص على طمأنتهم، فليست هناك أزمة تنسيق بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بل على العكس من ذلك، بالأمس عقدنا اجتماعا مع المكتب التنفيذي لهذه المركزية النقابية تم الاتفاق خلاله على انطلاق الاجتماعات الأسبوعية. هذا يعني بأننا في هذه الأيام الأخيرة، تعرضنا إلى عدوان وحشي من طرف بعض أرباب العمل على مرآي ومسمع من الحكومة، هناك تجاهل كبير في حق ملفنا المطلبي، والأسوأ من هذا، أنهم يشجعون بعض أرباب العمل على الاستخفاف بالقانون من جهة وتبني موقف التواطؤ المشبوه ضد العمال مع الآخر من جهة أخرى.

في هذه الحالة، التنسيق لا يجب عليه إطلاقا إيقاف الصراع. وبإيجاز، لدينا إرادة جامحة لتمتين وعقلنة حركتنا وتنسيقنا.

□ *هذه الأيام حيث المسيرات الاحتجاجية والتضامنية، هل هي استراتيجية جديدة ؟*

■ إنها منهجية حاولناها عدة مرات لكن بدون أن نستطيع انجاحها بسبب موقف السلطات المحلية التي كانت تخشى رؤية هذه المسيرات الاحتجاجية بأن تحول إلا تقليد نضالي، والتي ستتهافت إليها المنظمات النقابية والأحزاب. في حين، ومن جانب آخر يفعل كل شيء من أجل إنجاح مسيرات المهرجانات.

وعلى كل حال، فبعد إجهاض التغيير بسبب تجاهل ملفنا المطلبي وتبعا لانتهاء ستة أشهر من الهدنة المرجوة من طرف السلطات العليا للبلاد، فالخيار الوحيد الذي منح لنا هو النضال، يضاف إلى هذا، بما أني عنيد في رأي المسؤولين الحكوميين لماذا لم يكن هناك حوار مع أصدقائي وحتى مع أي نقابة خلال الثلاثين شهرا التي مضت بالرغم من كل نداءاتنا؟

ستكون المسيرات شهادة للتضامن مع كل ضحايا القمع، واحتجاج ضد غياب الحوار. يتعلق الأمر، بمسيرات عادية سلمية على غرار تلك

المنظمة بالبلدان الديمقراطية، ليس هناك ما يستوجب التهويل، يجب على السلطات أن تتركنا في سكينة وتظهر النضج والاحترام لحقنا.

□ *كثيرا ما يقال بأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي نقابة توجد على الخصوص في القطاع العام والإدارة. ما هو وزن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في القطاع الخاص وكيف تردون على مثل هذا الحكم ؟*

■ هذا حكم قديم، قيل على مركزيتنا في السبعينات بأنها نقابة رجال التعليم والموظفين. أكيد، يرجع لنا الفضل في انطلاقة العمل النقابي في هذه القطاعات بعد تواطؤ الدولة والجهاز البيروقراطي الاتحاد المغربي للشغل لتكسيره سنة 1961 بهدف إجهاض قطاع كان له الدور الرئيسي في التطور والاستثمار. لكن منذ 1979 طرحنا على خصومنا الأسئلة الآتية :هل عمال "سمير" هم موظفون ؟ هل عمال المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية موظفون ؟ عند ظهورنا كان القطاع الخاص يمثل 20% من المأجورين فكان ضعيفا وهشا. واليوم وعند تفحص لوائح فروعنا، نجد أكثر من 500.000 عضو ينتمون إلى كل القطاعات الفلاحية، الصيد، الصناعة، الخدمات والتجارة... بالرغم من أننا نتعرض لهجوم عام ضد مركزيتنا ويوميا يتعرض الكونفدراليون للقمع. واليوم وفي كل مكان حيث تجري انتخابات ممثلي المستخدمين، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تفوز بانتظام بأغلبية المقاعد إلى درجة أن المسؤولين الذين عليهم تنظيم هذه الانتخابات كل سنتين يفضلون ألا ينظموها خلال ستة أو ثمانية أعوام. تمثيليتنا مؤكدة فالذي ليس له تمثيلية هي الحكومة.

□ *الاقتراعات غير المباشرة لشهر شتنبر تم تزويرها حسب المعارضة من طرف الإدارة. بماذا تفسرون كون الإدارة قد سمحت للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالحصول على أربعة مقاعد في البرلمان لتصبح الأولى؟*

■ يجب مراجعة تركيب سؤالكم : الإدارة لم تسمح بأي شيء للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بل إنهم حاربونا بضراوة وحرمونا من مقعدين إضافيين

حصلنا عليهما في شروط هذا الانتخاب وأربعة مقاعد استطعنا الحصول عليها في شروط عادلة.

لقد تم التخطيط لاستراتيجية التزوير قبل الاقتراع ذلك أن لائحة المنتخبين تم تهييئها من أجل منع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من الفوز. وهكذا، ففي إطار الوظيفة العمومية من بين 7000 ناخب يوجد حوالي 3000 ينتمون إلى مندوبي المستخدمين لوزارة الداخلية والإعلام ضد 175 من المندوبين المنتمين لوزارة التعليم و73 تابعين للصحة العمومية و138 للفلاحة.

في حالة الداخلية، اللوائح تشمل الكتاب العامين للبلديات والمجموعات بالإضافة إلى أحد الولاة (بنشمسي عامل الرباط أدرج كمندوب للمستخدمين !) وبالرغم من كل المناورات فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حصلت على الأغلبية في المراكز الرئيسية للطبقة العاملة ونجحت في الحصول على ستة مقاعد من بينهم اثنان اختلستهم الإدارة.

□ *توجد إشاعة كبيرة تزعم بأن حزب التقدم والاشتراكية يحضر لإنشاء مركزيته النقابية، ماذا تعلقون على هذه الواقعة المحتملة ؟*

■ الكل له الحق بأن يستفيد من هذه التعددية النقابية، لكن في نظري المهم استمرارية وجودة أداء أية مركزية. مرة قال لي الرفيق علي يعته بأنه ترك هذه الفكرة عندما اقترحت عليه، زيادة عن ذلك كان قد تبنى موقفا معاديا للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في بداية إنشائها، لكن انطلاقا من سنة 1984 غير من موقفه عندما اقتنع بأن الاتحاد المغربي للشغل عرف الارتشاء ولا توجد ديمقراطية داخلية في صفوفه. السيد علي يعته كان موافقا منذ ذلك التاريخ من أجل تقوية النضال الاجتماعي بهدف إيقاف خلفيات البطش على المأجورين. سأقول، بالمقابل، أنه من المؤسف جدا إذا جئنا الآن بمركزية نقابية جديدة. وسيكون من المؤسف على حزب التقدم والاشتراكية السير في هذا الاتجاه. أعتقد بأن العمل النقابي يتطلب استقلاليته التي يجب الحفاظ عليها إزاء الاستراتيجيات السياسية، نحن في وسط الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرغم من استقلاليتنا عن الأحزاب

السياسية، نحاول أيضا تركيب الاقتراحات الجادة لمؤتمرنا القادم من أجل تقوية هذه الاستقلالية وكذلك الديمقراطية الداخلية، سأذهب إلى حد القول بأن التطور لتطبيق الديمقراطية يجب أن ينبثق من الميدان الاجتماعي يوميا. والحالة هذه، فإن النقابة هي المدرسة الذي يجب أن يتطور فيها هذا التطبيق عند القوات النشيطة ومجموع المجتمع والتوجه الديمقراطي.

□ *يبدو أنكم ربطتم علاقات ودية مع بعض التيارات المسماة الإسلامية وخصوصا مع السيد عبد السلام ياسين. الأحداث الحالية في العالم العربي أثارت كثيرا من التخوف تجاه هذه التيارات، بالنسبة للاشتراكي والديمقراطي الذي هو أنتم : هل هو عادي ؟*

■ ربطت بالطبع علاقات ودية مع ما يسمى بالإسلاميين، قبل كل شيء إني مسلم. ثم في حالة السيد عبد السلام ياسين أعرفه منذ زمن طويل في الإطار المهني، وذلك منذ سنة 1956 حيث كان يترأس لجنة الامتحان والذي اعترف لي بصفة مدرس بالدار البيضاء. السيد ياسين ليس له انتماء سياسي، لكنه كان رجلا مندمجا ثقافيا وشريفا مهنيا. فيما بعد (سنة 1966) علمت بأن السيد ياسين انخرط في الزاوية البوتشيشية، اتصلت به مرة أخرى سنة 1970 وناقشت معه زهاء سبع ساعات وجها لوجه، طرحت عليه كل الأسئلة التي راودتنا بالنسبة لمنهجيته وقال لي إذن، أنه لا ينتمي إلى أي تشكيلة سياسية وكان قد أحس بأنه تائه قبل أن يلتقي برجل من رجال الله والذي أنقذه من هذا التيه حيث أرشده إلى طريق الموعظة وطريق الله والسنة النبوية. وقد قال لي أنه يؤاخذ على الأحزاب السياسية عدم قدرتها على ترجمة شعاراتها في الواقع وتأمين الرقي العقلي للإنسان.

وقد دعا الله أن يرعاني ويهديني إلى طريق الحق ومنحني كتاب صوفي مصري حيث طلب مني قراءته. شهور فيما بعد انخرطت في النشاط الحزبي والنقابي ولم أستطع متابعة المستجدات حول السيد ياسين.

على العكس من ذلك، كنت قد انتبهت إلى انبثاق مجموعات إسلامية أخرى وكانت على خلاف كبير مع السيد ياسين لكنهم يلتقون كلهم في انتقاد فكرة الوحدة العربية لجمال عبد الناصر واليسار المغربي. باختصار، لدي تعاطف- لا أخفيه - تجاه بعض الشخصيات الإسلامية

لأنني مسلم وأعتبر بأن المسلمين جميعا ينتمون بشكل ما لنفس الحزب، لكن المسلمين بالطبع متباعدون فيما بينهم لأن من بين مصادر انطلاقتهم الثقافية والتشريعية : الاجتهاد..

وقد وضح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية موقفه في التقرير الإيديولوجي للمؤتمر حول مجموع هذا السؤال وخصوصا في توجهه الاشتراكي العالمي، لا أعتقد بوجود تناقض بين الفكر العلمي والتفكير الأخلاقي، فالكل يعرف بأن الرسول محمد (ص) حث المسلمين على طلب العلم ولو في الصين، إلا أنه في تلك الفترة لم يصل الإسلام بعد إلى الصين، معنى العلم والمعرفة لا يتركان إذن أي التباس. إضافة إلى ذلك، تشكل الحركات الإسلامية، اليوم، ظاهرة عالمية وأنا أؤيد بأنه في الساحة توجد تيارات صادقة وأخرى مدفوعة. في الأخير يمكن أن أشير شخصيا بأنني مع المجتمع المدني وأعتبر بأن الصورة التي يجنيها أعداء الديمقراطية بالنسبة لتيار معين أو آخر لا تكون حقيقية، ليس بإمكان الضغط إقصاء حركة في حين أن الديمقراطية بإمكانها إشراك الجميع في تطوير أمة. اغتنم هذه الفرصة لأطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع الإجراء التعسفي الذي يمس السيد ياسين.

□ *لقد حضرتم لمؤتمر حزب الطليعة الاشتراكية، هذا الحضور المتميز أثار مجموعة في ردود الأفعال، هل حقا من النافع والهام الذهاب إليه ؟*

■ لقد تلقيت دعوة لحضور الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر وعلي أن أقول بأنه لدي ضمن أعضاء هذه التشكيلة أصدقاء كانت لي معهم علاقات جيدة قبل أن تحدث القطيعة سنة 1984. لقد قلت لهؤلاء في تلك الفترة بأنهم كانوا على خطأ. ومع ذلك فلدينا ضمن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أعضاء من هذه التشكيلة الذين يناضلون ويساهمون في مسيرة مركزيتنا.

أردت طرح حالة هذه الدعوة على المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لكنه لم يكن ممكنا لاعتبارات جدول الأعمال، فضلا عن كون بعض الأعضاء كانوا بفرنسا في مشاورة مع عبد الرحمان اليوسفي. وطلبت إذن اجتماع المكتب التنفيذي آملا من هذه المؤسسة النقابية أن تعين شخصا آخر، القرار الذي اتخذ كان، على كل حال، أن

أحضر شخصيا رفقة عضو آخر من المكتب التنفيذي. طلبت إذن أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، بأن لا يشار إلى أشياء من شأنها إزعاج حضوري، وتلقيت بالطبع تطمينات في هذا الاتجاه، وحضرت هذا المؤتمر، وللأسف لم يحترم هذا. لم أكن فقط الوحيد ولكن أغلب المدعوين كانوا غير مرتاحين، ذلك أن هذه الجلسة أعطت الدليل على الغياب المخيب للأمل للنضج السياسي.

وعلى كل حال، وعدت بالتزامي، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل برهنت على استقلاليتها، وبالمقابل فالرفاق في الطليعة لم يفعلوا مثلنا وقد عاتبناهم على المستوى النقابي بخصوص الموقف الذي تبنوه بمقاطعتهم لانتخابات ممثلي المأجورين في حين أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اتخذت ديمقراطيا قرار المشاركة.

□ *هناك كثير من التضارب حول رجوع عبد الرحمان اليوسفي، بوصفكم عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، هل بإمكانكم أن تقولوا لنا مدى صحة هذا الخبر ؟*

■ لا أعرف لماذا تروج هذه الإشاعة، ذلك أن عبد الرحمان اليوسفي لم يغادر نهائيا البلاد، لم يسبق له، إطلاقا، قولها، لقد ذهب إلى فرنسا لتلقي الفحوصات والعلاجات الطبية وسيعود في الوقت الذي يبدو له مهما. على العكس من ذلك فالسيد اليوسفي قرر سياسيا تقديم استقالته من منصب الكاتب الأول للحزب احتجاجا على تزوير الإدارة الشعبية. وقد توصل إلى خلاصة بوجود إرادة متواصلة ومحبوكة تعرقل مسار تشييد دولة عصرية وديمقراطية في بلدنا.. أعتقد بأن اليوسفي سيدخل إلى المغرب، الحزب والشعب المغربي ستكون لهم الفرصة ليشهدوا له اعترافهم، ننتظر عودته من أجل أن يباشر مهامه جنبا إلى جنب مع كل ذوي الإرادات الحسنة لهذا البلد وخصوصا مع رفاقه في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

جريدة ليبراسيون (المغربية)
5-6 فبراير 1994
حاوره بشير زناكي وعزيز خمليش

28 فبراير 1994

جرى هذا الحوار خلال الأيام الثلاثة التي سبقت يوم الجمعة الأخير، حيث كان مقررا خوض الإضراب العام. كان الأخ نوبير الأموي موزعا بين أن يخضع لرغبة "النشرة" وأن يتفرغ لانشغالاته التي كانت جد متسارعة ومزدحمة لذلك جرى جزء من هذا الحوار بمكتبه بالكونفدرالية، وجزء ثان وهو يقود سيارته متنقلا هنا وهناك بالدار البيضاء، وجزء آخر ببيته. واعترف أن إنجاز حوار مع الأموي يظل صعبا جدا بالنسبة إلي على الأقل، وخصوصا إذا كانت الرغبة تتجه للحديث عن ذاكرته وعن تجربته الشخصية... وهو لا يفضل عادة مثل هذه الحوارات الذاتية، فأحرى أن يفعل ذلك وهو في غمرة الإضراب العام قرارا وتعبئة ومتابعة.

لنعتبر هذا الحوار إذن جزءا أول فقط، على أن تكون لنا عودة لاستئناف هذا النبش في ذاكرة "الإبن المشاغب للمعارضة المغربية" كما وصفته جريدة "لوموند الفرنسية في أحد أعدادها".

□ *النشرة : الأخ الأموي : لاحظ الجميع بعد مغادرتك للسجن أن صمتك كان عميقا، والمعروف عادة أنك لا تترك الفراغ، دائما تملأ الفضاء بالتصريح، بالموقف، بالتحليل. دائما تكون وجهة نظرك حاضرة. فهل هذه المرة، فضلت أن تعالج الأشياء بالصمت ؟*

■ يجيب الأموي ونحن في مكتبه : أولا، كنت لمدة خمسة عشر شهرا في شبه عزلة سواء داخل الزنزانة أو في تواصل مع إخوتي وأصدقائي رفاقي من النقابيين والحزبيين أو مع الرأي العام، الا ما كان من متابعتي لما

يجـري فـي السـاحة عـبر الجرائد الوطنية وعبر الإذاعات، علما أن هذه الفـترة الزمـنية شـهدت أحداثـا هامة ظللت لسنوات انتظرها وأعد العدة بخـوض غمارها وأتحاشى التغييب قدر الإمكان- بالرغم من الهزات القوية الـتي كـنا نـركب موجاتهـا مـن 1984 إلى 1992، ذلك أن العديد من الإشـكالات والقضـايا الهامـة لا تحسـم عـادة إلا بمناسبة الاستحقاقات الانـتخابية أو بـإحدى أهـم الاسـتحقاقات، ألا وهو الاقتراع على مشاريع الدسـاتير وهـو حـدث لا يأتي إلا بين عقد وآخر أو كما هو الحال بالنسبة للـتعديل الأخيـر للدسـتور، حدث تم بعد إحدى وعشرين سنة، مما سيحكم مستقبل الأجيال لعقد أو أكثر من الزمن.

فـي هـذه الفترة كان التغييب مؤامرة محبوكة، وقد يكون التخطيط وقـع لها منذ سنوات، غير أن فرصة الاقتناص لم تتم إلا في مارس 1992 ، لذلـك جـاءت مرتجـلة بحكـم ضغط الأحداث وقرب لحظة أريد لها أن تكون لحظة تسوية.

إن السـجن كمـا أسميه دائما –بالاستشهاد لقولة أحد قدماء السجناء السياسـيين: جواهـر لال نهـرو- "هو موقع في قمة الجبل يتراءى الناس عـلى سفحه صغارا" في ظلمة الليالي الحالكات، عندما تحرك الوحدة هموم الـنفس، وعـندما تنشـط الذاكرة فتستعيد شريط أحداث وأحداث، ثم عندما تدهمـك المستجدات عادة لا تستعصي ألغازها، فسيناريو الحاضر والمستقبل يـتراءى شفافا لا تحجبه ضغوط اليوم ولا تعتم عليه المشاغل والاهتمامات، وعلى الخصوص بالنسبة لمن هم في حلبة الصراع.

السـجين، بمعـنى آخـر وهـو في زنزانته يكون أكثر تحررا من الضـغوط، لهـذا تـتداعى أمامه الخواطر وتبدو أمامه الشخوص المتحكمة فيمـا يجـري عـلى الخشـبة من مسرحيات أو أحداث غير محجوبة على الإطلاق.

وأتذكـر والشـيء بالشـيء يذكـر- أنـني في سجن غبيلة بالدار البيضـاء سـنة 1983، وقـد كانت الحملة الانتخابية للمجالس الجماعية قد انطـلقت، كتـبت رسـالة إلى صـديقي محمد الأشعري أدعوه فيها إلى أن يخـتار عطـلة يستريح فيها من صخب الضجيج الانتخابي وأن "يفتعل" حدثا كـي يقـاد إلى السـجن وكتـبت له عما أراه في الأفق من ترتيب للوضع الوطـني، بل توقعت الخريطة الانتخابية كيف سيخرجها الدماغ الإلكتروني

(1) التفكير في مركز حول السياق التاريخي للحياة النقابية على مستوى مواقف الأموال في فترة إعداد الورقة ... وكذا حالة الاتحاد (بنزولا)

فـي وزارة الداخـلية، انطلاقـا مـن عدة عراقيل أهمها : طبيعة الخطاب ويوميـة الـتجمعات الانـتخابية وغير هذا من القرائن. ونفس الشيء سوف أفعلـه بعـد حوالي عشر سنوات وأنا بالمركب السجني بحي السلام (سلا) مـع فارق أو عدة فوارق ما بين اللحظتين وما بين فضاء المعركتين، وقعت أحـداث، وأنـا رهـن الاعـتقال كانت مؤلمة بالنسبة لي، وإذا لعقت جراح تجربـتي السابقة في سجن غبيلة، وكانت مرة كالعلقم، والدليل انني خرجت أمشـي عـلى شظايا زجاجنا الذي تكسر دامي القلب، ولأجد كل البلوريات الـتي كـانت تحفـا رائعـة في خزانتنا السياسية هي نفسها شظايا يصعب تـرميمها أو كمـا قال أبو العلاء المعري: "... حتى كأننا زجاج لا يعاد لنا سـبك". كذلـك كـان إحساسـي فـي السجن، وربما ما كنت سأتمكن من المحافظـة عـلى توازني النفسي إلا بعد وقت طويل. لكن عندما وجدت من ظـل خـارج السجن أو سبقني إلى فضاء الحرية هو نفسه شظية من شظايا تـناثرت بحكم التدمير اللاإنساني للكيان الاتحادي، ربما هانت المصيبة التي إذا عمـت خفـت. أو كما تغني الشاعر، برغم العزف الجنائزي الذي كانت إحدى تراتيله تلك الأبيات، تلك اللقطات المرهفة لشاعر "خيمة الإسمنت".

يا وجهها المنسي في أعتاب العتمة

يا ظلها المنشور كالأشجار فوق الأكمة

كم مر من عشاق هذي الأرض في أحشائك العطشى

وكم من نجمة كسرت كم من محبرة

أو "يا وجهها المنحوت من ضجر الصباحات الطويلة".

لقـد كـانت عـلى لساني وأنا في زنزانة "غبيلة" متجولا في إحدى سـاحات السـجن، فكنت أعيدها وأعيدها كما لو كأنها ندب أو أهزوجة من أهازيج أهالينا في فضاء البادية عندما تحل كارثة بهم.

كـنت أغني لأحزاني وحدي. كان وضعي في وجه آخر يدفعني إلى ضـحك كالـبكاء، ومـن الأحـزان مـا يضحك. لقد كنت أرثي وضعا في سـخرية وكـنت احمـد لزمني أنني- على كل- لم أخطئ في تقديري فقد عـبرت عـن هـذه المرحـلة، التي كان الغياب إحدى سماتها، بأن مواقفنا وتحاليلـنا مـنذ سنوات كانت صائبة بقياس عال وأن ما وقع إنما هو برهنة عـلى أن معادلـة الصراع قد اكتشفناها. كان الاعتقال وما تلاه من أحداث سياسية برهانا قاطعا على صحة المعادلة التي بنيناها.

سوف أضع بين يديك بعض المذكرات التي هي عبارة عن رسائل أو ملاحظات وبينها رسالة إليك اعتقد أنني كتبتها جوابا على رسالة منك قبل الانتخابات أو بعدها. وإلى الآن، لم أرجع في الحقيقة إلى كل ما كتبت، وبعضه لا يزال عند أصحابه وبعضه الآخر ربما لا يزال بين الأوراق والكتب.

لقد بنينا مجدا وأنجزنا العديد مما كان ضروريا كمقدمة للدخول في المرحلة الراهنة، لكن بعض إخوتنا- سامحهم الله- لم يكونوا يأخذون مأخذ الجد مستوى هذا الإنجاز الذي لم يكن ليتراءى للملاحظ حتى ولو كان سياسيا دربا، ولكنه فيما بعد تأكد له بالملموس صدق التوقعات وصدق التحولات وأبعادها في مجتمعنا والتي ليست فيما يندرج في سياق الأطروحات التي كان يدافع عنها بعض رفاقنا وإخوتنا. لكن المفاجأة الأكبر كانت فحسب يوم 25 جوان، ولكن عندما أطلق سراحي فزارني جميع إخوتي الاتحاديين وغيرهم من مختلف الأقاليم وكنت أصيخ السمع مشدوها بما أسمع. فما كنت أعتقد أنني املكه لوحدي وجدته على لسان الفلاح والعامل والتاجر والشباب من أقصى نقطة في جنوب البلاد إلى أقصاها في شمالها وشرقها وغربها وعمقها الداخلي... استرحت وكان ذلك بالنسبة لي نوعا من التعويض. لقد أصبحت ثقتي أكبر في عقلي السياسي، بل كان بعض الإخوة الذين يتسللون إلى زيارتي مع العائلة- وقليل هم- لا يطلعونني على كل ما يقع. خاصة بعض التفاصيل التي كنت ألتقطها فيما بين سطور ما يكتب أو بين استراحات ما يحدث. وكانت المفاجأة على العكس...

فما كنت أقوله، والذي يمكن أن يؤاخذني عليه البعض في شكل ملامة أو "عباطة" احتسب لي في خانة الصواب.

أنت تتحدث عن الصمت. على العكس، أنا لست صموتا لأنني لست صموتا. وقد كتب منذ خمسة وعشرين عاما هربرت ماركوز في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد"، وهو يشرح طبيعة الحضارة الرأسمالية في إحدى قلاعها، بأن الحضارة المعاصرة لا تسكت المواطنين ولكنها تنطقهم. لهذا كنت من ضعفي أمام ما يجري من أحداث أتكلم في لحظة ما، كنت أحس بالحاجة للحديث من داخل القضبان، كنت مترددا، فقد كان المشهد يتلون وكانت الأرض تتحرك وكانت الجبال تنهد وقدرت

1) خاطرة: الملاحظة أن تشتت اليسار كان بعد رحيل رموزه الكبار من أمثال (عبد الرحيم بوعبيد)

مضاعفات أي حديث سوف أجهر به وأثار أي موقف سأتخذه وفضلت بعد ترو أن ألوذ بالصمت. لم يكن لي موقف، وإن أنطقني الكثيرون ظلما وعدوانا.

وأنا أسير، قلت لإخوتي في الحزب وعلى رأسهم أخونا المجاهد الكاتب الأول، في بداوتنا تقاليد، فنحن لا نغتاب الموتى ولا نصطاد الأسرى، وضربت له مثلا : ففي عمليات اقتناصنا للأرانب لا نقتنص الأرنب النائم، فكيف نقتنص من هو داخل الأسر ؟ ولأنه ديبلوماسي لبق وتواصله مرهف ومرموز فقد حكيت له طرفة من طرائف تجربتنا مع القيادة السابقة للاتحاد العام لعمال الجزائر التي كانت تنازلنا في كل منتدى أو مؤتمر دفاعا عن المرتزقة وشرعية الجمهورية الوهمية. ذات يوم وقد ألحقنا بهم هزيمة في أحد المنتديات، فجاء الكاتب العام وكان رجلا طيب السلوك دمث الأخلاق، خجولا ومتواضعا... السيد الطيب بالأخضر. قلت له : لماذا أنتم بهذه الصورة العدوانية علينا ؟ ألا تؤمن بالمغرب العربي ؟ ألا تؤمن بالمصير المشترك ؟ أما لك أن تكف ؟ فأفصح على أن حبه للمغرب يعلمه الله وحده، وأن ما يقرأه في هذا المؤتمر أو ذاك، إنما هو نص مكتوب من طرف حزب جبهة التحرير، وقد كانت- لا أقول في عز أيامها، بل في عشية زمنها السلطوي. قلت لمحدثي الجزائري : ألا ترى بأن المشكل هو بين نظامين- وكنت في الواقع احتال عليه- وأن المسألة لا تتعلق بمصلحة للشعبين فيها، وأن المسألة هي مسألة أنظمة ؟ ألا ترى بأننا نمكن حكامنا من سيوف المبارزة، كما كان عليه العهد في القرون الوسطى ؟ ! وكنت أريد أن أقول لأصدقائي إذا كان هناك من يريد أن يحاربني، فعلى الأقل أن نكون في وضع متكافئ لا أن يستنجد بعضهم ليضعني في الأسر وليبقى وحده متفردا بإخوتي الذين عانوا ما عانوا وكانت جريمتهم أنهم يعبرون عن تضامنهم معي.

قلت لهم سأقاوم وأرفض أن يبتز مني أي موقف وأنني سأقاوم كي لا أتحدث، لأن الصمود الآن بالنسبة إلي هو أن ألوذ بالصمت إلى أن ينتهي المشوار إلى ما سينتهي إليه، وآنذاك لها مدبر حكيم.

عندما خرجت وجدت وضعا آخر كان علي أن أستوعبه، وحتى على المستوى النقابي لم أتمكن من أن أستعيد ما جرى وما يجري إلا بعد

شهور. وفي الحقيقة، فقد كنت عاقدا العزم على أن آخذ ما يكفي من وقت للراحة كي أستأنف نشاطي النقابي في شروط كنت أرى أنها لابد أن تتوفر. ونفس الأمر أيضا كان بالنسبة لنشاطي الحزبي. لكن استقالة أبينا المجاهد فرضت علي أن ألتحق على التو بالمكتب السياسي لأواصل حضوري وأحد من البأس، وأيضا فرضت علي انتخابات ممثلي المأجورين أن ألتحق بالكونفدرالية مبكرا.

بالطبع، لا أريد أن أنبش فيما جرى، ولكن أقول إنني كذلك تعلمت من هذا السجن. اكتسبت منه القدرة على ممارسة النشاط في صمت قدر الإمكان، وهو شيء لوحظ منذ خروجي. فأثناء وجودي في الاعتقال كانت عندي سبحتان وكنت أستعمل إحديهما، وكانت منظومة من ثلاث وثلاثين حبة، هي ثلاث وثلاثين نصيحة أو وصية، وسوف أهديك في يوم من الأيام هذه الوصايا الثلاثة والثلاثين، أولها : ألا أرد على سؤال إلا بعد تأمل عميق. وثانيها : ألا أرد على مقترح إلا بعد دراسة... إلى غيرها من الوصايا.

□ *والآن، وأنت في موقع المسؤولية النقابية والسياسية، كأمين عام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكعضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. أين تجد نفسك أكثر ؟*

■ إنك تبحث عن " جوا منجل" (يضحك).

ليس هناك أي تناقض أعيشه، فأنا في موقعي السياسي أو الاجتماعي، موقعي الحزبي أو النقابي في دائرة تشكل ملتقى لمجموعة من الدوائر أو الحلقات التي تدور في تناسق وفي تكامل كما هو وضع مجموعة من الحلقات اللولبية- إذا أردت أن أبسط الصورة- او مجموعة من الدوائر المسننة في ساعة أو في صندوق تغيير السرعة في السيارة. كيف ذلك، إن السياسة هي أرقى نشاط إنساني، والذين لا يمارسون العمل السياسي كهوية، كالتزام محرومون من جزء من بشريتهم. لست أذكر من هو الذي عرف الإنسان بأنه ليس "حيوانا ناطقا" ولا "حيوانا ضاحكا" ولكنه حيوان سياسي"، لأن لا أحد غير الإنسان يمارس السياسة، وقد ضرب هذا الباحث ولعله أحد محرري دساتيرنا، موريس دوفيرجي في كتابه "مدخل إلى علم السياسة"- مثلا أنه إذا كانت هنالك ممالك لحشرات فإنها تمارس بناء

بيوتها، سواء كانت نملا أو نحلا، بالغريزة وليس كما يفعل الإنسان، يخطط ويتصور في مخيلته نموذج البناء قبل أن يعمل على إنجازه على أرض الواقع. ومن هنا فإن السياسة ألهمت بالتعبير عنها- عندما اتهمنا ذات يوم بأن إضرابنا سياسي- بأنها توجد في الهواء والأمر كذلك، فقد قلت آنذاك لمحدثي من الوزراء في الحكومة التي كان وزيرها الأول السيد المعطي بوعبيد : "إن الذي يستنشق أريج العطور في السويسي ليس هو ذاك الذي يزم أنفه من فرط الروائح الكريهة في مدن القصدير".

□ *هل تعتقد، الأخ الأموي، أن الوزير الأول له من الاستقلالية الشخصية والسياسية ما يؤهله لأن يتخذ قرارا خطيرا بمنع حق دستوري كالإضراب؟*

■ (يجيب الأموي وهو يقود سيارته) أبدا ... إنه ظل لمصالحه، في القضايا السياسية لا سلطة لوزير، بل للحكومة كلها. ولكن السلطة للقوى الخفية. هل تعتقد أن تعرية كاشفة لعورات الحكومة سوف ترى النور على صفحات جريدتكم أيها الصحفي المحترم ؟ (نضحك معا)

يضيف الأموي متفكها : لا تفسد علاقتي بحكومة كريم العمراني.

□ *وداخل هذه القوى الخفية نفسها، وعلى مستوى اتخاذ القرار، هل هناك فقط القوى التي تتخذ قرارات المنع أو القمع والمصادرة والإجهاز على مكتسبات الجماهير والطبقة العاملة.*

■ وهناك القوى التي تقرر العطاء. إن واقع الحكومة كواقع تلك السيدة التي خلبت لب أحدهم فاعتكف بدار أهلها حتى ظفر بزواجها، لكنه ليلة الزفاف وفي غمرة العرس فوجئ بأنها ليست بكرا، فكان أن صرخ : أوه... أين الدم ؟ أين الدم ؟ فنهرته قائلة : إيه.... اثبت شويا.. إن كنت تريد الشحم فها هو الشحم والبياض، وإن كنت تريد اللحم فها هي العضلات، إن كنت تريد الدم... فسوف أرعفك (غرقنا معا في الضحك).. حتى تشبع دما مثل حكومتنا : إن أردت الاستفادة فهناك الدهاليز والأنفاق المؤدية إلى الاستفادة، وإن كنت تريد أن تعيش بعيدا فذلك شأنك، وإن كنت تريد المواجهة فتعال (يضحك الأموي). إنها جاهزة للإبحار ضد التيار، إلا إذا كان التيار...

□ *ونحن في السيارة، لابد أن ألاحظ بأن علاقتك بالسيارة علاقة غريبة. إنك لا تبدو أكثر حميمية في علاقتك بسيارتك ؟*

■ على العكس، لي علاقة حميمية جدا مع الأشياء. لقد امتلكت واستعملت على امتداد السنوات الماضية أكثر من عشر سيارات، ولم يسبق لي أن ابتعت سيارة باستثناء السيارة الأولى...

□ *أقصد أنك لا تبدو ودودا مع سيارتك..*

■ لا...لا، أنا مع الجميع. أبدأ علاقاتي مع الجميع طيبة جدا وتنتهي في جانب آخر من الفتور. أتملك أشياء جميلة ثم أهملها. إنني إنسان – في الحقيقة– مهمل. وربما كان بعض من أسباب ذلك في "جيناتنا" العروبية.

□ *لكنك في علاقتك بالأشياء الإلكترونية الدقيقة تبدو لي أكثر شغفا بها، يكون لديك شغف شبه طفولي بها...*

■ لا... كل الأشياء، الكتب، الأقلام، اللوحات... أشياء كثيرة ما من سيارة إلا واقتنيتها في جودة عالية، لكنني سرعان ما أهملها من كثرة الاستعمال والتداول. ربما مشكل السيارة هو مشكل الجنوب، جنوب العالم:

من السيارة تبتدئ المعاصرة. فالدول الجنوبية تمتلك طائرات بملايير ثم تتركها دون صيانة ضرورية، والحال أن كلفة الصيانة هي أكثر من السعر الأصلي لاقتناء الآلة وهي جديدة. لا أذكر متى شاهدنا طابورا طويلا على امتداد كيلومترين من سيارات "طويوطا" مهملة على شاطئ طرابلس. كيف تم ذلك ؟ كيف ؟ ونفس الشيء في مغربنا، أصبحنا نرى ظاهرة السيارات التي قد لا تستعمل إلا سنة واحدة ثم تحال على سوق الخردوات.

□ *لكن علاقتك بالسيارات الفخمة (المرسيديس مثلا) تبدو نفسيا، بالرغم من أنها أصبحت متداولة وشائعة جدا ويمتلكها أغلب عمالنا المهاجرين...*

■ لا، إن السيارات الكبرى هي أقل كلفة وأكثر اقتصادا من السيارات المتوسطة ولا أقول الصغيرة. من جهة، أتذكر سنة 1959 كنت قد اشتريت سيارة فورد زيفير". لقد كانت هي مدرستي الأولى في السياقة،

فقد اشتريتها ولم تكن رخصة السياقة معي بعد. تعلمت فيها ثم اجتزت الامتحان وحصلت على الرخصة، فتحملت مني الكثير وهي في عز شبابها. ثم اقتنيت سيارة "باكر شامبيون" (أمريكية) وقد صادرها مني البوليس سنة 1964، سيارة جميلة.

□ *أنا أذكرك بسيارة البوجو الخضراء وأنا في مرحلة التعليم الابتدائي في نهاية الستينات فيما أذكر.*

■ كل هذه السيارات التي نتحدث عنها كانت في الستينات.

□ *ألاحظ أيضا جانبا آخر- ونحن بصدد هذه التداعيات- أنك تهتم كثيرا بالوسائل التقنية الإعلامية.*

■ المسألة عادية إنها حب الفضول. أتذكر أنني كنت لا أفهم في الكهرباء، لكن ذات يوم في الخمسينات انقطع التيار الكهربائي، قلت : كيف ينقطع الكهرباء وحركت أصابعي، واكتشفت أن المرء يمكن أن يكون فضوليا حتى في الإلكترونيات دون تخصص. أتذكر أن أحد أصدقائي (العربي بعين الشق بالدار البيضاء) كان يلتقط الإذاعات بواسطة راديو من صنعه وابتكاراته اليدوية البسيطة لكنه يستعمل سماعات قوية. مسألة الإذاعات على الخصوص تعود إلى صغري. أتذكر أول مرة جئنا إلى الدار البيضاء سنة 1942 في فترة الإنزال الأمريكي، كانت المصابيح. قد طليت بالأزرق تجنبا للغارات الألمانية، وعند خالتي كان هناك مذياع فبدأت أتساءل أينهم الذين يتحدثون ؟ بدا لي الأمر وكأنهم مختفون وراء المذياع.

□ *يذكرني هذا بقصيدة للشاعر المصري محمود غنيم "حول المذياع". شاذ ترنم لا طير ولا بشر / يا صاحبي أين العود والوتر".*

■ هذا قريب من قصيدة مماثلة لعباس محمود العقاد (اعتصر ذاكرته قليلا يتذكر شيئا منها فلم تسعفه : سوف أتذكرها على كل حال) ثم كانت هناك الدبابات الأمريكية في شوارع الدار البيضاء في طريق مديونة وكراج علال فكان الناس يشيرون إلى الدبابات هاهم الأمريكان. فاعتقدت وقتئذ ان الأمريكيين هم هذه الدبابات. هذه الصورة البريئة التي تشكلت في مخيلتي

وأنا طفل هي صورة الأمريكي اليوم. لم أتبين صورة الأمريكي إلا فيما بعد، وكنت أسمع الناس يتحدثون عنهم بأنهم حمر وزرق العيون، طوال...

وقد سجل فناننا الحسين السلاوي هذه اللحظة في أغانيه عن الأمريكان.

وفي عام 1952 أو 1953 اشترينا مذياعا، وهو مذياع كان يلتقط مختلف الموجات القصيرة والمتوسطة والطويلة، وبالطبع كانت إذاعات الشرق الأدنى وإذاعة القاهرة هي الجاذبة للعرب، خاصة بعد الثورة المصرية وثورة يونيو أو الانقلاب كما يمكننا أن نسميه اليوم.

يوم 23 يوليو 1953، كان يوم الجمعة كما أذكر، دشن اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية الإذاعة الموجهة إلى العالم العربي أسموها صوت العرب، وكانت تأخذ بعض الحصة من إذاعة القاهرة الإذاعة الموجهة إلى شمال إفريقيا. لكن بعد شهر ستصبح هذه الإذاعة أهم الأصوات التي تستقطب الآذان العربية وتتملك نداءاتها الأفئدة والوجدان. كيف ذلك ؟ فيوم 20 غشت 1953، عندما أقدم "كيوم" على نفي محمد الخامس وعائلته وجه زعيم المغرب المنفي في القاهرة علال الفاسي نداءا إلى الشعب المغربي وسمي "نداء القاهرة". هذا النداء كان من حسن حظنا أننا التقطناه في ذلك اليوم في الساعة الرابعة الأربع. فأصابتنا هستيريا من البكاء ثم بقينا مداومين على الاستماع، خاصة بعد أن أصبحت إذاعة صوت العرب تغطي أحداث القضية الفلسطينية، كما هو الحال اليوم، وكفاحات حركة المقاومة وغيرها من البرامج التي كان يجد فيها المواطن المغربي والشعب المغربي عموما، ذاته. وهذا هو ما ربط الشعب المغربي والجماهير المغربية بثورة 23 يوليو لأن تبني الثورة للقضية المغربية والدفاع عن حرية الإنسان العربي والدعوة إلى أن يثور على الاستعمار في إطار المشروع القومي الذي جاءت ثورة عبد الناصر لتتبناه كان حافزا أساسيا. وفي الحقيقة لقد وقع الارتباط في البدء بالجنرال محمد نجيب إلى حد أنه لولا ظروف المغرب آنذاك لكانت المظاهرات في المغرب بتأييد نجيب أكثر مما عليه في مصر. فنحن لم نكتشف جمال عبد الناصر إلا في سنة 1955 وقد كان وزيرا للداخلية (يسمى البيكباشي)، بعد أن وقع على اتفاقية الجلاء مع الإنجليز، وبدأ يوجه، ثم

كان لمعانه في مؤتمر باندونغ (عدم الانحياز)، ثم في إقدامه على تأميم قناة السويس.

أذكر، عندما أصبحت "صوت العرب" إذاعة كل العرب وكل المغاربة لجأت السلطات الاستعمارية إلى بث إذاعة للتشويش ثم بث إذاعة أخرى لمهاجمة عبد الناصر شخصيا سميت "صوت مصر الحرة"، وكانت تبتدئ بأغنية محمد عبد الوهاب كشعار "أحب عيشة الحرية" وأظن أنها كانت تصلنا من باريس أو من الجزائر ربما.

ومن هنا بدأت علاقتنا الأولى بالإذاعة فكنا نبذل كل الجهد ليكون الصوت صافيا ولنتفادى التشويشات، حيث كنا نبتكر أي شيء لتحقيق ذلك، وكنا نغامر لإصلاح العطب.. وقد نفسد المذياع.

□ *سي محمد، بحكم ثقافتك الأدبية الرفيعة، ألم تفكر في جعلها سندا لخوض تجربة في الكتابة الأدبية ؟ مثلا، ألم تكتب شعرا في مرحلة من المراحل ؟*

■ (يضحك الأموي)..كنت أكتب رسائل الحب هو غير أجي واكتب الأدب.

□ *لكنك تكتب بعض الفجريات.*

■ أحيانا وفي ظروف معينة. لا أحد يكتب تحت الطلب ولا أحد يكتب هكذا بمجرد الكتابة. وأنت كشاعر تعرف معنى (شيطان الشعر) في الكتابة وربما أنكم أنتم كصحفيين تفرض عليكم ظروف عملكم واشتغالكم، وتترك أثرا – بلا شك– لتسهيل عملكم. دائما يسعفكم القلم ويقع ذلك الإيقاع وللانسجام بين قابلية اللحظة الإبداعية ومتطلبات اللحظة الموضوعية.

□ *من جهة أخرى، ألا تعتقد أنك –والجيل الذي تنتمي إليه– تكررون خطأ ارتكبه قادة الحركة الوطنية بعدم الكتابة والتدوين، خصوصا وأنكم تنجزون أحداثا وتساهمون أو تشهدون على أخرى ؟*

■ قال لي صديق – لما كنت في سجن غبيلة، لابد أن تكتب، فقلت : ما أنجزناه يظل متواضعا. هذا جانب، والجانب الآخر، أن الناس يكتبون

مذكراتهم عندما يحالون على التقاعد. والحقيقة هي أن الإنسان يحب مذكرات الغد أولا.

لكن، أكيد أننا سوف نندم على أهمية الكتابة لأن تفاصيل أحداث هامة تتلاشى وما كل مرة تحفظ لك الذاكرة أو تسعفك.

أيضا هذا مرتبط بطبيعة الذهنية العروبية (بالمعنى البدوي وبالمعنى القومي).

□ *عندما تعود لتتأمل مرحلة الشباب وتنظر الآن إلى كفاحك على الواجهتين الاجتماعية والسياسية أين تجد حضورك ؟ هل تشكل تجربتك النضالية روحا وممارسة، امتدادا معينا أم تدشينا لأفق مختلف ؟*

■ إن الصدف تلعب دورا حاسما في رسم مصائر الناس. طالما قرأنا على العديد من الأدباء أو العلماء أو رجالات الدولة كانوا يطمحون لمهنة ما أو تعدهم أسرهم لممارسة مهنة ما ولدور ما فقادتهم ظروفهم أو اهتماماتهم إلى العكس. أذكر فقط توفيق الحكيم الذي وجه ليكون رجل قانون وفعلا حاز على شهادات، ولكنه –وهو الصعيدي– فتنته باريس وحولته إلى أحد كهنة الفن، أبدع في كتاباته الأدبية واعتقد أن هناك غيره كثيرين تغيرت مصائرهم بهذا المعنى. أنا شخصيا كنت أريد أن أكون جنديا، ويرجع سبب هذه الرغبة إلى رواية لا أدري كيف سقطت بين يدي عندما كنا في "ملكو" (قرية ناحية مدينة ابن احمد، مسقط رأس الأموي). أتذكر، كان اسم هذه الرواية "الوطن فوق الحب" لا أتذكر غلافها الخارجي لقد كان مبتورا وأتذكر أن بطل هذه الرواية كان اسمه سامي بك والكولونيل بارطوس، وكانت تسجل لعدد من ملاحم الشعب العثماني ضد الاحتلال اليوناني لإزمير وسالونيك.

سامي بك هذا كان ضابط صف، تخرج من المدرسة ثم ذهب ليعمل ويكتشف ذات يوم في أرشيف الكولونيل اليوناني لائحة لأسماء الخونة الذين يتعامل معهم اليونانيون، فكان أن نظم جمعية لمطاردتهم وتصفيتهم. وتسجل الرواية ملاحم عديدة. بعد ذلك سيتم اعتقال سامي بك ويصبح أسيرا عند الكولونيل بارطوس، وهنا تبدأ علاقته الغرامية ببنت الكولونيل ورغم حبه لها فقد دبر فرارا ليعود إلى الجبهة وتمكن من أن

يقود كتيبة، وتراءى له مرة الكولونيل بارطوس فيقصده حاملا سيفه للإجهاز عليه وهو ينادي : هذا يوم الشجاعة والافتخار، وبمثل هذا اليوم يكتسب المجد والجاه لا بالدسائس وشراء الخونة الأنذال... ولكنه لم يتمكن. القصة هكذا تقريبا، وهناك قصص أخرى، منها قصة قرأتها في مجلة الرسالة مجلة أحمد حسن الزياتي، وكانت تحكي عن طالب رخو ومائع في الصف الإعدادي أو الثانوي، فذهب إلى الخدمة العسكرية وعاد ليفاجأ أستاذه بصورته وقد تبدلت وأصبح شهما مقداما وخطواته ثابتة...

أعتقد أن هذا نوع من الأدب كان يشجع الشباب على الانخراط في الجندية بحكم الحروب التي كانت سائدة. كانت الكتابة الأدبية تحفز الشاب على أن يختار سلك الجندية باعتزاز. وقد ذكرني شريط في التلفزة، شاهدته مؤخرا، بجنودنا العائدين من جبهات الحرب العالمية. كان الجندي يبدو شديد الاهتمام بالنظام في حياته الخاصة وفي علاقاته، شديد الاعتناء بهندامه، بنظافته... أما اليوم على كل حال، لندع هذا الموضوع جانبا.

إنها الصدف إذن كما قلت، ولم يكن الالتزام بالعمل النقابي بالنسبة إلي واردا. لم يكن هناك من داع إليه إلا بعد أن أصبح يكتسي أهمية قصوى مع بدايات الستينات، بعد اشتداد حركة الصراع لإصلاح الوضع النقابي وإجراء انتخابات نزيهة... فاكتشفنا في لحظة معينة أن العمل النقابي يشكل إسهاما ضروريا لدعم نضال القوى التقدمية. ولولا أن الجهاز البورصوي واجهنا بالقمع كحزبين أولا، ثم أصبح طرفا سياسيا داخل الحزب لما كان لي أن استمر في العمل النقابي.

□ *(يبدأ الحوار من هنا ببيت الأخ الأموي) لكن تجربتك الراهنة، على مستوى التنظيم والتعبئة والصراع، هل تشكل امتدادا لمدرسة معينة أو لتجربة نضالية معينة أم أنها تدشين ؟*

■ يقول أندري مالرو : "الموت وحده هو الذي يحدد مصير الإنسان" الإنسان ليس صنيعة نفسه ولكنه صنيعة نشأته وثقافته وبيئته... ومهنته أيضا، لأن المهنة تطبع الإنسان. إن هناك مهنا ليس محترما فيها ما توفره من راحة، أبدا. بالرغم من متاعبها، إذا كان المجتمع يجلها وينظر إلى رجالاتها بعين الإكبار والاحترام فإنما لما لها من رسالة لصالح القيم

الإنسانية ولما تجسده من فضائل الدفاع عن الوطن أو عن المواطنين، مهنة رجال التعليم، الأطباء ، الجنود، المحامين، وظاهرة عصرنا الرأسمالي : الطبقة العاملة، وإن كانت هذه الطبقة كان ينظر إليها في يوم من الأيام بعين الاحتقار، إذ كانت تنعت تحريفا لكلمة Les ouvriers ب"الزوفرية" وربما يرجع هذا الاحتقار إلى فهم معين لتراثنا، فقد ورد في الأثر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : علموا أبناءكم التجارة ولا تعلموهم الإجارة، لأن في الإجارة تبعية وتخل عن جزء من الحرية لفائدة المؤجر.

ما أريد أن أقوله هو أن بعض الشخصيات التي شيء لها أن تصبح في موقع المسؤولية واتخاذ القرار لا شك ستجد الإجابة عن مواقفها الغريبة في موقع تاريخهم المهني وطبيعة ثقافتهم إن كانت لهم ثقافة وإلا فإن هؤلاء قد اكتسبوا ثقافة نفعية مما احترفوه. أسوق مثلا حول أحدهم وهو من كبار الأثرياء، وأيضا من كبار رجال الدولة يتصدر أحد مقاعد السلطة المهمة ما زال أسلوب "القالة" (الذي نعرفه في بيع أمتار الثوب والقماش") يطبع قراراته السياسية، وقد سبق لعبد الرحيم بوعبيد أن قاطع الاجتماع معه لأنه اعتبر أن الرجل يفكر في إدارة شؤون البلاد كما كان يفكر في تسيير إحدى شركاته فقال قولته الشهيرة : "لا يمكن أن تسير شؤون الدولة بالعقلية التي تسير بها شؤون الشركة". ربما كان تسيير شؤون الشركة في مغربنا يخضع لبعض الضوابط والقوانين نظرا لكون الشركة، وإن كانت ملكا خالصا لصاحبها فهو محكوم كذلك بأن يتعامل مع زبنائه بما يبقى عليهم كزبناء من أجل الربح، وعلى العكس من ذلك في مرافق الدولة. ولنا نماذج من هؤلاء الأشخاص الذين بقيت هناك آثار من مهنتهم على شخصيتهم اليوم وهم غير ما كانوا عليه.

لنعد إلى سؤالك- نحن ندردش على كل حال والدردشة هي هذه، فيها ما فيها من تبن ومن حب- ولنتذكر بأن الحاجة أم الاختراع. لا أعتقد أن الذين كتبت لهم فرص الحياة والاستمرار على خط ما وفي طريق ما كانت طريقهم دائما مفروشة بالورود، ولكن الامتحانات القاسية بالتأكيد هي التي تصنع الرجال. كثيرا منهم ضاع في أتون الصراع وكثير منهم كتبت له النجاة.

إذن، قد أقول شيئا أو أفعل شيئا دون أن أدري ذلك كما كان عليه الأمر بالنسبة لأجدادنا. إلى أي حد نحن نؤسس لتقاليد جديدة ؟ أكيد هذا هو المنطلق منذ تأسيس الاتحاد سنة 1959، وقد كان أحد شعاراته المدوية المكتوبة في بطاقات الانخراط "لا حزبية بعد اليوم" كرد على ظاهرة التعصب الحزبي التي عرفتها بعض فصائل الحركة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى على المستوى النقابي. وبالرغم من أننا لم نصل إلى ترجمة هذا الخيار، انطلقنا من عكس الآية. فبدلا من أن تكون القيادة هي صاحبة القرار في كل شيء، كان المزيد من التأكيد على قواعد الممارسة الديمقراطية لبلورة تصور للبنى التنظيمية من التحت حتى نصل إلى فوق. الواقع أن هناك جدلا ما بين مساهمة عموم القواعد والإسهام التوجيهي للقيادات. وعلى كل، فالأكيد أننا نتطور ولسنا منغلقين على أنفسنا أو سجناء فضاء محبوس، في مكاتبنا وفي قاعاتنا. وحتى إن كان الأمر كذلك بحكم واقع العمل اليومي، فإن الانكسارات التي تركنا فيها جلدنا، والزلازل حولنا، وانفجار عالمنا اليوم في غير ما جهة من الجهات، كفيل بأن يعيدنا إلى تلمس الطريق الصحيح.

هناك أيضا خصوم يكون لهم دور أساسي بالنسبة لأندادهم، وإذا طلبت الله فاطلبه أن يعطيك خصما عارفا وعليما وحكيما، أي خصما عاقلا لأنه قد يوفر عليك العديد من المتاعب وقد يلهمك ما لا يلهمك إياه أصدقاؤك. إن حياة الحذر ملهمة وموقظة للحواس أكثر مما هي حياة الدعة، وقديما قيل "يؤتى الحذر من مأمنه". عندما يعيش المناضل جوا ملغوما ويتحرك في حقل محاط بالأعداء والدسائس يكتسب خبرة أكثر، وهو مضطر لأن يتكيف. من هنا، فالواقع هو المرجعية بالنسبة لأي كان.

هل نؤسس ؟ نحن ندعي كذلك ولكن الواقع عنيد أيضا فما أن تكتشف إحدى أوجهه حتى تختفي الحقيقة ليظهر وجهها الكاذب. هناك حديث يقول: "إن الحقيقة ضالة المؤمن ينشدها حيثما وجدها" لأنها عصية على الالتقاط والإمساك، والواقع كما نعلم جميعا متحرر فواقع اللحظة ليس هو واقع الديمومة. لهذا فإن بعض رجالات السياسة كان يوصي دائما بأن يترصد المعارضون والمناضلون الفرصة التي قد تأتي وإذا أنت فإن عليك أن تقتنصها، ولكنها إذا ذهبت فلن تعود.

أعتقد أننا مدينون كذلك للعديد من إخوتنا ومناضلينا القياديين الذين انخرطوا في حركة الصراع وتركوا لنا منهاجا في العمل سواء تعلق الأمر بما يرتقي إلى المشروع المجتمعي الجديد، وقد كان رهانهم علينا- ونحن شباب- أن تكون خميرتهم في هذا المجتمع في نهايات هذا القرن، أو تعلق الأمر بما هو في حكم امتلاك الثقافة الضرورية للإطار السياسي. فمن غير علم ومن غير معرفة ومن غير مصداقية لا مكان لك، حاضرا ولا مستقبلا.

تتعدد المدارس، ولكن هناك قواعد تحكم الممارسات الهادفة ليكن أي منا كيفما يريد، ليبراليا او اشتراكيا أو بينهما ممن هم مصنفون في خانة الوسط، ولكن عليك أن تكون منسجما في ممارساتك مع ما تؤمن به، وها نحن نعيش اليوم لنرى أقصى اليمين يعود إلى السلطة بعد أن غيب لعقود من السنين في غير ما بلد مثلما نرى أيضا، ولم تمض بعد السنوات على قيام ليبرالية جديدة حتى عادت بعض فصائل اليسار إلى السلطة بعد أن تبين أن الرهان كان خطأ والرهان على البديل كان متجاوزا.

إذن، كما انتبهتم إلى ذلك، نحن بالفعل نؤسس لمدرسة جديدة في الممارسة النقابية، وأيضا في الممارسة الحزبية. ولكن يمكن بالنسبة لنا أن نتخذ ممارستنا كمرجعية أكثر مما هو خطابنا النظري. نحن نستحضر يوما قولة لينين الشهيرة "لا حزب ثوري دون نظرية ولا نظرية دون ممارسة"، وقول جاك ديريدا ومجموعة المناضلين الجدد في فرنسا بان النظرية هي الجسر الرابط ما بين ممارسة وممارسة، وأن الممارسة هي كذلك بالفعل الممتد ما بين نظرية ونظرية. لكن النظريات اليوم في ضوء حركية الواقع تصبح جزءا من واقع انتهى وكف عن الديمومة. الواقع يتباين من حال إلى حال، وواقع تطور المجتمعات يتم بالحقب مما يعتبر في عمر الأجيال، وربما بالقرون، تطور يكون في مستوى الإحساس بالزمن وأيضا مستوى ما يتراكم.

جريدة النشرة
العدد 17-28 فبراير 1994
حاوره : حسن نجمي

كيف نرى الأشياء...

27 يناير 1995

زعيم صارم ولكنه مسؤول.

نوبير الأموي : عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل... وأحد الشخصيات المهمة في اليسار المغربي.

مناضل سياسي معروف بصراحته وبشدة مذهبيته النقابية وهو مؤثر فاعل بشكل معين سواء في القاعدة أو أطر حزبية أو على مستوى عالم الشغل.

في الفترة الأخيرة قيل ان نوبير الأموي لعب دورا طلائعيا في النقاش الداخلي، والذي انعش مسيرة الاتحاد الاشتراكي لفترة طويلة أثناء محاولة تفعيل مشروع التناوب.

بصراحة نافذة، أعطى الأموي، وبصفة استثنائية لجريدة لافي ايكونوميك انطباعاته حول الفشل والأسباب التي يعتقد بأنها غير سلبية.

وسوف يجد القارئ أراء الأموي خالية من كل لغة خشبية، والتي تسمح بالقول بأن التضليل ليس من مزاياه.

لكن وبعيدا عن أي حكم سياسي أصيل وواضح، فزعيم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يؤكد بأنه ليس من أنصار المغامرة والمزايدة..

مقاربته للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وانشغاله بالحفاظ على الشغل وإرادته في الحوار... تؤكد بأن نوبير الأموي يعتبر مسيرا مسؤولا وواعيا بالواقع والإكراهات التي تعرض نفسها على كل المناضلين أو غير المناضلين.

" فهد يعته "

□ *لافي إيكونوميك : هل كان فشل التناوب مفاجئا بالنسبة لك ؟*

■ **نوبير الأموي** : لا، إطلاقا. تأجيل التناوب كان مطلبا وأملا، وقد عبرنا عن ذلك بوضوح داخل تنظيماتنا الحزبية والنقابية، لأن الشكل والتصور الذي حدد للتناوب كان سيشكل كارثة حقيقية على المعارضة، أنا شخصيا وعدد من إخواني مرتاحون، ولا أخفيكم أننا كمناضلين تلقينا تهاني المواطنين بعد أن أمكن الإفلات من هذا الفخ. والسبب بسيط جدا، فلو أن المعارضة انزلقت في لعبة تشكيل حكومة بمفردها أو مع تآلف وتقدمت بعد ذلك إلى البرلمان لطلب الثقة، ستكون قد أعطت المصداقية لهذه المؤسسة المطعون فيها، ذلك أن الانتخابات التشريعية وحتى الجماعية قد وقع تزويرها، والجميع يعرف ذلك، كيف يمكن للمعارضة بعد ذلك أن تطعن في مشروعية البرلمان ؟ إن مثال جاك دولور في فرنسا واضح، في الوقت الذي كانت استطلاعات الرأي تؤكد أنه سيكون الرئيس المقبل، رفض في النهاية أن يترشح لأنه يريد أن يتجنب أن يجد نفسه في وضعية صعبة أمام جمعية وطنية مكونة أساسا من أحزاب اليمين، إنه نفس الدرس الذي أعطاه عبد الرحمان اليوسفي عندما أوقف كل نقاش حول الاتصالات بشأن التناوب في هذه البلاد بعد أن وقع تزوير الإرادة الشعبية خلال انتخابات أكتوبر 92 ويونيو 93 وانتخابات 17 شتنبر.

□ *إذن، بالنسبة لكم، التناوب يتطلب قبل كل شيء تنظيم انتخابات جديدة؟*

■ لقد كان لدينا أمل في أن نرى الإرادة الملكية في تحقيق التناوب تؤدي أولا إلى احترام العمليات الانتخابية، وهذا ما أشار إليه صاحب الجلالة الحسن الثاني منذ ثلاث سنوات عندما حرم على نفسه وحرم على حكومته أي تدخل في هذه العمليات، لكن تدخل السلطات الحكومية وأصحاب المال الحرام كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية في البلاد، وهذا بالضبط ما حدث في بن أحمد وبوزنيقة وتيفلت...

□ *ماهي في نظركم شروط نجاح التناوب ؟*

■ لنا مطالب في نفس الوقت دستورية وقانونية واقتصادية، هذه المطالب تم إبلاغها إلى أعلى مستوى في الدولة، ولم يتم رفضها، يجب فقط ترك الوقت للوقت.

□ *البلاغ الرسمي يؤكد أن التناوب قد تعثر بسبب عقبة وزارة الداخلية ؟*

■ بالشكل الذي جرت به الأحداث، تبقى الكثير من مناطق الظل، لا أريد أن أشك في صدق هذا أو ذاك، ولكنني أعتقد أن كثيرا من القرارات في بلادنا يتم إعدادها في الظل قبل أن يتم إخبار الرأي العام. فأثناء المفاوضات من أجل تحقيق التناوب تم القفز على مرحلة بشكل واضح، لا أخفيكم أنني متشبث بقواعد كل تفاوض أو حوار، فمصير وزارة الداخلية، سواء على مستوى هيكلتها أو مهامها كان يجب أن يتحدد مبدئيا من طرف الحكومة الجديدة، والوزير الأول الذي كان سيتم تعيينه- كما أكد ذلك جلالة الملك- من المعارضة القديمة، وبتشاور مع حلفائه كان عليه (الوزير الأول) أن يحدد لائحة الوزراء والخطوط العريضة لبرنامجه ثم يقترح ذلك على جلالة الملك. السؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا برزت مشكلة حقيقية وزارة الداخلية منذ بداية المفاوضات ؟

فيما يخصني، أعتقد أن المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي تم تفويضه للتحاور حول شروط التناوب وليس حول تسمية الوزراء.

□ *لقد تمت إحالة مشروع مدونة الشغل على الأمانة العامة للحكومة، هل تمت استشارتكم ؟ وما هي وجهة نظركم ؟*

■ إنها من مطالبنا التقليدية، لأن قانون الشغل يوجد حاليا مشتتا وبعض نصوصه عتيقة ومتناقضة، ومشروع إصلاحه موجود من سنة 1980 ثم اختفى داخل الأدراج، ومع مجيء كل وزير جديد، يظهر هذا الملف. فوزير الشغل الحالي، السيد الحداوي، سلم لنا نسخة منه، ولدينا ملاحظات حول مضمونه وحول شكله. وما نخشاه هو أن نصل إلى الدورة البرلمانية الربيعية دون أن يتم تقديم المشروع. لكن في الواقع هناك مشكل آخر، ففي المغرب لا يتم احترام القوانين. هناك ظاهرة كون كثير من الناس يعتبرون أنفسهم فوق القانون، بحيث أن الواقع أقوى من القانون.

□ *هل ما زالت هناك تضييقات على ممارسة الحق النقابي ؟*

■ لم يعد هناك نفس القمع الذي كان في الماضي. لقد أصبح يتم الاستماع إلينا، لكن هذا لا يكفي لتحسين وضعية العمال، بسبب الصعوبات

الاقتصادية وسوء التسيير والليبرالية المتوحشة، هناك أزمة تخيم على علاقات الشغل.

□ *ما هي علاقتكم بالكونفدرالية العامة الاقتصادية المغربية ؟*

■ خلال الحوار الاجتماعي، كانت لنا محادثات مع مسؤولي الكونفدرالية العامة الاقتصادية المغربية. وقد لاحظنا أننا متفقون على عدة نقط ونتمنى أن نجدد الحوار معهم.

□ *لقد أخذ العمل المؤقت ينتشر، وتوجد حاليا شركات وساطة في سوق الشغل، ما رأيكم في ذلك ؟*

■ توجد فئات واسعة من السكان النشيطين، لا زالت تعمل تحت نظام الشغل المؤقت، هناك أيضا شركات وساطة لتشغيل العمال، ونحن ضد هذا الوضع. وتوجد في بعض الإدارات جيوش من المؤقتين، معبئين بقصد تكسير أي قرار بالإضراب، إنها ممارسة قديمة لكنها لا زالت موجودة.

□ *بدأت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدخل إلى قطاعات كانت لحد الآن حكرا على الاتحاد المغربي للشغل، كيف تفسرون ذلك ؟*

■ إن الكونفدرالية متواجدة في كل القطاعات بدون استثناء. وانطلاقا من أحد مبادئنا الديمقراطية، لا يمكن للمستخدمين أن ينظموا إلى منظمتنا إلا بطريقة جماعية. ففي القطاع البنكي كانت هناك محاولة للالتحاق بنا سنة 1979، ورفضناها من أجل المحافظة على وحدة البنكيين داخل الاتحاد المغربي للشغل. وطبقنا نفس القاعدة في قطاعات أخرى. لكن هناك استثناء، إذ لا يمكننا أن نفرض هذا الشرط إذا كان المأجورون بين المطرقة والسندان. أي من جهة : تجاوزات أرباب العمل ومن جهة أخرى تخاذل ممثليهم النقابيين العملاء.

لذلك قبلنا انخراط مناديب البنكيين سواء كانوا منقبين أم لا سنة 1993. وقد قرر الاتحاد المغربي للشغل إعلان ثلاثة إضرابات فلم نستجب لذلك لأننا كنا حينها في مفاوضات مع المجموعة المهنية للأبناك بالمغرب. أما في الخطوط الملكية الجوية، فإن الكونفدرالية متواجدة منذ

سنة 1985 وقد بذل مناضلونا جهودا جبارة من أجل أن يتم الاعتراف بهم.

□ *في مواجهة الوضعية الصعبة حاليا، هل هناك قرار بالإضراب في الأفق ؟*

■ إن المسألة متعلقة بنتيجة الحوار الذي نجريه مع الفرقاء الاجتماعيين. فإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية هناك خطر الجفاف. لا أخفيكم أن انشغالنا الأول في الوقت الراهن هو المحافظة على استقرار الشغل، إلا أن المسألة قد تختلف من قطاع لآخر. فمن السابق لأوانه أن نقول كيف ستكون علاقتنا بالسلطات العمومية وأرباب المقاولات في الأيام المقبلة.

□ *هل تعتبرون الشغل أسبق من رفع الأجور ؟*

■ إن أحدهما لا يلغي الآخر. إننا نأخذ بالاعتبار الحقائق والضغوطات الاقتصادية بالبلاد. طموحنا هو ضمان الظروف لتغيير عميق من أجل إقامة دولة القانون ولا نريد القيام بمحاكمة نوايا الحكومة المقبلة. إننا نريد أن نكون شركاء على قدم المساواة في مسلسل اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الحياة الاقتصادية La vie économique
الجمعة 27 يناير 1995
حاوره عبد الخالق زين

موقفنا من الخوصصة

26 دجنبر 1996

الحديث إلى الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يفتح أمامك الباب للتساؤل حول نقط مهمة تهم جانب موقف الكونفدرالية إزاء قضايا وطنية أساسية، ومدى توافقها وتعارضها مع نقابات أخرى من جهة، ومع القوى السياسية من جهة ثانية. إلا أن السؤال يتضخم عندما تطالب الكونفدرالية أحزاب المعارضة بالتضامن معها، لا في المطالب فقط بل حتى أن تتخذ المعارضة موقفا موحدا معها إزاء خوصصة بعض القطاعات الاستراتيجية. تصريحات محمد نوبير الأموي بخصوص وجهة نظر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول ما أقدمت عليه الحكومة من خلال انفرادها بتهييئ مشروع الخوصصة دون إشراك الأطراف المعنية بذلك.

□ *المستقل : ما هو رأي نوبير الأموي في تاريخ هذه المناظرة، وهل تعتبر طبخة للمرور على مجموعة من المشاكل المعقدة ؟*

■ **نوبير الأموي** : لا أعتقد، لأني أعتبر المناظرة مؤشرا على أخذ الموقف النقابي بعين الاعتبار، خاصة بعد تأكيدات قطعية للسيد الوزير، لنا، في اللقاءات والمساعي التي قمنا بها لدى كل الجهات الحكومية منذ أسابيع. والمناظرة كانت مطلبا من مطالبنا. كما أعتبر المناظرة مؤشرا صحيا على إرادة التعاون، وبلورة موقف وطني حقيقي، بعيد عن الأساليب المألوفة، والذي نتمنى أن يصبح مبدأ، وأحد الإجراءات الضرورية قبل اتخاذ أي أمر في مجال من المجالات.

□ *كيف ترون خوصصة قطاع البريد، هل جاءت في إطار استراتيجية محددة، أم ترجمة لفكرة وردت في دول أخرى لها خصوصيتها؟*

■ حسب تصريحات الوزير الأول، وعدد من الوزراء، من فوق ما هو مكتوب في مشروع القانون، فالخوصصة ليست واردة، وهذه المسائل سجلناها، وما هو مطروح اليوم هو تحرير القطاع. فعلا هناك تحايل على كل الأطراف وعلى الرأي العام، لأن مشروع القانون تضمن (البند 39) يتيح إمكانية تفويت الشركة الجديدة التي ستخلف في حالة إقرار ذلك، المكتب الوطني وكل الاتصالات السلكية واللاسلكية، أن تفوت جزءا أو كلا من أسهمها. هذا معناه "الخوصصة"، لكن الخوصصة غير المعلنة.

والذي أثارنا هو : كيف تسترت الحكومة أكثر من سنتين على كل المراحل الأولى، فتدارست وصاغت مشروع القانون في غيبة كل الأطراف المعنية بالأمر كل هذه المدة.

ثم فاجأت الرأي العام، وفاجأتنا كعمال بالمشروع، الشيء الذي نعتبره في موقفنا المبدئي الذي هو موقف الرفض، أن هذه الطريقة الملتبسة طالما سلكت، والطريق هي جزء من الغاية، لأنه إذا كان الهدف هو مصلحة الوطن والمواطنين فلماذا التستر ؟

كان ينبغي على الحكومة أن تفتح باب الحوار حول هذه المسألة، منذ شروعها في وضع المشروع، وقد استوضحنا الأمر عبر اتصالاتنا فقيل لنا بصوت عال أن الخوصصة ليست واردة.

□ *إذن ما هو موقفكم النهائي من المشروع ؟*

■ لقد أكدت أننا ضد الخوصصة، وضد أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها في ملكية قطاع البريد، لأن ذلك تخل عن السيادة، ومس للأمن القومي بكل امتداداته وأبعاده، ولا أعتقد أن أي مغربي قابل لأن يصبح المغرب دولة وشعبا وقطاعات استراتيجية تحت رحمة الآخر.

□ *ماذا ستفعلون إزاء هذه الوضعية ؟*

■ علينا أن نتهيأ عمالا وأرباب عمل ودولة لمواجهة كل الرهانات، وبالتالي هذا القطاع حظي بالأولوية في استراتيجية التنمية منذ 12 سنة حيث أنفقت الدولة ما يقارب ملياري دولار. فإما أنها قد أقامت تجهيزات غاية في الحداثة والجدة، بمعنى أنها في إمكانها أن تضاهي المؤسسات

وتجهيزات الدول الصناعية، إما أنها بذرت تلك الأموال في ما لا طائل منه، ونحن الآن مدينون بما لا يقل عن مليار دولارا للأبناك والمؤسسات الدولية، وإذا كان الأمر كما قلت، فهذا يلزم إلحاق القطاع بالخواص، وهناك اقتراح من لدن إخوتنا أعضاء الكونفدرالية في مجلس النواب بضرورة إنجاز تقييم لنعرف كيف أعيدت هيكلة القطاع، ما هي طبيعة تجهيزاته، وبالتالي إنجاز ورقة حول تكلفات كل هذه الممتلكات العقارية أو التقنية قبل أن نفكر فيما سنفعل به وما هو مصيره.

إذن موقفنا من الخوصصة واضح، ويمكن أن نتفهم، لكن في حالة أن تبقى الدولة هي الممتلكة للأسهم الكبيرة، وتفتح المجال أمام بعض الخواص، وخاصة من القطاعات المعنية التي يمكن أن تشكل غدا عائقا، بحكم أننا مستهلكون أكثر من منتجين. أيضا بالنسبة للخواص المغاربة هناك طرح أسهم في البورصة. وقبل هذا من الضروري الاستجابة إلى المواقف العمالية في تحسين أوضاعهم وإخراج القانون الأساسي إلى حيز الوجود، الشيء الذي لا يتطلب سنين طويلة، وحتى في حالة أن هناك ضرورة اقتصادية أو مالية أو تنموية لإبراز القطاع وإشراك الخواص في جزء من الأسهم، يلزم أن نقضي على ظاهرتي الريبة والتشكك، فما من مؤسسة خوصصت إلا ويقال عنها الكثير، وبالتالي يجب التمسك بالشفافية في كل ما سنقدم عليه.

هناك منطق "القايد بوحافة" وهو قايد من منطقة بني مسكين، وقفت أمامه امرأة بدوية فقضى عليها بالغرامة وباليمين، فقالت : "إما الغرامة وإما اليمين"، فأجابها بقولته الشهيرة، التي يتداولها أهل المنطقة : "تحلفي وتغرمي وتمشي الحبس".

هذا يمكن أن ينطبق علينا نحن الطبقة العاملة لأنه من جهدنا وعرقنا مول القطاع العام، حتى في العهد الاستعماري "صناه" و"لميناه" كمستهلكين وكعمال ومستخدمين، وأدينا فاتورات نضالية في مواجهة سياسة التقويم التي يندرج في إطارها مشروع الخوصصة وغيره، وإضراب 20 يونيو هو إضراب ضد الرضوخ لتوجيهات الصندوق الدولي التي كانت تدعو إلى تحرير الأسعار والزيادة في أسعار عدد من المواد المدعمة. وفي خلاصة الأمر أدينا الثمن ولا زلنا، إذ لا يعقل أن نقبل ذلك

الآن إذن نحن نتفهم ومستوعبون للتحديات العالمية. لقد قال جلالة الملك : "هل سيكون لنا مكان ووجود في هذا العالم الجديد" وفعلا هناك إعصار عالمي ليس وليد قرارات منذ "الكات" أو منذ ندوة برشلونة، بل إن مؤشراته كانت منذ الأربعينات، وأعتقد أن صورة النظام الدولي كانت متجذرة. أو كما قال الفيلسوف المجري في كتابه "تحطيم العقل" إن ما يجري اليوم هو مشروع كان متبلورا منذ الحرب العالمية الثانية وكان واردا أيضا في رؤية أمريكا للوضع الدولي خلال الحرب العالمية الثانية. أمريكا منذ دخولها الحرب كان لها تصور على أن ما جرى ليس وليد الصراع العنيد الذي وظفت له كل الإمكانيات ضد الاتحاد السوفياتي وضد المجموعة الاشتراكية، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العالم الحر تسعى لكي تبسط هيمنتها المطلقة على كل شيء.

اليوم هناك انقلاب صناعي تكنولوجي تشكل فيه الاتصالات موقعا مهما وعلينا أن يكون لنا موقع في وقت تنهار فيه دول عدم الانحياز التي تشكل إحدى القوى العالمية لحماية استقلالها وثرواتها ومشاريعها التنموية. كما انهار المعسكر الاشتراكي من موقع أن الوضعية الاقتصادية تتسم بالاضطراب وما زالت العاصفة تأخذ أشكالا متعددة.

في هذه المرحلة المضطربة علينا أن نحافظ على ما يجب المحافظة عليه فالمغرب له إمكانياته بحكم موقعه الجغرافي وطبيعته، وطبيعة شعبه. علينا أن نتسلح بذكائنا لأننا شعب ذكي.

وهذه العاصفة لابد أن ننحني لها من زاوية ما وليس بالانبطاح. قد يكون- يقول قائل- من الصعب أن ننتصب واقفين في مواجهتها. إذن لابد من أن نتعامل معها لكن بكل حذر، وأهم من ذلك إلى أي حد نستفيد من كل تعاون. ففي الندوة الأخيرة في نونبر 1995 للمجموعة السبعية (G 7) حول الاتصالات، أخذت المجموعة على عاتقها تبادل كل المعارف، وأن تضع كل اكتشافاتها ومعارفها رهن إشارة كل بلدان العالم، بما في ذلك بلدان العالم الثالث للمساعدة على التنمية، إذ ليس هناك موقف للآخر كي يكرس وضع التخلف حسب المقرر الذي قدم إلى الندوة في نونبر 1995.

□ *حسب تصريح الوزير الأول في اجتماع اللجنة المخصصة لدراسة ومتابعة المشروع المتعلق بخوصصة قطاع البريد والمواصلات، لا يمكن النهوض بالمكتب الوطني دون خوصصة هذا القطاع، خاصة في الوضعية الحالية التي تعتمد على آليات قديمة ؟*

■ الأمر ما زال مبهما، وهذه المفارقة أشرت إليها. فلكل وزير رأيه، والأمر واحد، والوزراء لا يتفقون على رأي. وفي هذه المسألة يجب أن تكون ردودهم وتصريحاتهم منسجمة ومتناغمة. هذا شيء لا نلمسه عند الوزراء. فوزير الخوصصة يقول أن قانون الخوصصة سيخرج إلى حيز الوجود، وبذلك وضع كل شيء في جيبه، بخوصصة مزيد من القطاعات، الشيء الذي ينكره الوزير الأول عندما يقول بأن الدولة يجب أن تبقى متحكمة، وليس من خلال الوكالة كما فهمنا.

وقد أشرت إلى التناقض الحاصل ما بين نص مشروع القانون، وبين تصريحات الوزير الاول، وطلبت منه إيضاحات، وقال إن الخوصصة ليست واردة.

فعندما نطرح أمامهم الفصل 39 يظهر أن أغلب وزراء الحكومة لم يطلعوا على نص المشروع المتعلق بخوصصة قطاع البريد، وهذه قضية حيوية. فهم يقولون بتحرير القطاع، وهذه المسألة قابلة للنقاش، لأن تحرير القطاع معناه أن الخواص مغاربة وغير مغاربة في إمكانهم أن ينشئوا ويستثمروا أموالهم في هذا المجال، بإنشاء مزيد من المحطات، وتجهيزات الاتصال في مختلف المجالات التي تتصل بمسألة التنمية، في المجال الصناعي أو الفلاحي أو التجاري أو التربية والتعليم والخدمات والتطبيب والنقل. ولقد نبهت إلى هذا الأمر في إحدى التجمعات منذ ثلاث سنوات ونصف، وأتذكر أن ذلك كان في شهر أبريل بقصبة تادلة، حيث أشرت إلى التحولات الكبرى، نحن ندرك شروط لابد من توفرها في أي إصلاح أو تصحيح. نحن دعاة التصحيح، ورواد الحداثة والتجديد، لما فيه مصلحة بلادنا ووطننا.

□ *في رفضكم لخوصصة بعض القطاعات الاستراتيجية، ما هو بديلكم، لمواجهة هذه التحديات الكبرى، التي تطرح على المغرب، خصوصا وأن الحكومة تختار البديل في خوصصة القطاعات الحيوية ؟*

■ منذ فجر الاستقلال كنا شعبا وحكومة مع القطاع العام، وفي هذا الإطار كانت هناك عدة إجراءات لتأميم العديد من المؤسسات بما في ذلك قطاع النقل، قطاع السكك الحديدية، الطيران، الماء والكهرباء. وهذه القطاعات كانت شركات وأممت.

□ *ما هي الشروط التي تم فيها هذا التأميم؟*

■ دعينا من شروط التأميم عندما ارتفعت أسهمنا في بورصة باريس، واستثمر المغرب أموالا طائلة، ملايير الدولارات في مجال الصناعة والفلاحة والخدمات، إلى حد أنه كان هناك أكثر من 613 مقاولة وشركة.. فجأة ننتقل إلى الخوصصة. ولهذا فالقاعدة هي التأميم، لا الخوصصة، التي تحكم، وحكمت توجهاتنا ولا زالت لحد الساعة، والأصل الأساس هو الصالح العام قبل الخاص.

منذ سنوات لم يكن هناك قطاع خاص في إمكانه أن يستثمر القطاعات الاستراتيجية الأساسية.

ولهذا ما يزال للدولة دور، وأعتقد أن القطاع العام ليس شهوة لبعض الأنظمة، فهو ضرورة اقتصادية، له أسسه ومدارسه، وأهميته، وله قناعاته وفلسفته، والآن لا سبيل إلى إسقاط ما وقع في بعض البلدان الاشتراكية. فنحن نعرف أن التجربة الاشتراكية كانت مرشحة للسقوط لأنها ولدت بعملية قيصرية. فالنظرية الماركسية هي الرهان على أن نمو قوى الإنتاج يعمق من تناقضات طبقية، وسيعمق الوعي الطبقي، وسوف يجعل الطبقة العاملة تتطور كما وكيفا، وتحتل موقعا متميزا في مسلسل الإنتاج، وبالتالي ستمتلك وعيا لتشيد مجتمعا بديلا يقوم على وضع حد للاستغلال البشري، وبالتالي فالدولة هي التي ستمتلك مؤقتا كل وسائل الإنتاج الآن.

هذا الخيار للخوصصة هو مملى من مؤسسات دولية، وفي إطار ما يسمى باقتصاد السوق، الذي أسميه شخصيا **اقتصاد الرعب**، لأن كل اقتصاد له سوقه.. وما هو أهم ليس اللعب بالكلمات قبل إعادة النظر في بعض الاختيارات الكبرى.

إن الذي ينبغي أن يحدث هو تنظيم السوق في ظروف الليبرالية، وإن كنا نحن لا ليبراليين، ولا اشتراكيين، ويصعب تصنيفنا، فنحن اقتصاد تابع، شبه إقطاعي، شبه رأسمالي، يعني خليط من هذا الكل.

ما يهم قبل الرهان على اقتصاد السوق هو تنظيم السوق أولا... والحكومة في السنة الماضية عندما اتخذت عدة إجراءات ضد المهربين والمضاربين، فإنها لم تمس إلا بضعة من الناس، لا يشكلون حتى واحد على نصف مليون، ممن يجب أن يطالهم قانون التهرب من الضرائب، والتهريب وغير ذلك. إذن ما يلزم أولا هو التنظيم. وهناك تنمية مسكوت عنها في مجال الخوصصة وهي التنمية السياسية، في حين أنه لا تنمية اجتماعية ولا اقتصادية تتم دون تنمية ديمقراطية. وتكمن قوة أي خيار اقتصادي، ليبرالي أو غير ليبرالي، في تشبع مجموع مواطنينا به، ومدى الاستفادة منه.

□ *إذن لصالح من جاءت الخوصصة أو الإلحاح على تطبيق قانون مشروعها؟*

■ إن اقتراحات الحكومة وإجراءاتها فيما يخص الخوصصة، هي إرضاء لصندوق النقد الدولي، وهذا الصندوق لا ينظر له بعين الارتياح البنك العالمي، فيما يخص الوضع الاقتصادي في بلدنا وعديد من الدول المشابهة.

لكن ما يهم المؤسسات الدولية، وما يهم الصندوق الدولي هو ضمان استرجاع ديونهم، وضمان أسواق لهم. ولا يهمهم الجانب الاجتماعي إلا في قليل من الحالات، حيث يقع الاهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود، وبتحسين الأمور في بعض القطاعات. لكن مجمل اقتراحاتهم ونصائحهم لا تعطي أهمية لهذا الجانب. بل يعتبرون أن التضحية به هي شرط لأي توازن مالي ونمو اقتصادي ولو محدود.

وفعلا فالحكومة أفلحت في جر المعارضين إلى الساحة، التي تتمكن فيها من تمرير إجراءاتها، ومنطلقنا نحن لا يمكن إلا أن يختلف مع المنطق الحكومي في جميع الحالات الاقتصادية والاجتماعية. نحن نطرح القواعد كشرط، كمبادئ لأي إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي،

ويمكن الالتفاف حول مشاكلنا ومواجهة كل التحديات. وهذا يتطلب أيضا مستوى من الوعي وروح المسؤولية والمواطنة..

□ *نلاحظ أن الحكومة تضع عليكم الآن مسؤولية كبرى، في انفرادها بأخذ القرارات من أجل خوصصة قطاعات استراتيجية، فماذا هيأتم أنتم كنقابات مركزية، لمواجهة هذا الانفراد برأي موحد ؟*

■ هذا سعيناه، ونسعى إليه، وأنت تعلمين أن الدولة تفرق النقابات كما تفرق الأحزاب. والهامش الذي كانت تتحرك فيه الدولة هو هامش ضيق، لأن هناك وعي والتفاف لأغلب القوى الحية. فيما يتعلق بالمطالب العمالية فنحن نبذل جهدا لمواجهة هذه الأوضاع، ومعاناة الكادحين، بالرغم من تعدد النقابات، واختلاف الاستراتيجيات وبالرغم من المصاعب.

ولكن فيما يتعلق ببعض القضايا الوطنية، فنحن نعتبر أن الإشكالية في مواجهة الوضعية، ليست مقصورة على النقابات بل هي مهمة كل القوى الديمقراطية الحية، لهذا ندعم كل عمل وحدوي على المستوى السياسي بمختلف مشارب الأحزاب، ونتمنى أن تتجاوب الأحزاب كيفما كانت طبيعتها مع مواقف ومطالب الشغيلة.

وسعيا أيضا في مواجهة مشروع قانون قطاع البريد إلى أن تتخذ أحزاب المعارضة موقفا مسؤولا في البرلمان، وننتظر منها موقفا أكثر من التعديل، بل موقفا يدعم موقفنا لأننا نلتقي في أشياء كثيرة.

وبالنسبة لنا فإن المطلوب ليس التضامن فقط معنا في المضامين المطلبية، بل المطلوب هو موقف موحد للبرلمان، ولكل القوى، وهذا مصيرنا، والحكومة خاطئة إذا اعتقدت أن المسألة تهمها لوحدها.

جريدة المستقل 26و27 دجنبر 1996
حاورته : بديعة الراضي

المعارك القادمة

1 يونيو 1996

□ ***الاتحاد الاشتراكي :*** *الأخ نوبير الأموي أسألك أولا : لماذا الإضراب العام ؟*

هل هناك فقط الدواعي المطلبية التي قدمتها المركزيتان في البلاغ الذي يعلن عن الإضراب العام الاحتجاجي والإنذاري يوم الأربعاء 5 يونيو 1996 ؟

■ **نوبير الأموي :** أنا أستغرب من طرح هذا السؤال، لأنك كصحافي أولا وكمناضل ثانيا على علم بتطورات الملف المطلبي الذي تعكسه بصورة دائمة ومستديمة جريدة "الاتحاد الاشتراكي".

هناك أكثر من داع لهذا الإضراب. والسؤال الذي يمكن أن يفرض نفسه هو لماذا لم يتم هذا الإضراب في وقت سابق، وعلى الخصوص بعد عدم وفاء الحكومة الحالية بالتزاماتها، وبالضبط التزامات الحكومة السابقة التي لم يغب عنها إلا بعض الوزراء السابقين ؟

لقد أجبنا عن هذا السؤال في غير ما مناسبة من المناسبات السابقة، سواء أثناء انعقاد أجهزتنا المسؤولة أو من خلال بياناتنا أو بمناسبة تظاهرات تنظيمية أو احتفالية. إذ من المعلوم أن الحكومة، فضلا عن عدم التزامها بتنفيذ وترجمة ما سبق الإعلان عنه من طرفها إثر الحوار الذي جرى في ربيع 1994، التزمت سواء أثناء التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أو في العديد من المناسبات، وعلى الخصوص في تقديم القانون المالي لسنة 1995 والملف الأول لسنة 1996، بأنها متمسكة بمبدأ الحوار مع كل الأطراف الاجتماعية والاقتصادية وبأنها تأخذ بالاعتبار مطالب الشغيلة، الشيء الذي لم يتم للأسف. وذلك رغم المساعي العديدة التي قمنا بها. واليوم لا أحد ينكر أن الحكومة قصرت عن عمد وسبق إصرار فيما يخص تنظيم مفاوضة

جماعية، وعلى الخصوص أنها التزمت في شخص السيد الوزير الأول بتاريخ محدد لمرتين متواليتين، ولقد آثرنا أن نبقى معلقين الآمال على حوار مسؤول، وتركنا العديد من النقابات على مستوى قطاعات هامة وأساسية واستراتيجية في مجتمعنا وبلادنا تخوض كفاحات، الشيء الذي لم يتوج أيضا لا بنتائج حتى على الرغم من لقاءات تمت كما هو الحال بالنسبة للنقابة الوطنية للتعليم، أو عدم الجلوس نهائيا إلى مائدة الحوار والتفاوض مع المعنيين، كما هو الأمر على الخصوص بالنسبة للنقابة الوطنية للصحة العمومية التي أضرب عاملوها لأكثر من ثلاث مرات، وكذا العديد من المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية في بلادنا.

□ *لماذا، في نظرك- الأخ الأموي- أخفقت كل المحاولات لإجراء حوار أو تفاوض جماعي مع السلطات ؟*

■ السيد الوزير الأول في اجتماعه بنا، في شهر أبريل، قال بأنه لا مخرج في أن يلتزم بشيء ولا يفي به، وفي أن ينظم اجتماعا دون فائدة.

وبالطبع، وهذه للحقيقة والتاريخ، ففي العديد من الملفات كان تدخله مسؤولا وواضحا بالنسبة لفتح الحوار مع النقابات، وعلى الخصوص مع النقابات المنخرطة في مركزيتنا وتقديم كل العون والتسهيلات الضرورية لتنقلهم أو لحضورهم بعض المؤتمرات، بل بعث بمذكرة في خريف 1994، يطلب من جميع المصالح الإدارية والمؤسسات التي تحت وصايتها أن تقدم كل العون إلى النقابات وتفتح باب الحوار وتعمل على وضع النقابيين في صورة الوضع المالي ومشاكل المؤسسات أو مشاكل بعض القطاعات الاستراتيجية في النسيج الاقتصادي. الشيء الذي ترجم بتفاوت، ما عدا حالات قليلة انطلق فيها الحوار دون أن يبلغ مداه ويحقق أهدافه، فتعامل العديد من المصالح والمؤسسات باستخفاف وبتجاهل.

□ *هل معنى ذلك أن مؤسسة الوزير الأول في المغرب ليست لها سلطة القرار الحقيقية ؟*

■ لها سلطة القرار، لكنها أيضا محاصرة بقرار الحكومة ككل. وبالتالي، فغالبا ما يصطدم الوزير الأول نفسه بموقف المديرين أو الخبراء في

بعض المصالح. فمن جهة، وإن أخذ علما بوجهة نظر النقابة فهو ملزم أيضا بأن يأخذ بوجهة نظر بعض المديرين الذين يبررون إجراءاتهم وقراراتهم بكونها تستجيب لما هو في حكم السياسة الممنهجة كإعادة الهيكلة أو النقص من اليد العاملة أو كالحد من العجز أو كتوفير المزيد من الموارد أو ترشيد النفقات والأداء أو كالاستغناء عن الموظفين والعمال.

إذن ليست سلطة الوزير الأول مطلقة، وبالتالي فعندما يكون هناك مخطط يراهن على حصر أو الحد من التضخم يصبح القرار في النهاية هو قرار التكنوقراطيين والخبراء وليس قرار المديرين أو الوزراء أنفسهم.

□ *وهل يمكننا أن نفهم أن المعركة النضالية الحالية بخوض الإضراب الإنذاري العام يوم 5 يونيو المقبل ليست موجهة فقط إلى حكومة الفيلالي، بل هي موجهة أيضا إلى نسق سياسي اقتصادي يجب مراجعته ؟*

■ الأمر كذلك، خاصة أن الوزير الأول لم يخف منذ تعيينه من طرف جلالة الملك على رأس الحكومة أنه جاء ليصحح ما اختل من الأداء الحكومي وليكرس سلطة مختلفة وعلاقة جديدة، بل إنه في لقائه بنا في يونيو 1994 قال بالحرف : إنه سيشتغل لمدة شهرين من أجل تشخيص الوضع الاجتماعي والاقتصادي ملفا ملفا، ووعد بأنه سينظم يومية هذه اللقاءات مع كل الفعاليات السياسية والاجتماعية وصولا إلى دخول اجتماعي جديد تقرر فيه سياسة بديلة تستجيب للتحديات الدولية وللتحديات الجهوية وللطموحات الشعبية.

أيضا، كانت كل كلماته وفي المنتديات، وحتى في البرلمان تتسم بنقد واضح للممارسات الحكومية السابقة وتعد بنهج جديد قوامه لغة فياضة غير متخبشة والبحث عن حلول جذرية. وهذا لا يخفيه في لقاءات عديدة، إذ هو نفسه على علم بوضعية العديد من المؤسسات التي أفسدها المفسدون والمبذرون في غيبة عن رقابة حقيقية، بل تحمل مسؤولية في إنقاذ العديد منها بتسديد العديد من المستحقات المالية إما لمؤسسات دولية وإما لمؤسسات وطنية من أجل إنقاذها، ومن أجل الحفاظ على مستوى أدائها، ومن أجل ضمان فرص الشغل لأكبر عدد ممكن من العاملين. هذا شيء لا ننكره.

لكن مع ذلك، ما أكد عليه والتزم به من استشارة دائمة مع الأطراف الاجتماعية والاقتصادية لم يف به بصورة منظمة كما كنا نامل، إذ كان يدعو الوزراء إلى استقبال النقابيين وحل المشاكل معهم، ولا نسجل أن هناك وزيرا من الوزراء في الحكومة الحالية طلبنا مقابلته فرفض، ولكن "ما باليد حيلة"! "العين بصيرة واليد قصيرة".

لذلك، إن كنا نسم الحكومة الحالية بالعجز، فهنا يظهر عجزها. هناك آليات حقيقية لاتخاذ أي قرار، فكل وزير يعلق قراره على موافقة وزير أو وزراء، بل قد يعلقه على الحكومة، وأهم وزير الآن في الحكومة هو وزير المالية الذي تارة يشكو من العجز القاتل وتارة يفتح باب الأمل، لكننا ندور في حلقة مفرغة، وهذه الحلقة تسحقنا يوميا وعلى حساب الطبقة العاملة وعموم الجماهير المحرومة التي نأخذها بالحسبان أيضا كلما صغنا دفترا مطلبيا ما.

□ *لا حاجة للتذكير أن هذا القرار بخوض إضراب عام ليس هو الأول من نوعه في تاريخ الحركة الكونفدرالية، ومن المعلوم أن بعض القرارات التي نفذتموها في هذا الاتجاه، خاصة في يونيو 1981 أو في دجنبر 1990 رافقتها أحداث جماهيرية في بعض المدن المغربية كالدار البيضاء، فاس وطنجة.*

فماذا هيأتم كقادة نقابيين لهذه المعركة كي تنجز كما سطرتم لها في إجراءات التنفيذ؟

■ أنت كغيرك من الصحفيين وكغيرك من كل الجهات الملاحظة أو المتابعة أو الراصدة لأوضاع تستعظم قررنا الإضراب العام. لقد كانت هناك في الواقع رقابة مزدوجة، رقابة حكومية تحول دون ممارسة النقابيين وكل المواطنين لحقوقهم الأساسية، وهناك رقابة ذاتية يمارسها الدرك الأمامي المتقدم المتمثل في فلول الوصاة على العمل النقابي والعمل غير النقابي مما جعلهم في نهاية المطاف مفصولين، كلا أو جزءا، عن واقع من يعتبرون أنهم ممثلون لهم.

ها أنت ترى في البلدان الديمقراطية أن الإضراب القطاعي أو الإضراب العام هو قرار عاد، ولا يتعلق الأمر بمعركة حاسمة أو معركة نهائية، لأن الصراع طويل قد يطول لعقود أو لأجيال.

الأمر أيضا مختلف بالنسبة لقرار 5 يونيو 96، مختلف نهائيا عن قرار 20 يونيو 1981 وعن قرار دجنبر 90 وقرار 1994، لأنه فيما سبق كانت هناك قطيعة مطلقة مع الحكومة. الآن على الأقل يمكننا أن نسجل بموضوعية أن التواصل واللقاء مع الحكومة تام.

وفي الحقيقة، المشاكل والنزاعات البسيطة التي يقدر على حلها بعض الولاة أو بعض العمال أو بعض الوزراء تأخذ طريقها إلى الترجمة. لكن من جهة أخرى، الملف الاجتماعي الشامل بتعدد المطالب يتطلب العديد من القرارات التي قد تصل إلى مراجعة الخيارات الأساسية وإقرار سياسة جديدة بشروط جديدة، وبعضها ناتج عن ضعف الوسائط والمؤسسات الوسيطة. فالمجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي الذي جاء ثمرة للإضراب العام في سنة 1994 يبقى على هامش النزاعات الأساسية.

ذلك أن تدخله يأتي إما بنصف الأعضاء أو بأغلبية الأعضاء أو بأمر من جلالة الملك كما وقع عليه الأمر بالنسبة للعديد من الملفات التي ما زالت بدون حلول نهائية لأكثر من سنتين.

قلت إذن بأن الأمر مختلف، لكن ما نلمسه هو : من جهة، غياب الإرادة السياسية الحقيقية، ومن جهة ثانية هناك المنطق التقنوي الذي يقف أمام الالتزامات الحكومية كما يقف أمام محراب مقدس. والحال أن العديد من البلدان رفضت العمل بتوصيات المؤسسات الدولية، وتأخذ بعين الاعتبار مضاعفات التوازنات المالية على حساب الاختلالات الاجتماعية.

وأخطر ما هناك أن الحكومة تريد أن تقايض بالمطالب العادلة للطبقة العاملة تمرير بعض الإجراءات التي تضرب أهم المكتسبات للعمال ولجماهيرنا الشعبية، وبالأخص مدونة الشغل وكذا مراجعة مجانية التعليم والعديد من الخدمات التي ستفوت مؤسساتها وقطاعاتها إلى الخواص، مغاربة وأجانب.

هناك أيضا اعتراف الوزير الأول في العديد من المناسبات بأن الوضع فعلا صعب ومعقد ويحتاج إلى حل سياسي شامل.

لذلك، وإجابة عن هذا السؤال، نحن نعتبر أن هناك من هو لسان أو معبر عما هو سياسي، وإن كان لنا رأينا أيضا كنقابة في أية سياسة وفي أي إصلاح سياسي. لكن نعتبر أنه مهما تكن طبيعة الوضع السياسي

والوضع الاقتصادي من الواجب أن تعطي الألوية للاستحقاقات الاجتماعية التي هي دين للطبقة العاملة ولعموم المواطنين على كاهل الدولة، وعلى كاهل الحكومة. وفي كل هذا، وذاك لا يقبل نهائيا في شروط الأزمة أن يكون الوضع على حساب البعض ولحساب البعض، فهناك تجار الأزمات مثلما هناك تجار الحروب وتجار السوق السوداء.

الدولة تدفع بأن فاتورة المديونية الدولية تصل إلى حوالي 33 أو 34 في المائة، والأرقام مختلفة... وسمعنا أنها تصل إلى نسبة 52 في المائة على لسان أحد المسؤولين.

ونحن نقول انه قبل أداء الديون الدولية، هناك ديون داخلية أيضا. فبالعودة إلى مستوى العيش الذي كان خلال الستينات أو السبعينات بالنسبة لأغلب الطبقات المتوسطة، نجد أن الحد الأدنى للأجر– لكي نعود إلى مستوى الاستغلال الذي كان عليه الأمر منذ أكثر من ثلاثين أو في أحسن الحالات عشرين سنة– يلزم أن يرتفع (الحد الأدنى للأجر) إلى 4500 درهم. وذلك حسب دراسات مستندة إلى الإحصائيات والمعطيات الرسمية نفسها.هذا دون أن نتحدث عن عدم تطبيق الحد الأدنى لأغلب فئات الشغيلة، لا نتحدث عن المكاسب التي وقع التناور – بصورة أو بأخرى– على مصادرتها في العديد من القطاعات، آخرها قطاع السكك الحديدية التي أبرز مديره العام، منذ أسابيع، على أنه بذل جهدا يستحق عليه التنويه، فالتوازن الذي أقامه ناتج عن الاستغناء عن العديد من العمال وعددهم يتراوح ما بين 3500 و 5000، وأيضا مصادرة العديد من التعويضات لفائدة الذين ما زالوا يشتغلون. وقس على هذا في قطاعات أخرى. والحال أنه لو حددنا من التبذير ورشدنا الأداء وبحثنا عن موارد أخرى وحاربنا التملص من أداء الواجبات الضريبية الذي تمارسه أهم المؤسسات الإنتاجية للذين قاموا بتنمية ثروتهم من ترويج جزء هام من المنتوج في السوق السوداء دون فاتورات، الشيء الذي نتمنى معه قرارا للحكومة بالزامية الأداء بالفواتير وبتعقب المتملصين من أداء الضرائب، فضلا عن الأجور المرتفعة التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي بمقارنة بسيطة– ويمكن أن نحيلكم على العديد من الدوريات والمطبوعات في الموضوع– لتلاحظوا مستوى الأجور في أغنى الدول وأثراها ثراء

أسطوريا مثلما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وهلموت كول الذي نستقبله اليوم لو بحثنا عن أجرته لوجدنا أنه يتقاضى دون أجور بعض وزرائنا الأولين السابقين. فضلا عن كون العديد من رجالات الدولة والحكوميين هم أعضاء في أكثر من مجلس إدارة ورؤساء لمجالس إدارية.

في الحقيقة هناك فوضى والحكوميون والمسؤولون والنخب ورجال الدولة ينبغي أن يعطوا المثل في التقشف، فإما أن الأزمة علينا جميعا فنتحمل، وإما كل حسب جشعه وطمعه فلا حدود لطموحاتنا– نحن أيضا– كجماهير وكعمال من حقنا أن نعيش وأن يتوفر لدينا ما يفي بحاجتنا، ماديا وروحيا.

□ *في كلمتك أمام المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أشرت إلى أن كل الاحتمالات واردة. ونجد أو نسمع الآن من يلوح بالهاجس الأمني تجاه قراركم بخوض الإضراب الإنذاري العام. كيف تنظر إلى هذا التلويح؟*

■ أنا أعتبر أن تصريح السيد وزير الدولة في الداخلية طبيعي وعادي، وكان مسؤولا وهادئا. والأمن ليس من مسؤولية الحكومة وحدها، بل مسؤولية المجتمع أيضا.

نحن نعرف أن العديد من البلدان لا ترى فيها رجل أمن إطلاقا. اذهب إلى لندن أو إلى سويسرا... كل مواطن هناك هو رجل أمن على بلاده لأن أمن بلده يهم قوته ويهم استقراره.

طبعا، أنا لا أدعو إلى أن نكون جميعا رجال أمن في شروط علاقات أمنية مغايرة، وفي شروط تنفلت فيها الرقابة على العديد من الموظفين.

إذن، شيء طبيعي أن تلوح الدولة بذلك، لكنها ينبغي أن تعترف أن هناك ملفات لابد أن يطلع عليها، في يوم من الأيام، الرأي العام كما هو الأمر في العديد من البلدان عندما يتاح للرأي العام الاطلاع على ملفات الدولة بعد مرور فترة زمنية محددة، حيث تنشر الوثائق وتصبح ملكا للباحثين والمعنيين.

أما هنا فإن العديد من الملفات لن تنشر... وإلى إشعار جديد.

هناك مسؤولية بعض الأجهزة وبعض رجال السلطة، فأحداث الدار البيضاء (في صيف 81) جاءت عقب محاولة تكسير إضراب عمال النقل الحضري بالقوة وتشغيل الحافلات الشيء الذي أثار ردود فعل ومشاعر الناس. ونفس الشيء وقع في فاس(دجنبر 90) عندما طلب من الناس أن يركبوا بالمجان في الحافلات في تحد سافر للنقابة وللمواطنين أنفسهم، وكذلك محاولات تكسير إضراب التجار بالقوة في 20 يونيو 1981، وفي المؤسسات.. فضلا عن تجنيد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ضدنا آنذاك، وفتحت النار علينا.

وفي الحقيقة إنهم كانوا وراء الأحداث آنذاك، لكن صعب احتواء الأحداث إلى أن تدخلت القوات النظامية فيما بعد فزهقت الأرواح وقتل من قتل واعتقل من اعتقل.

لكن دعني أعطيك مثالا آخر، فحيثما كانت الدولة والأجهزة السلطوية تلتزم الحياد في الإضرابات كانت الأمور تظل طبيعية وهادئة، ففي الإضراب العام ليوم 28 يناير 1991 تضامنا مع العراق، كان إضرابا عاما في جميع أنحاء المغرب ولم تشهد أية أحداث لأن الدولة التزمت الحياد الإيجابي. أيضا، كانت هناك تظاهرة نصف مليون في الرباط يوم 3 فبراير 1991، هناك كذلك تظاهرات فاتح ماي كل سنة والتي تمر في صورة عادية رغم بعض التشنجات البسيطة، حيث تجتمع جماهير العمال وتفترق في جو من المسؤولية.

أنا أقول لا داعي لأي تخوف، اللهم إلا إذا كانت هناك بعض الجهات المعادية لنا- شعبا ودولة وبلدا- تعمل باستمرار على تسميم الأجواء، وأعتقد أنها تجد أذانا صاغية أكثر من بعضهم في الدولة أكثر مما يمكن أن يتجاوب معها أي كان في الشارع المغربي. على العكس هناك مناعة لدى المواطن المغربي تجاه كل ما يأتي من الخارج كجسم غريب.

ومع ذلك، ينبغي أن نقول بأن هناك واقعا قائما، فالناس قد تحتمل، لكنها قد تجد في الأسباب الكامنة ما يؤهلها للانفجار. أما إذا أراد

المواطنون أن يحتجوا احتجاجا مشروعا وتتعبأ الدولة كلها لحرمانهم من ذلك والحيلولة دون هذا الحق، فذلك شيء آخر.

□ *القرار الذي اتخذ تموه بخوض الإضراب العام كان برفقة الاتحاد العام للشغالين. ونلاحظ أن هناك بعض الفصائل النقابية الأخرى تلتحق بالإضراب أو تعلن تضامنها معه. فماذا تتوقعون من باقي فصائل المجتمع الأخرى؟*

■ هذا القرار الاحتجاجي هو دعوة لاستنهاض الطبقة العاملة للدفاع بشكل حضاري عن مطالبها. وقد أقنعنا إخواننا في الاتحاد العام للشغالين بأن يشاركونا القرار، والدعوة هي موجهة إلى جميع النقابات، وجميع فصائل الطبقة العاملة، وإلى جميع القوى والفئات الشريفة في مجتمعنا : وذلك لتتفهم أولا هذا القرار، دواعيه، ضرورته. وأيضا، هو تحذير حتى للقوى المعادية لنا، خارجيا، والتي تستغل تناقضات مجتمعية، ثقافيا أو سياسيا أو فكريا أو اجتماعيا. تستغل في كثير من الأحيان حاجة حكوماتنا إلى دعم ومساندة خارجيين.

نحن نقول لأولئك ولهؤلاء بأن الدعم الحقيقي الذي بإمكانه أن يقوي من موقف الحكومة- إذا كان موقفا وطنيا، ديمقراطيا ومشروعا- هو الشعب المغربي وليست هذه الجهة أو تلك. ولقد ألمحت وأشرت إلى بعضهم، مؤسسات وجماعات من أن الولاء لباريس أو تل أبيب أو لندن أو واشنطن ليس هو مفتاح الاستقرار أبدا.

إن دعامة الاستقرار هي في رضى المواطنين وفي التفافهم، وفي رضى الشعب المغربي عن السياسة الممنهجة وعن القرارات التي يمكن أن تتخذ، والتي لا يمكنها بأية حال من الأحوال أن تحظى بمساندة وتفهم إلا إذا كانت نابعة من اقتناعات مشتركة وتستجيب لمطامحنا الجماعية، وإلا إذا كان هناك احترام وترجمة لمبادئ الدستور التي تنص على العدالة الاجتماعية. هذه العدالة المفقودة في حياتنا، حيث يفقر البعض حتى النخاع والبعض يغنى بما يشبه الأحلام والحكايات.

□ على سبيل ختم هذا اللقاء، ماذا يمكنك أن تقوله، من موقعك القيادي على رأس المركزية المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لعموم

المناضلين والأطر النقابية والقواعد في مختلف المدن والحواضر والقوى ؟

■ كمناضل، ابن الشعب، رفيق لكل رفاق الطريق والمسيرة أقول إن السؤال مطروح على الجميع، ودرءا لكل تأويل وكل لبس : نحن نقابة مستقلة، لا ولاء لنا إلا الله ولوطننا ولبلادنا ولقيم شعبنا ولما هو في حكم المشروع مما هو سائد ومحرم في حياتنا الوطنية.

ومن جهة ثانية، هذه فرصة أيضا لكل فصائل الطبقة العاملة، ولكل جماهير شعبنا التواقة إلى التغيير، والتي تعاني من كل أشكال الحرمان والقهر والقمع والاستلاب أن تعبر فعلا عن تجاوبها وأن تنخرط في هذه الوقفة الاحتجاجية التي نستهدف بها إيقاف هذا الزمن الردئ الموبوء الذي عانيناه ومازلنا نعاني منه.

إنها فرصة قد يضيعنا معها بعضهم، لسبب أو لآخر، فرصة إنقاذ المصير وتحسين أوضاعهم. إذ من المعلوم أن إضراب 20 يونيو 1981 كان فرصة للحيلولة دون استسلام الحكومة لمشيئة المؤسسات الدولية وإقرار السياسة التقويمية التي أتت على الأخضر واليابس. وجاءت بعكس ما راهن عليه الحكوميون.

لذلك، فإن كل من يتخلى عن المعركة لا نقول له : "خائن" بالمعنى الذي ساد في فترات ماضية، لكنه خائن بمعنى أنه يخون نفسه، يخون ضميره، يخون أبناءه، يخون وطنه. فالوطن في وضع صعب، وهو في حاجة إلى وقفة حقيقية لكل مكونات هذه الأمة وعلى رأسها العمال الذين نرفض أن يتباكوا وأن يستسلموا. بل نطلب أن يتماسكوا وأن يصطفوا صفا واحدا وفي شجاعة، ونحن واثقون أن الشجاعة ستنتصر، فالجبن قد ترتفع رايته أحيانا لكنها سرعان ما تسقط. ولابد أن تعود الروح لهذه الأمة التي لا شك أنها استسلمت لسبات بفعل الظروف والشروط التي مرت بها بلادنا.

أقول للجميع : موعدنا جميعا يوم 5 يونيو 1996.

جريدة الاتحاد الاشتراكي
1 يونيو 1996
حاوره : حسن نجمي

هـذا خيـارنـا..

3 يونيو 1996

بعد ساعات على إعلان الإضراب الوطني العام الإنذاري الذي دعت له المركزيتان النقابيتان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اقتحمنا على المناضل محمد نوبير الأموي، الكاتب العام لهذه الأخيرة، مكتبه في غمرة التعبئة المركزية لإنجاح القرار النضالي وكسب رهانه.

وهكذا بين لجنة التوجيهات والفاكسات والتليفونات واتصالات الفروع وحركة أطر المركزية النقابية، تمكنا من انتزاع الحوار الذي يوضح فيه الأخ الأموي إطار القرار النضالي الإنذاري بكل صراحة.

□ *النشرة : لن نسألك، بطبيعة الحال، عن الأسباب ودواعي اتخاذ قرار الإضراب العام الوطني، فهي أسباب معروفة لدى الجميع، كل في موقعه، وطنيا ودوليا. ولكن نبدأ بالسؤال عن معنى الإضراب العام الآن ؟*

■ **نوبير الأموي** : كان الأجذر أن تسأل : لماذا لم يتم اتخاذ هذا القرار منذ شهور؟

الآن لأننا استنفذنا كل الوسائل المشروعة لحمل الحكومة على الاستجابة للمطالب وفتح مفاوضات جادة للوفاء بالتزاماتها السابقة...

لقد كانت هناك التزامات قاطعة لتنظيم المفاوضات والنظر في الوضعية الاجتماعية منذ سنتين، أي منذ تحمل السيد عبد اللطيف الفيلالي مسؤولية الوزارة الأولى، وهي التزامات تم التأكيد عليها خلال السنة الماضية عندما تلقينا وعدا بالاجتماع بنا في نهاية السنة على أكثر تقدير... وجاء التزام جديد في الأسبوع الأول من أبريل الماضي يعد بعقد لقاء معنا تتم استشارتنا خلاله حول مشروع القانون المالي على أمل أن تعمل الحكومة على تحسين أجور الشغيلة وعموم الموظفين والمستخدمين... إلا أنه لا الاجتماعات تمت ولا الحكومة أوفت بالتزاماتها.

وجـــاء القانون المالي الذي لم يتم فيه أخذ وجهة نظرنا ولا مطالبنا بعيـــن الاعتبار.. انتهى الأسبوع الأول من شهر ماي الذي اعتبرناه أسبوعا حاسـما سـيبين ما إذا كانت الدولة عازمة على التجاوب مع مطالبنا أم لا. الأسـبوع الثاني كان أسبوعا استثنائيا لتزامنه مع الزيارة الملكية إلى فرنسا. وهكـذا لم يبق أمامنا إلا الأسبوع الأول من شهر يونيه، فتقرر لتنفيذ القرار يوم الخامس منه كما تعلمون.

□ *مع ذلك فإن هناك من يحاول ترديد المعزوفة القديمة بربط قرار الإضراب العام بالاستحقاقات الانتخابية المرتقبة، أي بالقول بأن الإضراب العام إضراب سياسي. فما ردكم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب على هذا؟*

■ شخصيا أنا لم أسمع بذلك حتى الآن وأستبعد أن يقدم أي كان على ترويج هذه المعزوفة القديمة كما قلت، سواء بالنسبة للدولة أو لغيرها.

فمنذ سنتين عندما أقدمنا على الإضراب العام في فبراير 94 لم يكن هناك انتخابات ولا يحزنون. ومن جهة أخرى فإضراب 25 فبراير إضراب مؤجل.

والنتيجة كانت هزيلة في المفاوضات آنذاك في مايو 94 وما التزمت به الحكومة لم تف به...

وحتى على فرض أن هناك استحقاقات سياسية معلن عنها، فإن تاريخها لم يحدد بعد... وحتى على فرض أنها ستكون في القريب أو على مسافة أبعد فهي ليست المرة الأولى التي تشكل مناسبة لخوض الكفاحات، بل إن أفضل مناسبة لخوض هذه الكفاحات، عادة في تاريخ النضال النقابي، هي مناسبات الاستحقاقات السياسية لأنها فرصة لإنزال القصاص.

والذين يخوضون إضرابات ك "محاديين" إزاء مثل هذه المناسبات، فإنما يفعلون ذلك بهدف صرف العديد من العمال عن معركة الديمقراطية.

لقد كانت هناك سابقة، وكان شبه اتهام لنا بالتشويش على الانتخابات سنة 1977 عندما قمنا بثاني إضراب عام في قطاع التعليم عشية انتخابات 3 يونيو. ولقد حضر سيناريو لقمعنا لكنه لم يتم لأن الحافز حقيقة لم يكن غير الدفاع عن المطالب، وكما تعلم فلقد أبعد رجال التعليم

من جراء ذلك، منذ ذلك التاريخ، من الإشراف على مكاتب التصويت خلال الانتخابات مع أن العادة جرت منذ 1960 على أن رجال التعليم هم الذين يشرفون على مراقبة العملية الانتخابية بهذه المكاتب. وفي كل الأحوال ف"السياسي" و"الاجتماعي" كلاهما يلبس الآخر. والمضمون السياسي ليس إلا اجتماعيا واقتصاديا. والجزاء عندما يقع بحزب حاكم في انتخابات ما، هو في ضوء سياسته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما أن النضال الاجتماعي له بعد سياسي. نحن نريد سياسة أخرى وهو بهذا المعنى إضراب سياسي.

□ *خلال إحدى ردوده أثناء الأسئلة الشفوية بالبرلمان بخصوص قرار الإضراب ذكر السيد وزير الداخلية بالاستحقاقات السياسية والدستورية المنتظرة، فهل يلمح بذلك إلى أن بإمكان تنفيذ القرار أن يعصف بهذه الاستحقاقات غير المحددة حتى الآن كما أسلفت؟ وما هو ال "Message" الرسالة التي يريد أن يوصلها إليكم في المركزيتين بتشديده على الهدوء والسكينة.. إلخ؟.*

■ إن الرسائل، حتى تكون مسؤولة، لا يمكن إلا أن تكون مكتوبة، لتتم دراستها والرد عليها كتابة وبمسؤولية كذلك.

لقد استمعت إلى رد السيد الوزير في غمرة انشغالات أخرى ولم أفهم من كلامه ما ذكرته، لا تلميحا ولا تصريحا. وإذا كنت قد فهمت إجابة السيد الوزير الذي كان – على العكس- مسؤولا ومهذبا في رده، فهذا يعني دعوة إلى الأخذ في الاعتبار آفاق التغيير الذي ينتظره المغاربة، خاصة على مستوى الإصلاح الدستوري والسياسي الذي سيشكل، إذا توفرت الإرادة الطيبة منعطفا آخر نحو الإجابة المستعصية لاسيما على مستوى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية.

فالإصلاح ليس هو أن يكون هناك مجلسان أو ثلاثة أو أن تكون هناك مؤسسة الجهة أولا تكون بقدر ما هو في جوهر الأشياء، توفر وطننا على مؤسسات ذات مصداقية من جهة، وقادرة من جهة ثانية على أن تخلق شروط الانعتاق والمشاركة الفعلية لجماهير شعبنا في التسيير وصنع القرار وفتح آفاق التنمية ومعالجة جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا...

إذن لم أفهم من جواب السيد وزير الدولة أن هناك تخوف ما من هذا الإضراب، بل أعتبره حقا مشروعا وهذا أمر إيجابي أكد عليه أكثر من مرة.

والواقع أن الدولة كلها بحكومتها وبكافة وزاراتها وأجهزتها تعترف بمشروعية المطالب النقابية التي لا تنازع فيها إلا بالتذرع بالصعوبات المالية... وعلى كل حال فنحن نتمنى أن تبقى السلطة أيضا ملتزمة للحياد وتتركنا نمارس حقنا. كما نتمنى أن تقدم الحكومة على تقديم الأجوبة الشافية على المطالب المطروحة والمتراكمة بما يسهم في تحسين أوضاع الشغيلة ماديا ومعنويا.

□ *ولكن ما معنى وصفكم للقرار بأنه إضراب وطني عام إنذاري ؟ هل معنى ذلك انكم – في حال عدم تحمل الحكومة لمسؤوليتها إزاء الملف الاجتماعي والمعركة التي تخوضونها– ستقدمون على خطوة أخرى مثل الانسحاب من المؤسسات كما أكدتم في إحدى كلماتكم التعبوية قبل أيام ؟*

■ ذلك قد يكون واردا في حالة ما إذا صعدت الدولة وحاولت تكسير الإضراب أو منعنا من ممارسة حقنا المشروع في الاحتجاج... ولكل مقام مقال... والحديث عما بعد تنفيذ القرار سابق لأوانه.

□ *قلت في التجمع التعبوي بالبيضاء قبل أيام : ما أخذ غضبا وبالحيل من أموال وثروات البلاد سيعود للأمة. هل تلمحون بذلك إلى ما تم تفويته من قطاعات عمومية باسم الخوصصة ؟*

■ هناك أسئلة جادة لا يمكن تجاهلها بخصوص ملكية الذين استفادوا من السياسات التي سارت فيها البلاد منذ عقود... هل هناك حدود لحماية الثروة الوطنية ؟ نحن نعيش ونعرف جميعا أن ثروتنا الوطنية التي هي ملك المجتمع بكامله– على اختلاف فئاته وطبقاته – مستباحة للرأسمال والخواص والأجانب.

بالطبع فالكل يعلم أن مؤسسات فوتت في شروط غير واضحة ومشبوهة، ومن حقنا أن نتحفظ ولدينا أكثر من مرتكز لتحفظنا. فمن جهة نحن كمغاربة، لم نستفت في العديد من القرارات الاقتصادية والاجتماعية

... ففي البلدان التي تعتمد الدولة المغربية بعض قوانينها وسياستها نموذجا وتعتبرها مرجعا، كلما تعلق الأمر بقرارات تهم قضايا اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية مهمة يتم استفتاء الأمة بشأنها..

على مستوى آخر، وبخصوص المؤسسات التي يتم تمرير التفويتات بواسطتها، فهناك اتفاق شبه عام على أن إنشاءها شابه غش وتدليس. وأتذكر تصريحات العديد من زعماء الأحزاب المغربية، بمن فيهم بعض زعماء "الأغلبية" الذين احتجوا ونددوا وأكدوا أنه لم تكن هناك شفافية ولا حياد ولا يحزنون ولم يسكتوا إلا بعد إرضائهم من خلال، الثلث الناجي".

إذن هناك إجماع في هذا الشأن وبالتالي فإنه لا يحق لمؤسسات من هذا القبيل أن تتخذ قرارات تفقر الفقراء و"تزيد الشحمة في ظهر المعلوف، وترهن مصير البلاد.

□ *علاقة بهذه النقطة، هل هذا هو عمق إشارتك في كلمتك قبل أيام إلى أن القرارات التي تصدر عن حكومة غير شرعية هي قرارات لا شرعية؟*

■ الحكومات غير الديمقراطية هي حكومات غير شرعية، لأنها حكومات ليست نابعة من صناديق الاقتراع والقرارات التي تتخذها فيها غبن أو تدليس أو إكراه أو أنها ضد ثوابت وتوجهات البلاد وضد مصالح المجتمع ومصالح المواطنين وبنفس المنطق وبنفس الشرعية التي فوتت بها أو وقع تزاوج فيها، يجب أن تتم مراجعتها، ويمكن أن أعطي أمثلة بالعشرات على سبيل العد لا الحصر، على أن هناك تجاوزات وامتيازات بغير وجه الحق "لا ليونيز" نموذجا وهي ليست الاولى، العديد من الأراضي والرخص والامتيازات والمؤسسات. إنما نسجل هذا الموقف للتاريخ لأن للتاريخ كلمته.

□ *عهدنا في الخطاب الحكومي ما أسميته أمام المجلس الوطني بالبكائيات في إشارة لتذرع الحكومة باستمرار بالصعوبات الظرفية والصعوبات المالية إلخ.*

وفي كلمتك بتجمع البيضاء أكدت أن بوسع الحكومة أن توفر الشغل لنصف مليون عاطل وتوفير 500 ألف وحدة سكنية سنويا وتوفير الخدمات الضرورية للمغاربة... كيف يمكن تحقيق ذلك خاصة وأن تقارير العديد من الخبراء. بمن فيهم الخبراء الدوليون يكادوا يجمعون على كارثية الوضع في البلاد وصعوبة تجاوزه.

■ أولا عن الشطر الأخير من السؤال، فإني أتحفظ، جملة وتفصيلا من كل ما ينشر بدافع أو آخر، خارج بلادنا.

فبالملموس والتجربة تأكدنا أن هناك أكثر من جهة تضخم وقتما تريد أن تضخم الأشياء وتحجم أو تستصغر الأمور عندما ترى مصلحة لها في ذلك.

ولكن أنا أنطلق من واقعنا الملموس، فإذا قلت أنه بإمكان الحكومة أن.. وأن... وأن... فهذا يتطلب أن تكون فعلا حكومة قوية وحكومة ديمقراطية ومتجاوبة مع طموحات الشعب المغربي.

ولو أخذنا الصين مثالا للمقارنة بمستواها الديمغرافي وساكنتها التي تتجاوز المليار و50 مليون نسمة، أو الهند مثلا آخر، لقلنا أن بإمكاننا في المغرب أن نكون في مستوى بعض البلدان الأوروبية... فنحن لنا إمكانياتنا... بإمكان المغرب أن يتسع لمائة مليون ساكن وأن يوفر الشغل لجميع العاطلين وأن ينجز من المشاريع الاجتماعية الكثير مما هو في حاجة إليه.

بإمكاننا سنويا أن نشق آلاف الكيلومترات على مستوى الطرق، بإمكاننا أن نقيم مآت الجسور وأن نشيد آلاف المدارس والعديد من الكليات.

نعم بإمكاننا كل ذلك، لكن كل ذلك متوقف على توفير شروط أساسية، منها ما هو مؤسساتي وسياسي ومنها ما هو نفسي وثقافي. فالإنتاج والإنتاجية ليسا عملية تنظيم عقلاني وتمويل وحسب، ولكن أيضا مشاركة واستقرار وحماس يحث المواطنين، من خلال منظماتهم ويحفزهم على الالتزام والاضطلاع بواجبهم إزاء البناء الوطني، مثلما أن الاستهلاك نفسه، كما وكيفا، هو ثقافة أيضا...

والثقافي مغيب لأن المجتمع مهمش في أغلبه، ومنظماته السياسية والاجتماعية والثقافية، لذلك لا تشارك في التأطير كما يجب ولا في التسيير.

إذن الأمر يتوقف على خلق شروط تعبئة حقيقية لمواجهة التحديات، سواء منها الداخلية الذاتية التي تواجهنا كمجتمع ما يزال يبحث عن طريق للاستقرار والتنمية والتطور، (وهي مسؤوليتنا ولا ينبغي أن نلقي على الآخر غربا أو شرقا، مؤسسات دولية أو جهات معادية لنا)، أو الخارجية منها التي لا يمكن إلا أن تكون حافزا لنا لمواجهتها بما يلزم من شد الحزام واتباع نمط من الإنتاج بأن ننتج ما نستهلك ونستهلك ما ننتج دون أن يعني ذلك في كل الأحوال الدعوة للقناعة لأني لست قنوعا، ولأن القناعة هي صفة للكلاب وليست صفة للبشر.

□ *على ذكر التشغيل والمعطلين يلاحظ أن ملفكم المطلبي لا يتضمن فقط مطالب الفئات والقطاعات المنخرطة في صفوف مركزيتكم، بل تطالبون كذلك بإحداث صندوق وطني لمساعدة العاطلين.. هل تعتبرون من مسؤولياتكم كذلك الدفاع عن مواطنين غير منخرطين في صفوف مركزيتكم ؟.*

■ نعم... هذا خيارنا منذ البداية، ولو أردنا أن ندافع عن منخرطينا فقط، لما أسسنا نقابة، واكتفينا فحسب بجمعية. نحن كطبقة عاملة نأخذ بعين الاعتبار كذلك الطبقة الأقل حظا في دخلها، وبالإمكان أن نتحمل- كما تحملنا كعمال منذ عقود- تضحيات من أجل تنمية البلاد واستكمال بنائها الاقتصادي ومؤسساتها الاجتماعية، وأيضا من أجل توفير الفرص لمن لا دخل لهم أو لذوي الدخل المحدود.

فنحن، ضمنيا وصراحة، طالبنا ونطالب بالتوزيع العادل لثمرات الإنتاج، وعلى مجموع الساكنة المغربية. وبالطبع، سنعطي المثال غدا إذا توصلنا إلى توافق وطني حقيقي في هذا المجال، فنكتفي بما هو في الممكن، لكن من أجل أن يعيش غيرنا ممن لا فرص لهم للعيش، وذلك ترجمة للماثور الإسلامي وللطرح العمري في العدالة الاجتماعية على أساس "كل حسب عمله ولكل حسب حاجته"، ومن هنا، أيضا، كان شعارنا

منذ سنة : لمواجهة التحديات، لابد أن تعتمد السياسة الوطنية الحد من الفوارق المستفحلة بين الطبقات الاجتماعية. ففي المعدل، حتى بالنسبة للدول والمجتمعات الصناعية ذات الدخل الوفير، لا يوجد أكثر من 6/1 إلى 7/1 من الفوارق. فالأجور من 1 إلى 7 بنسب متقاربة. فلا نجد في هرم الأجور : الوزراء، لا المديرين العامين، ولا بعض رجال الأعمال.. ولكن نجد بعض التقنيين، وبعض الباحثين، وبعض السينمائيين، وبعض رجال الإعلام.. وأتذكر أنه منذ سنتين كانت هناك مقارنة بين أجور رؤساء الحكومات الفرنسية وبين بعض المخرجين والمذيعين التلفزيونيين.

□ *التوزيع العادل للثروات وتقليص الهوة بين الأجور العليا والدنيا أمر مرتبط بالميزانية. وميزانية هذه السنة لا تتضمن ما يمكن أن يبعث على الاطمئنان سواء بالنسبة لمناصب الشغل أو الاعتمادات المرصودة لتحسين الأجور. ومع ذلك فالمسؤولون يلمحون بإمكان تلبية بعض المطالب خارج إطار الميزانية. هل يمكن ذلك ؟ وكيف ؟*

■ أولا : هناك ميزانية استثنائية. وثانيا : الدولة، لابد أن يكون لديها احتياط : ولهذا، نقول بإمكان الدولة أن تحل مجموعة من المشاكل : فهو احتياط للكوارث لا قدر الله. ومن جهة أخرى، حسب ما فهمت من السيد الوزير الأول أن هناك جهدا يبذل لمعالجة مديونية المغرب التي أصبحت تستنزف حوالي ثلث الميزانية، والأمر كان مطروحا على نادي باريس ونادي لندن. وبالطبع، الصعوبة تتمثل في أن أعضاء النادي يجب أن يجمعوا كلهم على تخفيف أو تأجيل أداء تلك الديون. فالدولة لا شك، كانت تعمل جهدها للحد من فاتورات الأداءات المستحقة عليها من الأبناك الدولية. ومن جهة أخرى "يوتيكم الله من حيث لا تعلمون"، "إنما الأعمال بالنيات"، لماذا هم دائما متشائمون ؟ يجب أن يكونوا متفائلين . وأعتقد أن هناك موارد أخرى متعلقة بسياسة الدولة تجاه المتملصين من أداء الضرائب. فأول شيء لابد من تسجيله وتثمينه هو عزم الحكومة الحالية على محاربة التملص الضريبي، الشيء الذي قد يوفر دخلا كبيرا، هذا إجراء أول. والإجراء الثاني هو الحرص على الأداء بالفواتير، لأن السوق السوداء لا يروج فقط فيها ما يهرب من السلع، ولكن كذلك يروج فيها

جزء كبير وهام من المنتوج الوطني. وهو غلاف كبير يمكن أن يصل إلى ما بين 30% و 50% من منتوج بعض المؤسسات الوطنية في السوق الداخلية..

□ *في معرض جوابك على هذا السؤال، أثرت مسألة المديونية، وفي كلمتك قبل أيام نبهت إلى حل شبه سحري للمديونية، حينها دعوت الدائنين إلى أن يأخذوا أموالهم من البنوك الأجنبية حيث أودعها المهربون. عمليا، هل يمكن الالتجاء إلى هذه الطريقة لتصفية هذا المشكل الذي يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد ؟.*

■ أولا : هناك شبه قناعة لدى العديد من المعنيين والمختصين والاقتصاديين ورجال المال ورجال الدولة، أن هناك أموالا للعديد من المغاربة مهربة. والأمر ليس فقط مقصورا على المغاربة والمغرب، فللجزائر أموال مهربة وكذلك لمصر.. وفي "معر ض الكتاب" في السنة الماضية، كان الأستاذ محمد حسنين هيكل قد أعطى أرقاما بحجم الأموال المهربة التي هي أكبر بكثير من ديون مصر الكبيرة. إذا كان الأمر كذلك، فعادة ما تصبح تلك الأموال المهربة ورقة ضغط أيضا على المهربين.

وسواء تعلق الأمر بمن هربوا أموالهم أو تعلق الأمر بمن أساءوا التسيير في العديد من المؤسسات... وبتسامح إنساني ومن روح رسالة نبينا وديننا الحنيف، مستعدون لأن نطوي صفحة ذلك إذا توفرت فعلا شروط الاستقرار والاطمئنان والأمن... وهنا سيتضح الحد الفاصل بين الوطنية الحقيقية اليوم التي تفرض على أي مغربي أن يستثمر أمواله داخل المغرب، ولو كانت هناك فرص أفضل للاستثمار خارج البلاد، وبعيدا عن أي إكراه وبعيدا عن أي تهديد، بل يجب أن تكون قناعة رأسماليينا أن يكتفوا بالربح المعقول والضروري لعيشهم من جهة، ومن جهة أخرى لإعادة استثمار أرباحهم، بعيدا عن أي جشع. وأعتبر هذا سلوكا نابعا من تربية سياسية وأخلاقية ودينية.

وبعيدا عن أي استغلال لهذه الظواهر السلبية التي تراكمت لأسباب كثيرة، أعتقد أن وجود ودائع مالية في الخارج للعديد من المغاربة لا يشرف المغرب ولا أي مغربي، بل قد توظف ضدنا أيضا. هناك من الاقتصاديين من يقول، إن كل الأموال المودعة من الصعب أن تعود.

نحن نقول من الممكن أن تعود. والدليل هو أن هناك أموالا كثيرة للعديد من الرجالات والشخصيات الاعتبارية كانت موضوع ائتمان في البنوك الأوروبية ثم أعيدت فيما بعد للدولة أو لذوي الحقوق من عائلاتهم أو الأبناك الداخلية...

هناك قابلية لتصديق كل الإشاعات، وأنا أربا بنفسي أن أكون بوقا من أبواق الذين يرددون هذه الإشاعات، ولكن هناك، أيضا مجلات وجرائد نشرت مالا نأخذه إلا بعين الاعتبار. كما أن العديد من رجالات المال لا يكذبون ما يروج.

□ نعود إلى المرحلة التي سبقت بقليل الإعلان عن قرار الإضراب الإنذاري العام، لقد قمتم بعقد لقاءات مع الأحزاب الوطنية الديمقراطية...موضوع اللقاءات هل هو فقط للإخبار أم للتشاور حول الوضعية وظروفها ؟

■ لقد قلتها بصوت عال. الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقابة عمالية مستقلة عن جميع الأحزاب وجميع الأطراف الأخرى من أرباب العمل والدولة.. وقرارنا كان وسيظل ملكنا. وبالطبع، نحن نعتبر أنفسنا جزءا من القوى الديمقراطية وأن هناك امتدادات.

منذ التأسيس، قرارنا هو قرارنا وليس مستوحى من أية جهة من الجهات، وقد قلت في المجلس الوطني الأخير، إنه لا وصاية لأحد على الكونفدرالية. وهذه حقيقة الأشياء فعلا. أما فيما يخص الإخبار، فمنذ 8 ماي، كنا بعثنا بمذكرات لجميع الأحزاب، نظرا لكون التنسيق فرض نفسه فيما يخص هذه المعركة. ولم نبعثها باسم الكونفدرالية وحدها، بل بمعية الاتحاد العام للشغالين.

□ ليس بعث المذكرة وحدها، بل اتخذتم قرار الإضراب العام مع الاتحاد العام للشغالين، ماذا عن علاقة الكونفدرالية بالاتحاد العام، وهل هناك تطابق تام في المواقف ؟

■ بالنسبة لعلاقتنا مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نحن نتفق وقد نختلف، ونختلف وقد نتفق. العلاقة بيننا طيبة، وليس معنى هذا ان هناك

تنسيقا وحدويا في كل شيء. هناك مواقف قد نختلف فيها حسب طبيعة الظروف، وفيما يخص إضراب 5 يونيو نحن متفقون عليه. وبالطبع، هناك من يريد التشويش علينا وفك العمل الوحدوي بيننا، ونتمنى أن يتسع هذا العمل ليشمل باقي النقابات العمالية الصديقة.

□ تم تأجيل الإضراب العام السابق بتدخل حلفائكم من الأحزاب السياسية الديمقراطية.. ألا يمكن أن يتكرر هذا التدخل مرة أخرى، أم أن القرار لا راد له كما أكدت ذلك قبل أيام ؟

■ في الحقيقة، ليس تدخل إخوتنا في الأحزاب الديمقراطية وحده، بل كان أيضا مسعى رسمي ربما لم يعلن عنه. بالنسبة إلينا، لابد أن نأخذ نصائح إخوتنا وآرائهم بعين الاعتبار. الأمر مختلف، لأن التأجيل آنذاك كان بعد التزام بفتح حوار حقيقي، وكان هناك أيضا منع حكومي، وكان استياء عميق للموقف الحكومي أثير في البرلمان، ثم كانت ملامح ردود الفعل خارجة عن الهدف الذي حددناه، حيث بدأ تجييش العديد من المدن. كما كنا زمنيا نعيش شهر رمضان المبارك.

نحن لسنا منغلقين، ولسنا دوغمائيين ولسنا سجناء أنفسنا. لحد الساعة الموعد هو الموعد، هو 5 يونيو، ليس هناك ما يجعلنا نتراجع. لكن ما هو الهدف من الإضراب ؟ ليس هو الحوار أو التفاوض من أجل التفاوض، إنه الوصول إلى انتزاع مكاسب وتحصين مكاسب. فإذا تحقق الأمر فعلا، سيكون عملا لا مسؤولا تنفيذ قرار لم يعد هناك داع إليه. فنحن لم نتخذ القرار من أجل القرار، من أجل أن يكون ذلك اليوم يوم إضراب أو عطلة، فأيامنا مليئة بالعطل ! هناك ملف مطلبي، إذا وقعت الاستجابة له، سوف يؤجل فعلا قرار التنفيذ.

□ شددت في رسالتك إلى الوزير الأول قبل يومين على مسألة تعدد مراكز القرار والتوجيه في الحكومة، الشيء الذي يشيع نوعا من اللبس حول المخاطب. فإلى ماذا يعزى هذا في اعتبار الكونفدرالية ؟

■ يبدو أن الوزير الأول عاجز عن اتخاذ القرار، مثلما هو عليه أمر العديد من الوزراء الذين يلتزمون بالاستجابة للعديد من المطالب، ثم

يواجهون ب "فيتو" وزير المالية. فوزير المالية في هذه الحكومة لما كان وزيرا للأشغال العمومية هو نفسه تبنى العديد من المطالب واصطدم بوزير المالية السابق. لكن عندما أصبح وزيرا للمالية كان عليه أن يعطي الأولوية لما كان هو نفسه مقتنعا به بالنسبة للعديد من المستخدمين والموظفين التابعين لوزارته. في الحقيقة هناك تعدد المخاطبين، نحن نريد مخاطبا وحيدا هو الحكومة ككل، وليس وزيرا محدودة صلاحيته أو متوقف قراره على هذا الوزير أو ذاك. فحتى الوزراء غير وزراء المالية الذين يتفهمون بعض المطالب يعلقون الاستجابة على تبني الحكومة، وعلى الخصوص وزير المالية، لأنه صاحب "الشكارة".

□ *ماذا تقصدون في كلمتكم في التجمع التعبوي الأخير بالدار البيضاء بأن الدولة والنخبة في البلاد مفصولة عن هموم الطبقة العاملة وعن هموم المجتمع ؟*

■ تفسير الواضحات من المفضحات... هذا الكلام واضح. فالذين يعيشون في أبراجهم، في فيلاتهم، في ضيعاتهم وبعض البيروقراطيين وبعض التقنوقراط الذين يضربون أخماسا في أسداس ثم يرسمون لوحة المغرب مرة زاهية حسب مزاجهم، مرة يسودون المنظر. في الحقيقة، هناك من هؤلاء من تسألهم عن ثمن كيلو واحد من اللحم أو سعر الكهرباء أو البنزين، لا يعرفون كيف يجيبونك، لأنهم لا يذهبون إلى السوق ولا يفتقدون درهما من جيوبهم. هناك فعلا نخبة مفصولة وهؤلاء هم الذين وصفتهم في أحد الاستجوابات السابقة بأنهم أجانب في البلاد، في ثقافتهم ونمط استهلاكهم ونمط عيشهم، وحتى بعض المغاربة الذين يتحدثون لغتنا والذين استفادوا...

أنت عندما تطلع على مستوى الأجور للعديد من الفئات العاملة ومن ذوي الدخول المحدودة، لابد أن تتساءل، بل تصاب بالرعب، في ما يكفي ذلك الدخل ؟

أنا عادة، عندما أكون في اجتماع مع العمال، أسألهم : كم دخلكم ؟ ماذا يوفر لكم ؟ كيف تؤدون ثمن الكراء ؟... تصور أن بعض العمال لا يأكلون اللحم إلا مرة واحدة أو أقل في الأسبوع، وقد لا يتجاوز نصف

كيلو. وفي البادية، هناك من لا يأكله إطلاقا، بل هناك من الفلاحين من يذهب للسوق بديك "بلدي" ليبيعه ويشتري نصف كيلو من الدجاج الرومي.

هناك من يعيش على الخبز والشاي إن وجده، وهناك من يظل اليوم، هو وأبناؤه دون غذاء... إنه واقع مرعب.

□ *حوالي عقدين، ومنذ تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأنتم تتعاملون مع مثل هذه الحكومات... دائما تتلقون وعودا بدون أن تتحقق هل ما زلتم تأملون خيرا من مثل هذه الحكومات ؟ وهل أنتم مرتاحون لقراركم الأخير ؟*

■ مرتاحون كل الارتياح، لأنه فرض نفسه، بعد أن استنفذنا كل الوسائل، وبثقة وبثبات وبهدوء، سوف نمضي في تنفيذه. ومن جهة أخرى، نحن لا نفقد الأمل من المغاربة كيفما كانوا حاكمين أو محكومين... دائما، نحن نأمل خيرا.

جريدة النشرة عدد 68
بتاريخ 09/03 يونيو 1996
حاوره محمد حفيظ – أحمد ويحمان

17 يونيو 1996

□ ***مغرب اليوم : كيف تسيرون أمور نقابتكم وكيف تتدبرون شؤونها اليومية ؟***

■ **نوبير الأموي :** في الظروف العادية هناك جيش من المسؤولين النقابيين في كل مستويات التنظيم العمودي والأفقي، وهناك المئات من الأطر المسؤولة على المستوى الجهوي وعلى المستوى الوطني، وهناك أجهزة تتبلور قراراتها من خلال نقاش أخوي ديمقراطي ثم تتابع ترجمة القرارات إلى حيز الإنجاز. على المستوى المركزي، هناك مجموعة من الدوائر فيها مناضلون عديدون صباح مساء، وفي العديد من الأحيان ليل نهار. هناك عمل يومي نضالي، ولكنه في العمق ذو طابع إداري، يتعلق الأمر بكل جديد في مجاله ومتابعته على مستوى الشعب والفعاليات العاملة. فالجديد دائما موجود وعلى الخصوص في بعض المجالات مثل النزاعات، فهناك دائرة مختصة مطالبة بالحوار والتدخل العاجل سواء على المستوى المركزي مع الأجهزة والأطراف المعنية : حكومة وأرباب عمل، وهناك النشاط المستمر للدوائر سواء تعلق الأمر بالمتابعة أو تعلق بسير الأنشطة. إذا في الظروف العادية الأمر يكون عاديا، لكن في الظروف الاستثنائية، وهي الغالبة بحكم الحصار وبحكم القمع الذي نعيش في فضائه منذ التأسيس إلى اليوم، وبالرغم من محدودية إمكانياتنا المادية والبشرية، تمكنا من التكيف مع وضع استثنائي يمكن القول إنه ما زال سائدا بنسبة 80%.

□ *هل يعني ذلك أنكم تتمتعون بعطلات وأن أسركم تعيش معكم بارتياح ؟*

■ لا، ليست هناك فترة راحة أو عطل بالنسبة لأهم الإطارات النقابية، لا عطل أسبوعية ولا عطل سنوية ولا ظروف عادية ملائمة لمتطلبات أسر

النقابيين، بل إن النقابيين عادة ما يكونوا مستهدفين، ليس بسبب نشاطهم النقابي، وليس على مستوى أدائهم اليومي، ولكن أيضا بتكثيف الضغط عليهم على كل المستويات المهنية والعائلية. من المعلوم أننا نعاني أيضا من نقص العديد من الوسائل المادية كالمقرات والمتفرغين للعمل النقابي ووسائل التنقل والاتصال، وانكبابنا بالأساس على تضامننا الداخلي وعلى اشتراكات أعضائنا، وعادة ما يكون النقابي متعدد المهام، فهو حاضر وطنيا وحاضر على المستوى القطاعي، وحاضر على مستوى مؤسسته.

ومن هنا فنشاطه النقابي يلازمه على امتداد اليوم بكامله، هناك صعوبات وحساسية ولكن بجهد يأخذ بعين الاعتبار أولويات المهام المطروحة، وبتضحية تصل إلى ما يشبه التصوف النقابي تهون العديد من المصائب وتهون العديد من العقبات.

□ *ما هي إمكاناتكم المالية ؟ مصادرها ؟ طرق تدبيرها ؟ وكيف تنظرون إلى هذه المسألة مستقبلا ؟*

■ مما هو مكتسب للحركة النقابية العالمية هو أن أغلب الدساتير الديمقراطية في كافة البلدان تنص على الحق النقابي وعلى العديد من الحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة، وأيضا تنيط بالنقابات والأحزاب مهمة تأطير المواطنين وتأطير الشغيلة، وتحمي النقابات أيضا حتى تحافظ على استقلالية قرارها لا من الحكومات ولا من أرباب العمل ولا أيضا من باقي القوى السياسية والاجتماعية. وعلى الخصوص عندما يتعلق الأمر بأهم حق الذي هو التعددية النقابية، فمن أول دستور إلى آخر تعديل دستوري حافظ الدستور المغربي على هذا الحق، لكن للأسف بالرغم من ظاهرة التعددية التي لم تخف خلفياتها في الستينات ولا تخفي أبعادها في التسعينات، فقد ظلت الحكومة تعامل النقابات غير الموالية لها معاملة سلبية، لا تقف عند التضييق على أنشطتها، ولا حرمانها من العديد من الحقوق التي من المفروض أن تتمتع بها إسوة بباقي النقابات الأخرى حيث لا مجال لتأويل النصوص القانونية.

□ *هل سبق أن طرحتم آليات عمل مع الحكومة لتنظيم التمثيلية النقابية على مستوى المؤتمرات الدولية ؟*

■ لقد ذكرت الوزير الأول في ملاحظة وجهتها له أثناء جلسة العمل يوم 3 يونيو بأن الحكومة التي تختار بنفسها من يمثل العمال وتقصي من تشاء لا حق لها في ذلك إطلاقا، وذكرته باعتباره الديبلوماسي الخبير بالنصوص التي تنظم آليات التعامل إن على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني حيث تستعمل فقرة موحدة. فالتعامل يكون مع النقابات الأكثر تمثيلية، والنقابات الأكثر تمثيلية إن على المستوى الوطني إذا تعلق الأمر بمفاوضة جماعية على المستوى الوطني، وإن على المستوى القطاعي أو على مستوى المؤسسة. ومن هنا فالنقابات التي لا تمثيلية شاملة لها على المستوى القطاعي، غير متواجدة في المؤسسات، لا حق لها أيضا في التفاوض. ونفس الشيء عندما يقع كذلك انتداب النقابات للمؤتمرات الدولية. فالنقابات هي التي عليها أن تختار ممثليها والحكومة ملزمة بأن تستشير جميع النقابات. وهنا أيضا يظهر وجه آخر للميز الذي تمارسه الحكومة المغربية في تعاملها مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي هي على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي وعلى المستوى المحلي من أهم النقابات، بل إنها تتصدر التمثيلية دون منازع وبشهادتهم، بالرغم من الحصار المضروب عليها.

□ *نود أن نعرف طبيعة المساعدات التي تتلقاها النقابة من الدولة ؟*

■ جانب المساعدات يتعلق بالمقرات وبالمنح، إن على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، وبأندية العمل، وبالمنقطعين لفائدة العمل النقابي، وهو حق تتمتع به بعض النقابات الموالية للحكومة. وباستثناء بعض نقاباتنا التي لها منقطعون، فالعديد من النقابات بالرغم من تمثيليتها الواسعة لم تتمتع ولا تتمتع بأية مساعدة بالرغم من قرار جلالة الملك منذ سنة 1987 برصد ميزانية خاصة لمساعدة الأحزاب والنقابات والصحافة الوطنية.

□ *ألم يقع التزام بتقديم مبلغ 20 مليون درهم يوزع على النقابات ؟*

■ بالفعل وقع التزام بهذا في حوار 94 وتم جمع حاشد لجميع النقابات العمالية بدون استثناء، وأعلن وزير الدولة في الداخلية ووزير التشغيل ليلة

افتتاح دورة البرلمان لخريف 1994 بأن هذا الالتزام سيبرمج، بل أعلن حتى عن الرقم الذي هو 20 مليون درهم سيوزع على النقابات حسب تمثيليتها، وحسب منخرطيها. لكن بحكم موقفنا العام من التناوب، وإن كان لا يعنينا نقابيا باعتبارنا غير مدعوين للمشاركة في الحكومة، فقد كان يعنينا سياسيا بحكم أن العديد من أطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ملتزمون في العديد من الأحزاب، لهذا وقع حجب أو تجميع هذه المساعدة التي تبقى دينا على الحكومة. وبالنسبة إلينا عليها دين منذ تأسيسنا لأننا ولدنا بتمثيلية ولم نأت بقرار من أية جهة كانت. فقد كنا كنقابيين نمارس نشاطنا على مستوى العديد من القطاعات، وما الإعلان عن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا إقرار بواقع كان موجودا منذ الستينات.

□ *ولكن لم تقولوا لنا بعد كيف تتدبرون أمور حاجياتكم المالية ؟*

■ نتدبر حاجياتنا بالاعتماد على أنفسنا ومساعدة بعضنا البعض. وبالطبع فقد امتحنا في هذا بعد شهور من الإعلان عن تأسيس منظمتنا حيث ووجهنا بعملية قمع شرسة ذات أبعاد فاشية إثر إضراب 30 مارس الوطني وإثر إضرابات 9-10-11 أبريل 1979، وتمكنا من أن نقتسم مداخيلنا وأن ننظم عملية تضامن كمساعدة لأغلب إخواننا الذين كانوا مطرودين، وظل هذا العرف مستمرا بالنسبة للعديد من القطاعات بالرغم من تزايد دور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونموها العددي وتعدد أنشطتها داخليا وخارجيا، فإنها كذلك فرضت المزيد من التضحيات وبالطبع تبقى مواردنا القارة هي انخراطات مناضلينا وأيضا مشاهرتهم الشهرية وتضامنهم الداخلي.

□ *في افتتاح مؤتمر البنكيين الأول تحدثتم عن فكرة التحديث النقابي وهذا الكلام أثار العديد من المهتمين، ماذا تقصدون بهذه الفكرة ؟*

■ النقابة العمالية مطالبة اليوم في عصرنا بمراجعة دورية لآلية عملها، لأنها في حقل يتطور بصورة متسارعة، حقل رجال الأعمال، وحقل التكنولوجيا، وحقل الإدارة، وحقل القرارات السريعة التي لا تنتظر. وما كنت أود قوله لإخوتي البنكيين، ولم يكن الوقت يسمح بذلك، هو أنهم في

تعامل يومي، وفي علاقة مهنية مع إحدى أهم الفئات الاجتماعية الأكثر ذكاء واستجابة للمتغيرات على المستوى التنظيمي.

□ *ما الذي تقصدونه بالفئات الأكثر ذكاء ؟*

■ كيف تريدون أن يتعامل النقابي مع أرباب العمل، هل بالعضلات ؟ يجب أن يكون النقابي متعلما ومتوفرا على تكوين عصري ليستطيع أن يتحاور مع رب العمل في حقل المال ورجال الأعمال والماليين والبنكيين.

وكان بودي أن أسرد رواية أستحضرها عمدة "مدريد" في السنة الماضية في مؤتمر الاتحاد العام الإسباني وهو خطيب مفوه وسياسي مثقف، إذ ذكرنا جميعا بسؤال طرحه الرئيس الكوبي "فيديل كاسترو" إلى جانب "سلفادرو أليندي" رئيس الشيلي، إذ كان الأمر يتعلق بتجمع حاشد أمام الجماهير بسنتياغو سنة 1972، آنذاك طرح كاسترو هذا السؤال : "من الأذكى، هل نحن العمال، الجماهير الشعبية أم خصومنا البرجوازيين من رجال الأعمال؟"، فصرخ الجميع بهتاف واحد "نحن الأذكى"، لكن جواب كاسترو كان على العكس، إذ قال : "لا إنه الآخر"، لم تستسغ الجموع هذا الرد الكاستروي، إذ هناك نظرة غريزية يختلط فيها الفكري بالسياسي بالأخلاقي. لكن الجماهير بعد سنة، وقد جاء الفاشيون في انقلاب دموي منظم من طرف المخابرات الأمريكية ومن شركة إ.تي.تي ليحشدوهم كمعارضين ومناضرين للرئيس الشرعي الذي قتل. وقد كان أحد أهم الرؤساء الذين قاتلوا دفاعا عن الشرعية، آنذاك تذكروا قولة كاسترو.

□ *ألا تخشون من اتهامكم كنقابيين بالترف الفكري، وهل حان وقته ؟*

■ أولا نحن لم نتبن العصرنة من باب الترف الفكري، إن هذا جاء كنتيجة لممارسة نضالية سابقة لعقود عرفنا فيها كل أشكال القمع، وقمنا بنقد ذاتي غير ما مرة، وبمراجعات فكرية، وخضنا فيها الصراع في كل الواجهات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما زلنا نخوض، وبالتالي كان العالم يتطور من حولنا بسرعة. واليوم عندما نعيد قراءة تاريخنا المعاصر لابد أن نستحضر - بأسف- العديد من التضحيات،

وكذلك بأسى عميق أخطاءنا التي لا مسؤولية لنا فيها، بل كان قدرا مكتوبا علينا أن تنخرط بلادنا بعد سنوات في صراع على السلطة. كان التحليل، وكان التوجيه مغلوطا ولم يستحضر قوة الآخر ولا استمراريته. وبالمناسبة لابد أن هم العديد من الوطنيين عشية الاستقلال هو أن يصبحوا رجال سلطة بدل رجال السلطات في العهد الاستعماري، وظل هذا الهدف مهيمنا لم تتضح تفاهته إلا بعدما بدا أن موقع السلطة الحقيقي ليس هو القرار الإداري بقدر ما هو التنظيم السياسي والاجتماعي وبلورة رؤيا للمستقبل.

□ *ولكن ألا ترون أن العديد من الأفكار التقليدية ما زالت مهيمنة ؟*

■ بالطبع إننا كتوجه فكري وسياسي واجتماعي في بلادنا استفدنا من العديد من الأدبيات الفكرية والسياسية الوطنية والأجنبية، وإن كان ذلك في الخلفية الثقافية. من جهة أخرى أيضا ظلت العديد من الأفكار التقليدية مهيمنة على أجيال، فكل ما يرمز إلى الآخر كان بالنسبة للبعض منفرا.

لكن عرفت العديد من المجتمعات ثورات اقتصادية وسياسية وتقنية وتكنولوجية متقدمة، وأصبحت اللغة اليوم هي لغة العلم والتقنية، وليست اللغة الصوتية. تغيرت العديد من الحقائق العلمية في متناول الكثيرين.

مفهوم ومشكل الحداثة ما يزال قائما، فبعضنا في مواجهة الآخر كان يتشبث بكل ما هو قديم إن على مستوى اللغة أو الأفكار أو العلاقات، مع أننا أمام إعصار جديد ليس وليد اليوم.

نعود إلى أن فكرة التحديث قد طرحت نفسها في القرن 19 ونعتقد أن المغرب كاد يفلت مما كان ينتظره بمبادرة السلطان مولاي الحسن الأول عندما أرسل بعثة إلى أوربا لاستلهام التقنية ونظم العمل، في نفس الوقت الذي كانت اليابان في عهد عائلة "آل ميجي" تمسك بالخيط المؤدي إلى التطور. لقد أضعنا هذه الفرصة ومرشحون لأن نضيعها مرة أخرى. من المؤسف حقا أنه الآن في سنوات التسعينات استحضر بعض رجالات فكرنا التربوي فلسفة "جون دي وي" وبفكره التربوي بمبادئ في المدرسة الأمريكية لكنهم هم أنفسهم يفكرون بذلك اليوم كرد على السياسة الأمريكية.

□ *يبدو أنكم تدعون إلى الحداثة والعصرية من تحت جلباب تقليدي ؟*

■ هذا الكلام ذكرني بنقاش لي مع أحد الإخوة الذي كان عضوا نقابيا نشيطا في مرحلة ما وعضوا حزبيا، ثم أصبح شيخا معمما. أتذكر ذلك في السبعينات مدى هذا النقاش وهو يؤاخذنا على توجهنا الفكري الاشتراكي العلمي، طرحت عليه سؤالا : "ألم يكن هو نفسه كذلك؟" ألم يكتب مرة مقالا في إحدى أهم المجلات الفكرية العربية الذائعة الصيت آنذاك يتحدى فيه قوى المحافظة والجمود، فأجاب أن الأمر كان كذلك، لكنه تاب (لاشك أنه كان هو أعرف بنفسه والاعتراف سيد الأدلة أنه كان وثنيا !). فقلت له "هذا قميص أوروبي، فلماذا تلبسه ؟ وهذه ربطة عنق أوروبية لماذا تتزين بها ؟ والآلة التي أخذتها هي من صنع أوروبي، فإذا ما سايرناك على مقولة مالك بن نبي" من أن الحضارة لا تخلقها منتجاتها" فعلينا أن نعود إلى لبس الجبة والقميص البلدي، وحتى الثوب علينا أن نتحفظ من أي ثوب مستورد، وبالتالي حتى أسلحتنا علينا أن نعود إلى السيوف ! بما أنه ليس في إمكاننا أن نصنع راجمة الصواريخ، وبالتالي إن كل المستوردات علينا أن ندمرها ونعود إلى عصور حجرية لنحافظ على هويتها." إن هذا الخلط التعسفي بين ما هو فكري نابع من قناعتنا، واتهامه بأنه مستورد، وبالتالي السقوط في كل ما هو مستورد، إن على المستوى الصناعي و التجاري أو الحضاري لأمر مذهل في خطابه !! ذكرته بأن مفتاح الثورة التكنولوجية اكتشفه أجدادنا العرب المسلمون من خلال المنهاج التجريبي في القرون الوسطى. وقبل ديكارت وهيغل كان ابن رشد الحلقة الواصلة وهو الذي كانت آنذاك إسبانيا تتهيأ لتشييد تمثال له في قرطبة في الوقت الذي كانت تجري فيه استعدادات لمنعه من الوجود في جامعاتنا واغتيال الفلسفة مرة أخرى. لكن مخاطبي ذاك كان سجين التزام مؤسف قادم فعلا إلى ضلال مبين. ولا يحسد على مآله اليوم.

□ *هل يفهم من كلامكم أنكم تدعون إلى تغيير الأشخاص في المواقع النقابية والإدارية ؟*

■ ما يزال هذا المشكل مطروحا إلى اليوم، كما ذكرت ذلك سابقا، ومن غير استطراد أهم المقاولات اليوم والشركات المتوسطة والعملاقة والصغيرة تراجع تنظيم نفسها كل خمس سنوات في المعدل. وأيا كان مديرها، ومهما كانت كفاءته، لا يظل على رأس مقاولة أو مؤسسة وقتا طويلا. فكما أجابنا أحد المديرين العامين الأوروبيين في السنة الماضية، إنه على رأس مؤسسة اقتصادية هامة قد لا يظل فيها سنة. عندما استفسرناه في ذلك قال : الأمر واحد من الإثنين، إما أن أتوفق فأذهب إلى حيث ما هو أفيد. وإما أن لا أتوفق في مهامي فأترك موقعي لمن يفيد.

ومن هنا فالتقييم هو دوري. للأسف إن مؤسسات المجتمع المدني بدون استثناء متخلفة على المستوى الإداري والفكري وعلى مستوى المضمون وطبيعة الأداء، مما ينعكس فعلا على أدائها. وإذا أردت أن أفسر الظاهرة فهي سبب ونتيجة لركود مجتمعي عام. إنكم ترون أنه بالرغم من قرارات جلالة الملك منذ سنوات بعدم إبقاء أي كان لأكثر من أربع سنوات في موقع المسؤولية يظل بعضهم لعقود وهذا- كما طرحته في إحدى اللقاءات مع الحكومة منذ سنوات- قد خلق انحباسا وأصبح مطلوبا من المغرب، إن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع، أن يؤمن دورته الدموية، أن يترك الشيوخ مواقعهم للشباب، وأن يتعهد الجميع برعاية الشباب حتى يأخذوا مواقعهم، لأن سنوات النبوغ والخلق هي سنوات الطفولة والشباب، فمهما كان دهاء البعض وإمكاناته الفكرية فهو محكوم عليه بأن يصل إلى لحظة من العقم، والشيء من الشيء.

□ *بالنسبة للنقابات هل الأمر هو كذلك ؟*

■ نعم الأمر كذلك أيضا. ولا يعقل أن يظل أي كان في أي موقع من المسؤولية إلى إشعار جديد. هناك ظروف كما قلت تكون عامة ولكن لا نعذر بها جميعا. هناك ظروف القمع، وفي بعض الأحيان التشبث بالرموز له دلالته ومعناه، وهو خط، ولكنه خط متشددا. فإذا كان تنظيم ما وتجمع ما متوقف استمراره على شخص ما فهو ميت باليقين. لكن على العكس نقابة ما إذا لم يكن هناك من يتحمل المسؤولية في عز الظروف، ومن يؤمن الاستمرارية فلا فائدة في أن تظل.

□ *هل تعترفون بوجود قصور ما في نقابتكم، وإلى أي شيء ترجعونه ؟*

■ بالنسبة لنا لقد امتحنا عدة مرات عندما- كالعادة- يصبح موقع ما ضروري أن يخوصص أو يؤمم لصالح الدولة، فلثلاث سنوات خصت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من 1981 إلى 1984، وبالرغم من الجهد الذي بذل بكل الأساليب وبأطراف عديدة لم تجد الدولة بدا من أن تتعامل مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي شخص من أرادت إقصاءه. ونفس الشيء حاولته مرة أخرى سنة 1992/1993، والمسلسل لا زال مستمرا بأساليب أخرى، ربما هدفها هو إضعاف وتفكيك بعض التجمعات التي تنمو أو قابلة للنماء. وإذا كان هناك من تأخر بالرغم من وعينا الفكري الذي هو مكسب أيضا، لأننا لا يميزنا عن غيرنا أننا نعيب بعض أوجه القصور وعناصر التخلف، "فهو في جانب منه سبب ونتيجة" لوضع مجتمعي ولعلاقات سائدة ما بيننا كمجتمع باختلاف مكوناته، وما بيننا كمجتمع وكدولة. وفي جميع الحالات هناك صراع القديم والجديد الذي لا يطال مكونات الطبيعة، بقدر ما يطال أيضا مكونات الطبيعة البشرية.

□ *الآن كيف تعون ضرورة التطوير ؟*

■ نحن كنقابة نعي ضرورة التطوير والتحديث ليستجيب للتحولات الكبرى التي يعرفها عالمنا، ونناضل من أجل خلق شروط هذا التحديث بما لا يعيقه مستقبلا. فهناك قابلية أولا قابلية التجاوب مع مبادرات التحديث والعصرنة. أستحضر سؤالا وجهه رئيس المحكمة الجنائية السيد الطيب الشرفي للأخ عباس القباج الثري السوسي أثناء المحاكمة الشهيرة لسنة 1963 و 1964 "أنت رجل أعمال، كيف تنخرط في حزب يدعو إلى الاشتراكية؟ فقال إنني أومن بالاشتراكية، وغدا عندما يتبنى المغرب الاشتراكية " فإنني مستعد للتنازل عن أملاكي وثرواتي".

□ *هل يمكن أن يكون هناك تنظيم حداثي عصراني في بيئة تقليدية ؟*

■ إنه صراع أيضا، البعض يحاول أن يتحكم فيه. وأستحضر هنا أن إحدى التبريرات التي قادها أحد السياسيين كحكم على مآل نظام الشاهنشاه في إيران أنه حاول عصرنة البلاد بسرعة، فكان أن عمق التناقضات بين

البازارات وغيرهم، على أن الأمر مختلف في هذا الشأن، إذ بالعودة إلى كتاب "تاكازاكي"، أحد المثقفين الإيرانيين، أذكر كيف كان الفساد وراء انهيار نظام الشاهنشاه، وقمع السفاك. ولكن من الغريب أن نفس رجالات الدولة عندنا، والذين كانوا يتبنون هذه المقولة هم الذين يفتحون البلد اليوم على 360 درجة من الانفتاح شرقا وغربا، شمالا وجنوبا دون تقدير للعواقب.

لكن ما هي الحداثة في النهاية : هل هي أن أفكر بطريقة أخرى ؟ أستهلك بنمط آخر ؟ أعيش في نمط آخر ؟ أعيش في بيئة متخلفة قرونا ؟

□ *يبدو أنكم تلمحون إلى وجود مفهوم مغلوط للحداثة. من وجهة نظركم* فما هو الصواب للمفهوم ؟

■ كثيرا ما قلنا بوجود مفهوم مغلوط للحداثة وللعصرنة. الحداثة بالنسبة لنا كتوجه هي فكر وهي ممارسة، وفي قطيعة مع كل المخلفات النقابية التقليدية، ومع كل أساليب التعاون التي تبقى بصورة أو بأخرى ترتبط بطبيعة نظام فيودالي. الحداثة هي أيضا استيعاب لكل التحولات التي يعرفها عالمنا بكل ما تحمله من تحديات، ليست اقتصادية وتجارية، ولكنها حضارية تمس هويتنا وتبدأ أولا بتشكيكنا في قناعاتنا، وبما هو أصيل نعتز به، لإيهامنا بأننا مهددون إذا لم نسلك هذا الخيار.

نتقيد بهذا المنهج وننبذ ذلك المنهج على أن الأمر بالنسبة لنا مختلف. فعلا هناك تحولات وانهارت حدود وتغيرت أنواع وأصبحت إمكانات كانت في حكم المستحيلة وأصبحت العديد من الاستحالات في حكم الإمكان.

□ *ما هي مرجعيتكم في هذا الصدد ؟*

■ الواقع هو مرجعيتنا، الحقيقة ليست دائما في المتناول، تختفي وتتكشف. إن الحداثة ليست خلاصة قرارات، الله وحده عز وجل، وحده الذي إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون، أما البشر لابد لهم أن يراكموا تجربتهم. الحداثة هي وجه آخر للتطور الذي هو سمة الكون ومنذ بدء الخليقة.

الحداثة هي تراكم كل ذلك، أي تراكم خبرة وجهد ذهني وعضلي، من المستحيل أن نضع حدا فاصلا بين عهد وعهد. هناك مميزات للدولة العصرية والمجتمع العصري لا يمكن الوصول إليهما فقط بقرار. فالاقتصاد اليوم وعولمته هو الذي يملي قوانينه على الجميع أبوا ذلك أم رضوا. نحن أيضا نستعمل اليوم الهاتف والبارابول والتلفزيون وتقنيات الاتصال لأننا منخرطون في هذا العصر، لكن قد يفكر بعضنا عن وعي أو في عملية وتصور بصورة ربما أحسن مما يفكر فيه غيرنا في مجتمعات المركز الصناعي.

□ *ولكن لا شك أن إشكالية التخلف تلقي بثقلها على الانتقال إلى التطور والعصرنة ولن يحلها مجرد استعمال ما ذكرتم ؟*

■ لقد ناقشنا إشكالية التخلف وكان سؤالا مطروحا آنذاك، هل الحداثة والتطور تختزل في مستوى الدخل وحده، هل هو طبيعة ونمط الإنتاج، هل هو علاقة العمل، هل هو إشباع كل الحاجات المادية والروحية، هل هو مناهج التعليم وطبيعة المؤسسة المدرسية.

يمكن القول إنه كل هذا. إنه آخر ما اهتدت إليه الإنسانية، لكن أيضا إن الحداثة دون دوغمائية، ودون إيديولوجيا مبتسرة هي نمط الحكم، وتنظيم مؤسساتي، وروابط العلاقات وغير ذلك مما تحدده القوانين العامة والخاصة، لا يمكن رفض كل ذلك ولا يمكن أيضا قبوله بالمطلق. هناك عملية التفاعل وهناك نضج في شروط ثقافية وسياسية، فالجسد قد لا يقبل عضوا غريبا لا يكون من طبيعته. والتحدي الكبير الذي يواجهنا هو كيف نرتب مرحلة الانتقال من وضع إلى وضع.

فالذين يسبقون أو يسابقون الزمن قد يصابون بخيبة أمل. إذ الكيان الوطني غير قابل أن يمس أو أن يعيش بطريقة أخرى، وأولئك الذين يحافظون ويتشبثون بنموذج، بل بأفكار لم يثبت تاريخيا أنها صحيحة وهنا يلزم التصحيح، للذين يتحدثون عن عصور ذهبية في التاريخ العربي والإسلامي عن أية عصور ذهبية يتحدثون ؟

□ *ألا تجدون أنه من الصعب خلق نموذج ما في بيئة رافضة ؟*

■ هـنا أيضا يلعب الذكاء دوره. فنحن، وهذا قدرنا، كيان موحد، له تاريخ، ساهم بقدره في التجربة الحضارية بقسط لا يجحده إلا الجاحدون، علينا أن نتهيأ للآتي. إنك تذكر معي أنه منذ شهور إذا لم تخنني الذاكرة صرح صاحب الجلالة في إحدى استجواباته متسائلا عما إذا كانت ستبقى الهويات الوطنية قائمة في وضع عالمي تصبح فيه البشرية أكثر اختلاطا وأكثر تداخلا وتجاوزا للحدود. هذا يصدق أيضا على ما يجري في مختبرات البحوث العلمية في الغرب، فما كان أقرب للخيال منذ مائة سنة هو اليوم الحقيقة التي نعيشها، وما كان في حكم الخيال العلمي في قصص "جول فيرن" قد تحقق في أقل من قرن في الزمان والمكان ولا حدود للخيال البشري. هناك سقوف علينا أن نخترقها، بعضهم يختزل الصراع اليوم إلى صراع ذكاء إنساني.

□ *أخيرا من تعتقدون أنه أكبر عدو لكم على المستوى الفكري ؟*

■ وربما أكبر عدو لنا هو البلادة في كل صورها وتجلياتها، كل شيء في حكم الوارد، ولا شيء مستحيل على الإطلاق بما فيه العمر الزمني للبشر مستقبلا، والثورة العلمية والتقنية التي تخترق المجاهل بما فيها داخل أعماق النفس البشرية، وكذلك في طبيعة المادة البشرية.
إذن أين نحن من هذا ؟

جريدة مغرب اليوم
العدد 24 / 17-23 يونيو 1996)
حاوره : ضرغام مسروجة وعبد الرحيم تفنوت

التعاقد الاجتماعي الأول

أبريل 1997

□ ***لاكازيت دي ماروك*** *: ماهو تقييمكم للوضعية الاجتماعية بالمغرب منذ توقيع الاتفاقية الثلاثية يوم فاتح غشت 1996 ؟*

■ **نوبير الأموي** : من المؤكد أن التصريح الثلاثي الاجتماعي لفاتح غشت 1996 خلف ارتياحا نفسيا مشوبا بالحذر المعهود بين الأطراف الاجتماعية. حرصنا أن يتضمن ليس فحسب الالتفاف على تفاقم الوضع الاجتماعي لعموم الشغيلة، ولكن وضع قواعد ثابتة لحوار وتفاوض دائمين، آخذين في الحسبان الصعوبات القائمة والمتوقعة، وتصرفنا مع كل الأطراف فيما بعد بشرف، لكن الحكومة والأرباب، لم ترق إلى مستوى المواقف التي ترجمتها مركزيتنا على الخصوص : فالحكومة أو الطرف المتحمس منها والملتزم بترجمة الحوار، ينوء تحت ثقل المسؤوليات ورواسب الماضي وروتينية الإدارة الحكومية، ويعاني من تحفظ بعضهم ذي الارتباطات المصلحية بفئات وقوى اجتماعية أخرى.

ومن جهة فكتلة واسعة من أرباب العمل غير منتظمة ولا منضبطة لقيادتهم في الكونفدرالية العامة لأرباب العمل، ويفتقد الطرفان أي إجراءات ضغط مادي وزجري، والقضاء كمرجعية يعاني بدوره من مصاعب مسطرية وتدخلات ملتوية، إلى حد أن العديد من الأحكام القضائية تبقى دون تنفيذ. فالوضع يمكن رصده من زاويتين، فهناك تسيب يكاد يكون شبه مطلق من جهة عند بعض الأرباب، مع انسحاب وحياد مزعوم لدى بعض السلطات أو حياد في أحسن الحالات، وهناك من جهة أخرى ما يمكن تسميته بالحد من أسوأ الاحتمالات مع تدخل وحرص بعض الأطراف، خاصة بعض الجهات السلطوية والمقاولين المغاربة والأجانب، على أن الأمر كان من المؤكد سيكون أسوأ على الجميع، وبالتالي على البلاد. بخلاصة يحق لنا أن نقرأ نتائج ومضاعفات التصريح

على أنه تهدئة مؤقتة، تحول فيه الأطراف المسؤولة دون الإبحار دون ضفاف في يم المشاكل الاجتماعية، ونسجل فيها لا مسؤولية البعض من كل الأطراف للتاريخ والمستقبل.

☐ ***ماهي الخلفيات السياسية والنقابية لاستقبالكم للسيد وزير الدولة في الداخلية ادريس البصري خلال المؤتمر الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟***

■ اعتبرنا منذ فاتح غشت في مركزيتنا أن حصيلة الحوار مشجعة وتفتح باب الأمل مستقبلا بالنسبة لحوار بناء وتفاوض جماعي حقيقي على كل المستويات. وكما قلت عشية التوقيع، فالفضل يرجع فيما حدث إلى صمود الشغيلة ومواصلتها الكفاح في ظروف صعبة. فقد كان الانتماء لمركزيتنا وما يزال في بعض المؤسسات والقطاعات جريمة تعرض صاحبها للطرد والسجن، فأحرى خوض كفاحات في حجم ما حدث على امتداد عقدين من الزمن. وأيضا للالتقاط الذكي لمجريات التطورات الاجتماعية من طرف جلالة الملك، وحرصه على إنصاف عموم الشغيلة من الحيف الذي يلحق بها ورفع المعاناة القاسية عنها.

وقد أبانت اللجنة الحكومية وممثلوا أرباب العمل عن مشاطرتهم لأغلب آرائنا وعجزهم عن الاستجابة لها، لكن بذلوا جهدا ملموسا ومكلفا في بعض الحالات لإنجاح مسلسل التفاوض، وتجنب الزج بالبلاد والعلاقات المهنية في المجهول مما سجلناه في حينه وفي العديد من المناسبات.

والمؤتمر الوطني الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان لحظة تحد كبير وفرصة لتأكيد استمرار هذا الحوار والانفتاح على كل مكونات مجتمعنا، فناقشنا إن على مستوى اللجنة التحضيرية أو المكتب التنفيذي أو اللجنة الإدارية الوطنية الأمر. وقد اقترحت على المكتب التنفيذي ثم على اللجنة الإدارية مختلف الآراء، كان رأيي أن نستدعي جميع الأحزاب وبمن فيها ما يصطلح عليه في خطاب المعارضة بالأحزاب الإدارية، والحكومة ككل تحديا شجاعا للماضي المخيم بظلاله على حاضرنا ومستقبلنا، ومن جهة اعترافا بمواقف العديد من القوى

الأخرى من مختلف التوجهات، سواء التي تفاوض نقابتنا على مستوى مؤسساتها، أو الجماعات المحلية التي تسيرها، بل إنني شخصيا لم أنس ولن أنسى أن جميع مكونات الرأي العام الوطني، واعلامها ومواقفها كانت ضد المحاكمة المشهورة بتهمة القدف في الحكومة السابقة سنة 1992 وذلك ضمنيا أو صراحة.

لكن إخوتي تحفظوا على دعوة الأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية تجنبا للتأويلات والحساسيات، وبالنسبة للحكومة وجهنا الدعوة إلى كل الوزراء، وعلى رأسهم الوزير الأول ووزير الدولة في الداخلية، وكل الفاعلين، ولم تكن مفاجأة، فالنقابيون على مستوى الأجهزة الوطنية كانوا على اخبار بذلك، ولا مفاجأة أن يحضر على رأس اللجنة وزير الدولة في الداخلية، أليس هو رئيس لجنة الحوار الاجتماعي ؟ بل كان منذ ميلاد منظمتنا المحاور الأساسي في كل جولة، حتى عندما كنا نفترق على موعد بمواجهة، كل يأخذ موقفه، نحن في مقدمة جماهيرنا العمالية، وهو أداة الدولة التنين الوهمي أو الحقيقي، وفوق هذا وذاك، فاللجنة الحكومية التي جاء على رأسها بأمر من جلالة الملك، وقد حملها رسالة إلى المؤتمر. أن يتنكر لذلك البعض لهذا السبب أو ذاك، في إمكان بعضهم أن يكذب على الموتى أما الأحياء فالأمر صعب. أجسادنا ما تزال موشومة بندوب التعذيب في المعتقلات السرية، ووجداننا كله ثقوب بفعل طعنات الغدر والخيانة. إن الذين يتمسحون بنعال السلطة ويزحفون على بطونهم لا يحق لهم ركوب المزايدات. ألم يصطفوا كوكبات شيخات التعريجة، في بعض المقاعد، ملففين شواشيهم بالإبر الفضية ؟ ألم يحضروا حفلة غذاء الوزير الاول في 1992، وقد قاطعتها ببرقية جوابية على الدعوة ؟ ألم يتناولوا لحوم إخوتهم وهم أحياء ؟

نحن فينا بعض من الصعايدة المصريين لأننا ربما من سلالة واحدة، مازغ ويعرب، نحب الجد، ونحمي الشرف والعرض، ونصون العهد والود. فنحن لا نقاتل في الخفاء، بل في النهار والليل، والساحات العمومية والملاعب الكبرى فهي ميداننا المفضل.

لقد دعونا الجمعيات الحقوقية، وكاتبنا المحامين المغاربة، لمراقبة عمليات انتخاب المؤتمرين، واعتمدنا على أنفسنا في زمن قياسي ماديا

ومعنويا، ولم نفعل كما هي عادتهم، يستجدون شرقا وغربا، الحماية والتمويل لمواجهة رفاقهم وإخوتهم، وكان وعينا قبل وبعد، ووعي القواعد آية في البديهة والمسؤولية وحسن السلوك.

☐ *كيف تنظرون إلى مستقبل المركزية النقابية في حال إقرار نظام التناوب وصعود الكتلة الديمقراطية إلى الحكم ؟*

■ أي تناوب ؟ على أية سياسة، وبأية مشروعية هو ما سيحدد موقفنا، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سيدة قرارها، إذا تجاوبت مع سياسة اجتماعية، ولو محدودة بحكومة موظفين، كيف لا تتجاوب مع سياسة اجتماعية عادلة ومنمية لقدرات البلاد مستقبلا، الموقف ليس من حكومة البديل الديمقراطي، سنرى إذا ما كانت ستجري في ظروف الشفافية والنزاهة. نحن معنيون، ونتابع تطورات الوضع عن كثب يوميا، والأنباء المتجمعة لدينا مقلقة أولا فربما ما تزال على عادتها القديمة، وكل امرئ من دهره ما تعود.

☐ *ما هي نوعية العلاقات التي تربطكم بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد استقالتكم من هذه الهيئة، وأين آلت هذه الاستقالة ؟*

■ الاستقالة كانت نتيجة لاستقالة رافضة لقرار حزبي، ولا تنطبق عليها قاعدة إذا زالت العلة زال المعلول، وهو موضوع آخر. غير أن الاستقالة من مواصلة النضال الذي تربينا عليه، وتعاقدنا عليه مع جماهير أمتنا هو بالتأكيد شبه مستحيل، وغير وارد، ولا يرتبط بالمسؤوليات في هذا الجهاز أو ذاك، ولا في هذا الحزب أو ذاك. إنني مخلص لأمتي ولوطني ولقيم شعبي الخالدة، وأقول ما قال صلاح الدين البيطار في آخر رسالة له على صفحات جريدة الأحياء التي كان يصدرها من باريز قبل اغتياله هناك، غفرانك اللهم شعبنا...

هناك علاقة روحية مع تراث حزبنا الذي هو رصيد أمتنا، وبرموز كفاحه صامدين قيادة وقواعد، وعلى رأسهم أخي المناضل الفذ عبد الرحمان اليوسفي.

☐ *ما هو موقفكم من مطالب أرباب العمل خاصة فيما يتعلق بمدونة الشغل ومراجعة قانون الشغل بصفة عامة ؟*

■ هناك ما هو في حكم الحق وما هو في حكم الواجب، وبينهما خيط سميك، وما بينهما تحكمه قواعد الحرية والتراضي في التعاقد. لقد أجبنا عن العديد من الأسئلة في هذا المجال. عندما يتحرر الطرف الآخر من التقليد الأعمى، وعندما تكون هناك مؤسسات مشروعة نحتكم إليها، سيسهل ما صعب. إننا نسعى لإجماع وطني نستنهض به كل طاقاتنا، ونواجه به صفا متراصا تحديات الآخر الرهيبة، وعندما نتحدث لغة واحدة سوف نتفاهم، ما هي الوطنية والنقابة والسياسة والتقدم والتضامن اليوم ؟

لم نعتمد أبدا وصفات جاهزة، ولا مرجعية متحجرة، والإنسان لا يستحم في النهر مرتين. واقعنا متحرك، وكل لحظة ينكشف واقع جديد كان ينمو من زمان. المغرب غير المغرب، والعصر غير العصر، وإرادتنا صادقة في تجاوز مخلفات الماضي. لكن أي مستقبل، بل أي مشروع مجتمعي في شروط التحولات والأعاصير الحضارية المدمرة. نحن دولة عظمى بنا وستظل. وان ابتلينا ببلاوي بشرية ومستوردات ظاهرها حضاري وباطنها الجهل والتخلف ويغفر الله لنا جميعا.

جريدة لاكازيت دي ماروك
عدد 9 سنة 1997

27 أكتوبر 1997

□ **الاتحـاد الاشـتراكي** : الأخ الأموي، يأتي قرار الكونفدرالية الديمقراطية للشـغل بخـوض إضراب عام وطني مرة أخرى، لكن هذه المرة يأتي هذا القـرار بعد التوقيع على التصريح المشترك لفاتح غشت 1996، وأيضا بعد مـبادرات الكونفدراليـة الديمقراطية للشغل لتأسيس ثقافة حوار جديدة وتفهم عميـق لمشـاكل البلاد وما يثقل كاهلها. والملاحظ أن هذا القرار يأتي دون شـك بعـد إحساسـها بـنوع مـن الـتراجع وعدم الالتزام بمقتضيات هذا التصـريح. فمـا هـي الدواعي العميقة والجوهرية التي تشكل هذه المبادرة التي بدون شك ستثير الكثير من الأسئلة ؟

■ **نوبيـر الأمـوي** : فـي الحقيقة سؤالكم الذي ذكرتم فيه بعض ملابسات الموقـف، يتضـمن الجـواب عن دواعي الإضراب. في الحقيقة هناك أكثر مـن داع لأكـثر مـن إضراب عام. كما تتذكرون لم نطنب في الحديث عن أهميـة التصريح المشترك احتياطا منا مما وقع، وتتذكرون أنه عقب التوقيع عـلى التصـريح المشـترك فـي فاتح غشت، خلافا لما علق به العديد من الأطـراف الأخـرى، كنا موجزين واعتبرنا أنه حدث وطني هام ستكون له امـتداداته السياسـية والاجتماعية والاقتصادية، ليس توقيعا إطلاقا على سلم اجـتماعي أو مـا في حكمه، وإنما سيكون أحد العناصر التي من شأنها أن تخـلق شـروط تعايش وتصالح مما يمكن أن يترتب عنه آنذاك أي شكل من أشـكال السـلم الاجتماعي، بل قلت بالحرف أن العبرة ليست بالتوقيع على التصـريح بـل بمـدى استيعاب مضامينه وترجمته إلى حيز الواقع. وكما شـرحنا ذلـك في عدة مناسبات فقد اعتبرنا أن المرحلة التي تلت التصريح المشـترك لفـاتح غشـت 1996هي مرحلة نضال من أجل تنفيذه بالكامل، وأنـتم شهود من خلال ما تضمنه سؤالكم من أننا بذلنا جهدا حثيثا لحمل كل الأطـراف عـلى تـنفيذ مـا هـو فـي حكم المستعجل منه، وعلى الوفاء

بالاستحقاقات التي تضمنها، مالية أو معنوية، لصالح كل فصائل الشغيلة، وكما ستطلعون على ذلك في بعض البيانات سوف ننشر كل بنود التصريح وما نفذ منها، وما لم ينفذ وظل موضوع أخذ ورد أو تأويل غير صحيح، وصولا إلى التهرب من تنفيذه بالكامل كما هو الحال بالنسبة لتعميم الحوار على مستوى القطاعات والجهات، وحل نزاعات الشغل، واحترام الحريات النقابية، وإرجاع المطرودين، وتطبيق الترقية الداخلية بالنسبة لرجال التعليم والصحة وتسوية أوضاع قدماء المطرودين، والذين عادوا إلى عملهم، وإرجاع الباقي، وكذا التغطية الاجتماعية، والتغطية الصحية، ومشروع السكن الاجتماعي، إلى غير ذلك من المحاور السبعة التي تتضمن بنودا عديدة (حوالي سبعين بندا) مما تضمنه الاتفاق. فضلا عن هذا، سجلنا أن الموقف الحكومي تغير مباشرة بعد أيام من توقيع التصريح المشترك، كما لو أنه كان تكفيرا عن توقيعهم أو عن التزامهم. فقد أعطيت التوجيهات مباشرة للسلطات المحلية للهجوم على بعض العمال الذين كانوا معتصمين، وأتذكر هنا عمال معمل فاصيماك الشيء الذي حلنا دونه، وخضنا معركة أخرى أيضا بمرجعية ما تضمنه التصريح المشترك، وصولا إلى تسوية المشكل، وهناك مشاكل أخرى كثيرة. والحقيقة أنه إذا كنا استوعبنا أبعاد ومضامين التصريح المشترك الذي لا ننكر أننا كنا من المحررين لأغلب بنوده، لم تكن كلها، وأفلحنا في إقناع الأطراف الأخرى بما تضمنه، فإن ما هدف إليه من إشاعة ثقافة الحوار، وثقافة التفاوض، التي للأسف لم تدخل القاموس الاجتماعي والسياسي لبلادنا إلى اليوم، فإن بعض الأطراف لم تستوعب بعد، وإن استوعب ذلك بعض ممثليها من الفاعلين الاقتصاديين أو بعض رجالات الدولة. وهذه مناسبة أيضا، كما نوهنا في السابق، بأن نستحضر أيضا التنويه الرسمي لجلالة الملك يوم التوقيع على التصريح المشترك الذي جاء في رسالة شفوية حملها وزير الدولة في الداخلية الذي أدار جلسات الحوار نيابة عن الحكومة.

لقد قيل كلام كثير، وأعتقد أن ما آل إليه الوضع يكشف بالملموس عن ترهات وتفاهات الأطروحات التي استهدفت مبدأ التوقيع على التصريح المشترك، مبدأ التفاوض، ولم يخذلنا ذكاؤنا ولا حسنا من أن الأصوات التي ارتفعت منددة أو مستخفة من التصريح المشترك إنما كانت

مدفوعة من جهات حكومية لتصيد ردود فعل منا، أو ما من شأنه أن يبطل مفعول التصريح المشترك. لكننا تحملنا أيضا كل الانتقادات، وناقشنا أصحابها بشجاعة ومسؤولية، والتهرب الحكومي من المؤكد أن له أبعاده ومراميه، ليس كما يدعي بعض التقنوقراط من أنه سوف يثقل كاهل الميزانية أو لا طاقة للميزانية بتنفيذه، ولكنه يدخل في سياق حسابات اجتماعية وسياسية. فمن المعلوم أن خيارات الحاكمين هي خيارات التفقير، وخيارات التجهيل، وخيارات القهر، وليس العكس إطلاقا. وبالتالي فقد حرصنا على أن تنفذ كامل بنوده، خاصة ما لم يكن يحتاج إلى لجنة تقنية لدراسة الإجراءات التطبيقية. فلقد وضع وزير المالية السابق أكثر من صعوبة تقنية ومالية، ولكننا أثبتنا عدم صحة تلك الصعوبات. أيضا كان وزير التربية الوطنية في أول الأمر من أكثر المحاولين للتملص من تنفيذ الترقية الداخلية ثم اقتنع وأصبح من أكبر المدافعين، لكن تعليمات وجهت إليه في نهاية الأمر من أن يتهرب ويعتبر بأن هناك صعوبات إدارية بل إن بعض الأصوات المنكرة اعتبرت أن تنفيذ الترقية الداخلية قبل انتخابات ممثلي رجال التعليم، وانتخابات المأجورين سيكون انحيازا للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقاموا بحملة تحاول أن تمس بمصداقية منظمتنا. غير أن انتخابات المأجورين أكدت كذلك ترهاتهم وأوهام رهاناتهم حينما اصطفت جموع الكادحين من مختلف الفئات والقطاعات للتصويت على لوائح الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مرشحين لتمثيليتهم في مختلف الوزارات والقطاعات والمؤسسات.

□ *إذا سمحتم لا حاجة للتذكير بأهمية القرار ودواعيه المشروعة، لكن توقيت هذا القرار والظرفية السياسية التي أعلن فيها عن الإضراب العام. ذلك أنه سينفذ قبل يومين من دخول المغرب في الانتخابات التشريعية، يثير تساؤلا: ألا تخشون من بعض التفسيرات المغرضة التي قد تسيء إلى نبل وقيمة ومشروعية هذا القرار؟*

■ لقد أجبنا عن التأويلات المغرضة التي قد لا يخجل أصحابها من طرحها، والحال أن العديد من الأقلام المأجورة من مرتزقة الإعلام الزنقوي لم يكفوا لأكثر من ثلاث سنوات عن محاولة النيل من الكونفدرالية

والكونفدراليين، تغذيهم المخابرات العلنية والسرية، ومن في حكمهما من مرتزقة اللوبيات الأجنبية والصهيونية، وبعض ذوي المصالح ببلادنا.

السؤال هو كيف لا يكون هناك أكثر من إضراب لا بداية له ولا نهاية في شروط الوضع المتردي اجتماعيا واقتصاديا وماليا وثقافيا وسياسيا. أيضا ليست لأول مرة تتزامن فيها كفاحات الطبقة العاملة مع الاستحقاقات والحال أن أول الاستحقاقات التي ليست مرهونة بيومية الانتخابات، خاصة وأن المؤسسات النيابية قد كفت عن أن تكون موضع آمال للطبقة العاملة، ولعموم الطبقات المحرومة. ففي نقاش قريب من هذا الموضوع بالتحديد سألت أحد الإخوة ما هي نتيجة الدورة التشريعية السابقة، بما في ذلك أول فترة تشريعية ما بين 1963 و 1965، إذ من المعلوم أنه عقب انتخابات 1963 حيكت أفظع مؤامرة لضرب حركة المعارضة الديمقراطية ببلادنا، وضمنيا ضرب رهانات ومطامح الطبقة العاملة، ولم تمر سنة حتى زيد في أسعار المواد الأساسية، وخصوصا السكر، وكانت هذه الزيادات لوحدها مدعاة إلى قيام المعارضة بملتمس رقابة الشيء الذي أعطى أيضا معنى وأهمية لوجود معارضة داخل البرلمان على علاته، وأيضا أعطى مبرر فيما بعد بأن تلك الزيادات سوف تمول بها مشاريع السدود، فأيننا ونتائج هذه الزيادات، أيننا والاستفادة من الجهد والتضحيات التي قدمتها الطبقة العاملة، وعلى الخصوص عندما جدمت أجورها ولأكثر من عقد في جميع القطاعات، أيننا أيضا والمؤسسات الإنتاجية والصناعية والتجارية والفلاحية التي شيدت أيضا بالاقتطاع من أجور الموظفين والمستخدمين. إنها تقدم اليوم على طبق من ذهب للمستغلين الجدد ولحماتهم من رموز الرأسمال الدولي، إذا نحن استحضرنا ردود الفعل، ونعتبر أننا أحرار في توقيت أي حركة مطلبية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل لها خطها السياسي، ولها أيضا عقلها المدبر الذي لا يستحضر ردود فعل بعض الأطراف ولكننا أيضا احتسبنا كل مستجدات الوضع الوطني، والوضع الجهوي، والوضع الدولي، ونعتبر أن قرارنا قرار ديمقراطي ووطني حقا ولا يعيبه أنه في خضم معركة ديمقراطية ويجب أن تكون ذات أبعاد اجتماعية وسياسية، وإنها أيضا اختبار للإرادة الحقيقية للحاكمين فيما إذا كانوا سيتحملون احتجاجا هم المسؤولون عن الالتجاء إليه.

فللذكرى أو للتذكير عندما بدأ القوم ينشغلون بالاستحقاقات السياسية في ربيع 1996، ظهرت حقيقية النوايا من خلال رد أحدهم في القناة الثانية على مذكرة الكتلة الديمقراطية. استنتجنا آنذاك إلى أين سيتجه الوضع الوطني، فاعتبرنا من داخل قبة البرلمان من أن الأولوية يجب أن تكون للملف الاجتماعي وكذلك كان. ولولا التصريح المشترك، أؤكد أنه ما كان للتوافقات والتعاقدات السياسية أن تجري، لأننا كنا من المؤكد سننتصب ضدها. لكننا اعتبارا لكون الملف الاجتماعي لم تؤخذ في شأنه تطمينات أو وعود بين كل الأطراف، وكان أملنا أن تفي الحكومة به لكنها للأسف كما عودتنا مرة أخرى تلتجئ إلى غيرنا بما اعتبرناه ليس استحقاقا بل استخفافا بحكم ما جرى من إجهاز على الديمقراطية سواء في 13 يونيو، أو 27 يونيو المتعلق بالانتخابات الجماعية والمهنية، وما حاولت الحكومة أن تلتجئ إليه أيضا في الانتخابات المهنية لممثلي الموظفين والعمال، الشيء الذي واجهناه وانسحبنا إثره من اللجنة الوطنية، ونراهن على النضال الميداني، تعلق الأمر بالملف الاجتماعي أو تعلق الأمر كذلك بالحقوق والحريات السياسية الأساسية التي نعتبر أنفسنا مهتمين بها حتى ولو كان الوضع الاجتماعي بخير، ولو كان الخبز مضمونا لأن الإنسان لا يحيى بالخبز.

□ *دائما في إطار التصريح المشترك والملف الاجتماعي أشار بيان المكتب التنفيذي الذي أعلن فيه عن الإضراب العام، بأن الإضراب يأتي احتجاجا على عدم تنفيذ السلطات الحكومية لمضمون التصريح المشترك وتهميش الملف الاجتماعي. هل يمكن أن نعتبر انطلاقا من ذلك بأن قرار الإضراب العام هو إشارة إلى فشل التعاقد الاجتماعي؟*

■ لقد نبهنا في رسالة موجهة إلى الوزير الأول وإلى كل الوزراء المعنيين في 12 شتنبر الماضي إلى مخاطر تدمير التعاقدات الاجتماعية والسياسية. والمعلوم أن كل ما أنجز من تعاقدات كان في بعضه على حساب المطالب المشروعة للشعب المغربي عموما، والطبقة العاملة على الخصوص في المجال الاجتماعي. واعتبرنا أنه عربون لثقة يجب أن تؤسس، كما اعتبرنا كذلك قرار تأجيل الإضراب لسنة 1994 بعد أن لجأ

إلينا بعض المبعوثين، وعلى الخصوص إخوتنا في الكتلة الديمقراطية، هذه الثقة التي يحلو للبعض أن يعتبرها سر القطيعة المستمرة، ما بين القوى الحية والحاكمين، أو وراء العديد من التلكؤ في القيام بالإصلاحات السياسية التي تفتح المجال للتغيير الديمقراطي الحقيقي، بل إن قمة هذه العرابين التي قدمت، وهي من المؤكد ولاء للحاكمين، التصويت بنعم على مشروع الدستور الذي لم يكن متراض عنه في شتنبر 1996.

□ *ونحن نتحدث عن هذا الموضوع، أي علاقة السلطات الحكومية بالإضراب العام، وطريقة تعامل النقابة. من الملاحظ أنه، أولا، الكل أشاد وثمن الخطوات الهامة التي لعبتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والتي توجت بالتوقيع على التصريح المشترك. ا لكل، أيضا أشاد بالسلوك الذي نهجته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الحملات الانتخابية التي تهمها، وأشاد أيضا بمستوى الحوار والتعامل مع القضايا. الآن وأنتم تعلنون عن الإضراب العام : هل هو ناتج عن أزمة ثقة، أي أن هناك أزمة ثقة حالت دون تطبيق ما تم الاتفاق عليه كما سبق أن أشرتم إلى ذلك، أم أنه محاولة لربح الوقت من أجل إبقاء ما كان على ما هو عليه، أم أن هناك أسبابا أخرى حقيقية، ما هي ؟*

■ إن بعض الأجوبة لا يمكن أن يقدمها إلا المعنيون بالأمر، ولن ننوب عنهم. لكن أساسا لا ثقة في الموظفين لأن الحكومة هي اشباه لموظفين، فهي عبارة عن مجموعة من الموظفين. وكما شرحنا ذلك في مناسبات سابقة، فكلما حلت الانتخابات إلا ويفلت بعض الذين كانوا وراء السياسيات المتبعة. إننا نعتبر بأن الإضرابات والاحتجاجات الشعبية هي أيضا ملتمسات رقابة على الحكومة وعلى أحزاب الحكومة، وها أنتم لا شك تلاحظون لثالث مرة في بحر تجربة العشرين سنة من التجارب الانتخابية يقال ويطلق ممثلو الأحزاب المشاركة في الحكومة على أنفسهم كلمة التقنوقراطيين. لا نريد أن نناقش هذا الموضوع، لأنه في الحقيقة يظهر أن وجودهم من عدمه، سواء لأن الاختيارات لم تعتمد من قواهم السياسية، فهي معتمدة ومملاة من مؤسسات دولية، وبعض الجهات التي تلتقي مصالحها مع مصالح الرأسمال الدولي والمؤسسات الدولية. بمعنى آخر، أن احتجاجنا في بعده هو ضد السياسة المتبعة.

في العديد من البيانات، وفي العديد من المواقف، لم نكن ننطلق أو نحتج على نتائج سياسة معينة فهي معروفة، ولكننا نستهدف أيضا بنضالنا المتواصل الأسباب العميقة وراء هذه السياسة أو تلك. إذن، فما هو مطروح، اختيارات أخرى، وإذا ظهر للبعض أننا كنا أكثر واقعية فيما يخص تفهم بعض المصاعب فلأن ما كان مطروحا في العمق هو خلق الشروط التي يصير منها ممكنا لبلادنا أن تقلع في اتجاه تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والشرط الأساسي لذلك، هو إقرار ديمقراطية حقيقية. لقد أعلن في السنة الماضية أنه لا شرعية ديمقراطية للحكومة الحالية. لقد استغربنا في ظروف مثل ظروف المغرب، مؤسسات نيابية على علاقتها مستمرة. لم يقع حلها، حالة الاستثناء غير موجودة، فكيف تكون لحكومة تقنوقراطية شرعيتها ؟ لا أتحدث عن الشرعية الدستورية، فبعض الفقهاء الذين يتطوعون عادة في مثل هذه المناسبات عملا أو تقليدا لقوله "أذكر نعمة ربك" يطرحون أن الحكومة شرعية من الناحية الدستورية لكنها من الناحية الديمقراطية لا تمثل أي قوى اجتماعية أو سياسية، والحال أن لدينا أكثر من 12 حزبا سياسيا.

□ *من الأسئلة التي تطرح الآن في الشارع بعد الإعلان عن قرار الإضراب العام، هو لماذا تغيب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، علما بأن الإضراب العام يهم الطبقة العاملة عموما، علاوة على أن الاتحاد العام سبق له أن وقع إلى جانب الكونفدرالية على التصريح المشترك، أكثر من هذا، إن الإضراب جاء احتجاجا على تملص الحكومة من تنفيذ مضمون التصريح المشترك وتهميشا للملف الاجتماعي؟ في نفس السياق تطرح الآن وسط المتتبعين والمهتمين بتطورات الأوضاع في بلادنا تخوفات وأسئلة حول ضمانات نجاح الإضراب اعتبارا لكون الإضراب جاء في فترة مخاض، الكل منشغل فيها بالاستحقاقات، هذا علاوة على غياب الدعم السياسي الفعلي ؟*

■ أنتم تعلمون لاشك أن ظاهرة الاحتجاجات العمالية التي عرفت مدا ومسلسلا لم يتوقف في بعض السنوات إلا بقمع شرس لبعض الكونفدراليين والزج بهم في السجون، سواء في 1979 أو 1981 أو الثمانينات أو

التسعينات، أيضا في 1992. يمكن القول بعد مرور 40 سنة على الاستقلال، لم نشهد أية حركة إضرابية عامة انخرطت فيها جميع الفئات ومكونات الشغيلة، ربما كان الإضراب الوحيد الذي كان سيحدث هو الإضراب العام ليونيو 1961، لكنه أجل ونفذ في الوظيفة العمومية. ولا ننسى أيضا التعليق الذي قرأه أحد المذيعين آنذاك وهو سي بنددوش وقد كتبه وقتئذ السيد احمد زياد على ما أتذكر، والذي توعد فيه بأن موعد الصبح آت، والذي كان بداية الانشقاق بين قواعد المنظمة النقابية السابقة وبين أطرها وقيادتها، وكان ذلك بداية شرخ داخل الحركة النقابية الموحدة.

لم تعرف الساحة الاجتماعية احتجاجات في مستوى معاناة الطبقة العاملة إلا بميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السؤال هو كيف لا تقدم النقابات العتيدة، والتي تدعي أنها النقابات الأكثر تمثيلية، والتي تلتقي موضوعيا مع قوى الرأسمال ومع الحكوميين على القيام باحتجاجات.

بالعكس، فعقب كفاحاتنا ومنذ 20 سنة، وبحكم أيضا القمع، كان الذي يتشفى فينا قبل غيره هو بعض النقابيين. لقد أشهدوا في إحدى جلسات البرلمان سنة 1981، وأيضا بالرغم من تغييب الكونفدراليين وحصار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ظلت نضالات قواعدنا متواصلة. السؤال أولي أن يوضع على تلك النقابات وليس علينا، ما مبرر سكوتهم ؟ ما مبرر صمتهم ؟ ما مبرر تشكيكهم لأية محاولة ؟

عليهم أن يدلوا ليس بموقفهم فحسب لأنهم يستنكرون ويحتجون في بعض المناسبات ويقولون الكثير في حق أرباب العمل، وفي حق الحكومة. لكن واقع الحال أنهم حرس أمامي متقدم لتكبيل الطبقة العاملة. أما بالنسبة لإخواننا وأصدقائنا في الاتحاد العام للشغالين، بحكم ما شاب الحملة الانتخابية من إساءة للعديد من عناصرهم، وما شاب أيضا الحركات الاحتجاجية التي قمنا بها سويا ببعض السلوكات فضلنا أن نبادر لوحدنا والأمر متروك لهم، فإن شاؤوا انخرطوا وسيكونون منسجمين أيضا مع قيم ومبادئ النضال النقابي الوحدوي، وإن شاؤوا تخلوا فذلك قرارهم، وذلك تقديرهم. لكننا أيضا لاعتبارات ترتبط بالعطف وبحجم تمثيليتنا لا يمكن أن نعلق قرارنا على موقف هذه النقابة أو تلك. إن هناك معنى

ومغزى للثقة التي حملتنا إياها جماهير العمال والعاملات والموظفين والموظفات في كل القطاعات وعلى امتداد التراب الوطني، لا تكتيك وارد إطلاقا. فنحن نحس بأننا في هذه الظرفية مسؤولون أكثر من غيرنا، ونعتبر أن فتح نقاش مع بعض النقابات التي تحالفت واحتمت بالحكومة ومارست إرهابا فعليا على العديد من الفئات في العديد من المؤسسات، وعلى الخصوص مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب الوطني للكهرباء، وشركة توزيع الماء والكهرباء (لاليونيز دي زو)، والتكوين المهني. لقد أساء هذا الأسلوب إساءة فعلية لمبادئ العمل النقابي، وللطبقة العاملة. فمن غير المعقول إطلاقا أن يلتجئ حزب أو نقابة تدعي أنها تناضل من أجل تحرير الطبقة العاملة ودمقرطة الحياة الوطنية إلى الأساليب الفاشية المعفى عنها، غير أنه لا يخفى سر ذلك. "فلا ليونيز دي زو" تعطي للشؤون الاجتماعية أربع مليار سنتيم سنويا، وربما ستزيد من هذه الحصة أكثر مما كان عليه الحال في عهد الوكالة من قبل. مثلما أن هناك أيضا فسادا واستغلالا للطبقة العاملة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتكوين المهني، والشؤون الاجتماعية للمكتب الوطني للكهرباء، كل هذا وراءه احتماء الحكومة الشيء الذي تبين بالمكشوف أثناء العملية الانتخابية، بل أن رموز الفساد وعناصر الارتزاق جاءت لتشارك في أشغال اللجنة الوطنية دون حياء او خجل، مما كان عليه رد بالنسبة لنا، وهو انسحابنا من اللجنة الوطنية واعتبار أن تلك اللجنة صورية تؤتمر بأوامر الحكومة.

فيما يخص الإجابة عن الشطر الثاني من سؤالكم، نحن كنقابة مستقلة لم نستشر أحدا ولم نخبر أحدا من أصدقائنا وكان قرارنا عقب اجتماع اللجنة الإدارية وتقييمها للوضعية التي نعاني منها، تقييما أولا لنتائج الانتخابات التي أعطت كما قلت تفوقا ساحقا للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، معناه إلزام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن تستمر في نضالها الصامد من أجل تحسين أوضاع الطبقة العاملة، وغير مقبول من مركزية من مستوى الكونفدرالية أن تتجاهل هذه الثقة المجددة والمتجددة. ولقد وجهنا رسالة ثانية منذ أسبوع نعطي فيها مهلة سبعة أيام للوزير الأول، كي يطمئننا بإجراءات عملية عما إذا كان التصريح المشترك سيأخذ طريقه إلى التنفيذ أم لا، ولا يكلف ذلك غير أمر كتابي أو

شفوي، ولم يجب الوزير الأول. وكما علقت على ذلك في أحد الاستجوابات الصحفية مع أحد الرفاق، هو أن الحكومة لاشك أنها في غيبوبة أو في "الكومة"، لم يخني تعبيري، فقد علمت من مصادر من الوزارة الأولى أن الوزير الأول لم يطلع على رسالة التنبيه إلا أمس بعد الإعلان عن قرار الإضراب العام مما يعني أن الحكومة لربما أغلبها إن لم تكن كلها في غيبوبة، وأنها غير آخذة مأخذ الجد بنداءاتنا ولا بمواقفنا، وأنها تعودت ولكل امرئ من دهره ما تعود. كما ان هذا أيضا يشي بمدى حمل السلطات الحكومية وتتبعها لمعاناة المواطنين حتى من هم في حكم ذوي الاعتبار، من فاعلين اجتماعيين وعلى الخصوص النقابيين.

□ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهي تخوض هذا الإضراب سبق لها أن خاضت إضرابات عامة ناجحة كان لها تأثير في الساحة الوطنية، لكن من المعلوم أن متخيل الشبيبة المغربية، وفئات المهمشين في المجتمع المغربي، أصبح مؤثثا بكون الإضراب العام لم يعد، وليس فقط مجرد حركة توقف عن العمل، بل أيضا فرصة ووسيلة أخرى للتعبير عن الفئات المهمشة، فهل تتصورون مرة أخرى أفق هذه الحركة الإضرابية العامة التي تخوضونها في ضوء ذلك ؟

■ من المؤكد أن هذا راجع إلى القيود المفروضة على ممارسة الحقوق والحريات السياسية وأيضا الحريات النقابية. ما زلنا لحد الساعة نعيش حصارا لأن الآلاف من أخوتنا العمال الذين طردوا من 20 سنة، وطردوا أيضا منذ شهور، لم تكن جريمتهم غير الإعلان عن انتمائهم إلى منظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وهناك مؤسسة قريبة من مقر جريدة "الاتحاد الاشتراكي" وهي "تيكنا" لصناعة البطاريات بها العشرات من العمال معتصمين. لقد لجأ رب العمل (وبهذه المناسبة نود الإشارة لا بقصد التشهير به ولكن لمعرفة طبيعة ما يلجأ إليه، من بيع حوالي 50% من منتوج البطاريات في السوق السوداء دون فواتير والملفات عند السلطات المعنية) إلى طرد مجموعة من العمال، ومن بينهم المكتب النقابي. إن متخيل عموم الجماهير التي تجد في المبادرات الاحتجاجية فرصة للتعبير عن حقها في العيش الكريم ارتبط كما قلت بأحداث دامية في مناسبات

سابقة. لكن للإفادة، فهذه الأحداث لم تقع في العديد من أيام الإضرابات العامة التي التزمت فيها السلطة الحكومية الحياد. أتذكر على سبيل المثال إضرابات قطاعية كثيرة، فعندما يضرب رجال التعليم بصورة جماعية، إن الأمر لا يتعلق ب 200 ألف أو 250 ألف من رجال التعليم، ولكنه يتعلق بملايين الطلبة والتلاميذ في المدارس والثانويات والجامعات، فترتب عن هذا أحداث. كلا نفس الشيء أيضا بالنسبة للإضراب العام ل 28 فبراير تضامنا مع الشعب العراقي واحتجاجا على التدخل الامبريالي.

أيضا بالنسبة ل 5 يونيو 1996. وعلى العكس ما كان للأحداث الدامية أن تقع في 20 يونيو 1981 لولا لجوء السلطات الحكومية أولا إلى منع الإضراب، والحال أنه لم يمر غير يوم أي يوم 18 يونيو عندما قامت نقابة معينة بإيعاز من السلطات الحكومية بإضراب في مدينتي الدار البيضاء والمحمدية ساندناه ولم يعرف أية أحداث. نفس الشيء بالنسبة ل 14 دجنبر 1990، فلقد أطلق الرصاص من الذين كانوا آخر من يجب أن يطلقوا الرصاص على بعض التجمعات مثلما أيضا حاولت السلطات المحلية إرغام مستخدمي النقل الحضري على العمل، وأن تركب المواطن بالمجان.

إذن ما من إضراب عرف أحداثا دامية إلا بحكم الاستفزازات والتحرشات والتدخلات القمعية للسلطات العمومية.

بالنسبة للإضراب المقبل كلنا ثقة في جماهير العمال وفي مواطنينا، ونعتبر أن التأثير والأثر الذي تركه الإضراب العام ليوم 5 يونيو 96 حيث مر إضرابا احتجاجيا سلميا. فالكونفدراليون وعموم العمال، كلهم ثقة في أنفسهم، وكلهم وعي، وكلهم حذر، وكلهم يقظة، والذي يريد أن يلعب بالنار هو أول من يحترق بها.

أيضا على سبيل الإخبار لم نرد أن نخرج أحدا. إننا نعلم أن هناك نوعا من التوافق في المغرب، التوافق الضمني أو الصريح بين كل أطراف الصراع، "النص المراكشي ما كاينش، الغفلة ما كايناش". لكن لابد من أن يأخذ البعض بعلم ما يفكر أو ما يحاول القيام به الطرف الآخر.

نحن الآن في وضعية القطيعة مع الحكومة، وإذا كان من معنى لرسائلنا المنبهة بالمخاطر التي يمكن أن تنتج عن التملص من تنفيذ

التصريح المشترك أو خلق بعض التعقدات الأخرى السياسية على الخصوص، فهو أننا أحرار في الالتجاء إلى كل ما من شأنه أن يردع الحكومة ويحملها على الالتزام بما سبق التعاقد بشأنه.

وأتذكر أن الأمر ليس وليد اجتماع اللجنة الإدارية الأخير، بل إن المجلس الوطني الذي انعقد في 6 شتنبر الماضي قد نبه الحكومة وأعلن أننا سنلتجئ إلى كل أساليب الاحتجاج، من اعتصامات ومسيرات وإضرابات عامة... فما السؤال المطروح على الطرف السياسي أيضا، الدولة وأحزاب مجتمعة. من جهة الكل يعاني ولا يخفي استياءه مما هو عليه الحال والأحوال. ومن جهة أخرى، كيف يمكن قبول منطق أقل ما أقول عنه أنه منطق استسلامي لمشيئة المستغلين وبعض المتلاعبين بالثروة الوطنية. إذن هذا نداؤنا نحن، وهذا قرارنا نحن، وهو قرار نعتبره معبرا عن معاناة الطبقة العاملة، السؤال هو ما موقف الآخرين ؟

أنا أفترض أن بعضهم سوف يرفع عقيرته بالصراخ، نحن الآن في حملة انتخابية، وعلى أهبة الدخول إلى حملة انتخابية من أجل انتخابات المجالس الجهوية والغرفة الأولى والثانية... "ايبه قضيتوها في الأولى وقضيتوها في الانتخابات السابقة"، هذا سؤال مطروح عليهم، إننا لن نمارس الرقابة فقط على الحكومة، بل أيضا على كل الأحزاب بما فيها أحزاب المعارضة.

نحن لا ننسى أن أول مشروع قانون في برلمان 1984 كان هو إحداث العديد من الضرائب، سواء في العالم القروي أو الحضري، "جات واحد الزين ديال الضرائب في برلمان 84"، ويمكن اختزال نشاط البرلمان أنه إما مصادرات للثروة الوطنية وامتيازات للبعض وهدايا للآخرين. فهذا البرلمان كان عليه أن يقوم بمئة ملتمس رقابة، ولو مرة كل ستة أشهر.

كان آخر ما طلبنا من بعض المجموعات البرلمانية في السنة الماضية 1996، هو أن يقفوا بالعرض لا بالطول أمام القانون المالي الذي لم يتضمن أية زيادة وتناسى كما تناست الحكومة بعض الزيادات أو التحسينات التي كنا قد وعدنا بها. ناب بعض إخوتنا من الفرق السابقة عن الحكومة بالقول بأنه ليس لدى الحكومة ما تزيده في الاجرة. بيد أنه تبين أنه في إمكانها أن تزيد ولا يحدث ذلك أية مضاعفات. في الحقيقة "برلمان

مين وفي خدمة سياسة مين". والبرلمانات الآتية سوف تنسينا في السابقة. ما تفعله الحكومة اليوم سوف يفعله البرلمان غدا بتحد لنا.

□ *إذا فهمنا الأخ الأموي من إشارتكم إلى أنه لا تكتيك وارد لدى الكونفدراليين، وأيضا أنكم في وضع قطيعة مع الحكومة الحالية، معناه أن قرار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نافذ؟*

■ منذ ثلاث سنوات، وبالتحديد منذ مضاعفات قرار تأجيل إضراب 1994 الذي ترتب عنه في الواقع حوار، لكن في آخر جولة للحوار هربت وفرت الحكومة وأعلنت من طرف واحد في بيان طويل عن عشرات الإجراءات المستجيبة للملف المطلبي، غير أنه لم تتم إلا زيادة هزيلة في الأجور وفي الحد الأدنى للأجور.

صار هناك تشكك في أي قرار يتعلق بالإضراب، ما إذا كان سينفذ أم لا، قررنا أننا لن نتخذ أي قرار إلا إذا كان سيشق طريقه إلى التنفيذ. لكن من الناحية العملية لحد الساعة لم يقع ما من شأنه أن يجعلنا لا ننفذ، نحن لا نهدد من أجل التهديد أو ليس قرارا من أجل التهديد. لا .. لكن من الناحية العملية في حالة ما إذا استجابت الحكومة بالكامل لمطالبنا، سواء تعلق الأمر بتنفيذ التصريح المشترك، أو تعلق الأمر بما أصبح يفرض نفسه كمطلب، وعلى رأس ذلك دعوة المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الاجتماع، وأيضا اتخاذ إجراءات من شأنها تطهير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من بعض العناصر المفسدة والمتورطة في ممارسات أثبتتها التحريات... فإذا وقعت إذن الاستجابة بصورة لا تترك مجالا للشك، فليس قرار الإضراب من أجل الإضراب نفسه، لا، فهناك مشكل البطالة، ومشكل التسريح الجماعي لآلاف العمال، إغلاق المؤسسات، ومشكل هروب العديد من أرباب العمل أو نقل وحداتهم الإنتاجية إلى مدن أخرى وترك العمال ضحايا الضياع دون تسوية أوضاعهم. نحن واقعيون، بالطبع هناك مطالب لابد أن تنفذ على وجه الاستعجال وهي مطالب لا تستحق دراسة ولا غير ذلك، وهناك مطالب كانت مجدولة.

□ أشرتم في السابق إلى التنرع الحكومي في عدم الاستجابة للمطالب النقابية. غير أننا نلاحظ أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب ذات الأثر المالي لمطالب نقابة الباطرونا وممثلي أرباب العمل. فكيف تتصورون مستقبل الموارد البشرية التي تمثلونها في ظل هذه التوجهات الحكومية الحالية، علما بأن الوضع المادي والمعنوي والاجتماعي للطبقة العاملة تدهور بشكل كبير في السنوات الأخيرة ؟

■ في الطبيعة هناك الوظيفة التي تخلق العضو، لكن في المغرب العضو يخلق الوظيفة، هناك ما أسميه بالدراجة "بالخالفة"، ففي إحدى مناسبات مفاوضات سنة 1990 لم يفهمه أعضاء الحكومة، قلنا لهم "اللي مو في الخالفة ما عمرو يبات بلا عشا"، قالوا ما معنى الخالفة، فقال لهم موظف بالداخلية، شارحا بأنها La cuisine كانوا أمامنا وقلنا لهم بأن الحكومة أغلبها من أرباب العمل وحتى الحكومة الحالية أغلبها من أرباب العمل، ومن ليس لديه مقاولة يتوفر على مكتب دراسات وله استثمارات وله أسهم... وعندما تستجيب لأرباب العمل، فإنما تستجيب لنفسها فهي جزء من هذه الطبقة، لكن للإنصاف هناك أرباب عمل يعانون وليس كل أرباب العمل على قدم المساواة، بل إن بعضهم يؤهله احتلال بعض المناصب ليس لكفاءته أو لإخلاصه ولكن لما له، فها أنتم ترون أن ذوي المال أصبحوا مخطوبين اليوم ليس فحسب من الحكومة التي هي طوع بنانهم، ولكن حتى من المعارضة التي تحلم بأن تكون غدا في التناوب إذ لا يحلو تناوبها إلا بسكر الرأسمال.

فرحم الله زمنا كان فيه الرهان على أحلام كبرى، نحن في أسوأ زمان، لقد تحولت أحلامنا وأحلام بعضنا إلى الرهان على مقعد خشبي في برلمان بئيس. إذن لا عجب أن تستجيب الحكومة للرأسمال، لأن الرأسمال والإقطاع يسير الأهم من دواليب الدولة. فمنذ سنتين حين التجأت السلطات الحكومية إلى محاولة ربما كانت الأولى من نوعها، بمطاردة ومتابعة بعض المتملصين، اعتبرنا الأمر عاديا إلا أننا اعتبرنا أيضا بأن الإجراءات يجب أن تكون عادلة وأن تحفظ للجميع حقا من حقوق المواطنة حتى لا يكون هناك شطط، لكن صراخ بعضهم تجاوز حدود البر والبحر إلى ما وراء البحار، إذ استنجد بعضهم بالفرنسيين وبعضهم

بالأمريكيين وأقام بعضهم حفلة ميلاد لسفير أكبر دولة أنفق عليها حوالي 300 مليون، بل صنع كعكة مرصعة براية بلاده، الشيء الذي- لاشك- أن ذلك السفير سوف يمتعض منه لأن المضيف المغربي الكريم الذي يجوع عماله قد بالغ في إكرام السفير، وهو أسلوب هجين تلجأ إليه بعض الطفيليات.

بالنسبة لنظام الامتيازات، نعرف أن المغاربة يمكنهم أن يعيشوا في مستوى من العيش يقرب، إن لم يكن في مستوى بعض البلدان الأوروبية المتوسطة منها، إذا رشدت موارده المالية وإذا استغلت كل الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان هناك توزيع عادل لثمرة الإنتاج، وإذا كانت هناك حوافز. لكن يراد لنا أن تكون أغلبيتنا من الفقراء ذلك أن نسبة الفقر المطلق الآن تتجاوز 45%، وهذه دراسة لم تقم بها جهة معارضة للحكومة ولكن قامت بها مصالح الدولة، وعلى الخصوص كتابة الدولة في التخطيط..

نحن مرشحون لأن نزداد فقرا ويزداد بعضنا غنى. ومظاهر الثروة والإغناء لبعضهم لا تتوقف، وإذا شئتم تعداد حالات الحيف الاجتماعي والميز الطبقي فلن تكفينا الأيام ولا الأسابيع.

هناك فعلا وفرة للاعتمادات عندما يتعلق الأمر بالبهرجة، علما أن هناك أكثر من سياج على حقيقة المالية العمومية، إننا نلتقط بعض الأرقام ونقوم ببعض المقارنات أو الإسقاطات لأنه لا أحد يعرف الحقيقة. فمنذ سنة ونصف كان هناك حكوميون يعتبرون أن مداخيل الخزينة هي في تنام. وأعطيت لنا، أعتقد في السنة الماضية، جدولة، أي مقارنة، تبرز بأن نسبة عائدات T.V.A. ارتفعت خلال سنتي 1995 و 1996 بأكثر من 50%، وارتفعت كذلك نسبة الضريبة على الأرباح، والضريبة على الدخل، ولول البعض بأن العديد من الحاويات ظلت في الموانئ دون تفريغ أو دون شحن، وأن ذلك سوف يؤدي إلى ركود وإلى هروب الرأسمال، لكن ها أنتم ترون أن "دايو" عادت وهي الآن تستثمر، بل أن تصريحات وزير المالية تؤكد على أن الاستثمار سوف يفوق المليار، وقد أعطى أيضا في أول مجلس وزاري عرضا حول الوضعية المالية التي تتحسن واعتبر

أن العجز ظل دون 2,5%.. لن نكون أكثر علما منهم، هل وقع توازن بحكم بيع شركة "الاسامير" ؟

إذا وقع ذلك، فتلك الكارثة الكبرى، فإذا كانت عائدات "الاسامير" هي التي حالت دون ارتفاع العجز، فتلك كارثة كبرى، لأنه علينا أن نحافظ على التوازن ببيع ما تبقى من مؤسسات القطاع العام ومن ثروتنا الوطنية. كيف ما كان الأمر، وإذا أخذنا الأمر بمنطقهم، فهو منطق يزرع الثقة في عضلات الاقتصاد الوطني ومتفائل جدا، وبالرغم من بعض المصاعب الطبيعية، مثل السنة التي لم تكن سنة جفاف، ولكنها كانت سنة أمطار طوفانية. على كل، كل هذا غير ذي موضوع. ما هو موضوع، هناك مطالب ناضلنا من أجل الاستجابة إليها وجاء التصريح المشترك ليجزينا القليل منها وتقبلناه تقديرا منا لصعوبة الظرفية وبأمل أن نتغلب على الصعوبات، وأن نجعل الطبقة العاملة تنخرط بمعنوية وبثقة وبتفاؤل في إطار ذلك الاستعداد لمواجهة التحديات العالمية والشراكة وحرية التجارة... بل أن العديد من القطاعات يعقد مدراؤها العامون ندوات صحفية ليتبجحوا بأنهم حققوا فائضا ماليا مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، وأيضا الخطوط الملكية المغربية التي كانت منزلقة إلى وضع سيء منذ سنتين قبل تعيين السيد حصاد، وكان مطلوبا إنقاذ 200 مليار سنتيم، وبمساعدة العمال والعمال الكونفدراليين على الخصوص، وبشهادة المدير العام تمكن من أن يستغني عن أي دعم مالي حكومي وأن يوفر سنة 1995 10 ملايير كفائض، في سنة 1996. 15 مليارا، ومن المتوقع أن يوفر 25 مليارا سنة 1997، وقد التزم بأن تكون 20 % من الفائض للزيادة في الأجور، وقد زيدت لهم في السنتين السابقتين. إذن، نحن حريصون على أن لا نزج ببلادنا اقتصاديا أو اجتماعيا فيما من شأنه أن يكون أسوأ على العكس. سياسيا أيضا، نحن حريصون على أن نرشح الخيار الديمقراطي ونعتبر بأن الديمقراطية ليست مؤسسات وليست كلاما للاستهلاك ولكنها أيضا عدالة اجتماعية وفرص أمام جميع المغاربة ليعيشوا حقوق المواطنة كاملة.

جريدة الاتحاد الاشتراكي
27 أكتوبر 1997
حاوره: عبد الرزاق البداوي- عبد القادر لحيمر – حسن نجمي

الحزب والنقابة

5 أكتوبر 1998

يجمع محمد نوبير الأموي في مسؤولياته، بين العمل النقابي بشغله منصب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أهم المركزيات النقابية المغربية، والعمل السياسي بعضويته في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب المعارضة المغربية العريق، الذي تحول مؤخرا إلى موقع الحزب الحاكم، في إطار ائتلاف "حكومة التناوب" التي تقود مسيرة التحول السياسي في المغرب.

وينتمي الأموي كنقابي إلى ذلك الجيل الصلب من النقابيين المغاربيين، الذين جمعوا بين انتمائهم للحركة الوطنية التي تولت مهام تحرير البلاد من الاستعمار، وإصرارهم بعد الاستقلال على البقاء خارج السلطة والوقوف إلى جانب الطبقات الشعبية الفقيرة. كما يصنف الأموي كسياسي ضمن صفوف اليسار الديمقراطي. وبإمكان المتابع في حالته أن يضيف له صفات أخرى، فهو من جهة أخرى وحدوي عربي وصاحب علاقات إيجابية مع الحركات الإسلامية ومدافع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.

لقد تميز خطاب نوبير الأموي كنقابي وسياسي بنبرته النقدية اللاذعة للأوضاع السائدة في بلاده، وبهجومه المتواصل على الحكومات السابقة، التي طالما حملها مسؤولية الأزمات المتتالية، ومطالبته الدائمة بالتغيير الشامل على كافة الأصعدة. ولأنه كان راديكاليا في خطابه طيلة السنوات الماضية، فإن الأسئلة عن مواقفه من حكومة رفاقه الحالية وأدائها طيلة الأشهر الأخيرة، اكتسبت أهمية مضاعفة، خصوصا مع وجود مؤشرات توحي بحصول تبدل في وجهات نظر الزعيم المغربي حيال الكثير من القضايا. وقد اجتهدت "المستقلة" في تبين حقيقة المواقف الآنفة من مصدرها مباشرة، وكان أن شجعها صاحب الشأن بإخبارها أنه قد خصها بالحوار، بعد امتناع عن التصريح دام أكثر من سنة، وهنا نص الحوار كما جرى :

□ ***المستقلة*** *: باعتبارك زعيما لأهم المركزيات النقابية، وفي نفس الوقت عضوا قياديا في الحزب الحاكم، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كيف تقيم ستة أشهر من عمل حكومة "التناوب"؟*

■ **نوبير الأموي** : التقرير الذي قدمه أخونا الكاتب الأول للحزب في الاجتماع الأخير للجنة المركزية، يمثل وجهة نظر كافة أعضاء المكتب السياسي، وأعتقد أنه قد ألقى أضواء على التسيير الحكومي، كما قدم ما يسمح به الظرف من إنجازات، في ظل المصاعب الموروثة والمستجدة، ومستوى وطبيعة مشاركة الأحزاب الوطنية المشكلة للائتلاف الحكومي. وبالطبع فإن الاتحاد الاشتراكي لا يحكم لوحده، وإن كانت له نسبة مهمة من الحقائب الوزارية، كما أنه لا يترجم اختياراته بالكامل.

ستة أشهر ليست مدة كافية، بالمقاييس الزمنية للشعوب والحكومات، وتحمل إخوتنا وحزبنا للمسؤولية الحكومية، ليس من أجل أن يكون العديد من أعضائه في المقاعد الحكومية، ولكن لإنقاذ الأوضاع المستعصية بالبلاد ولإعطاء الأمل، وهي تجربة فريدة في حياتنا السياسية المغربية. وبالرغم من أننا شاركنا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات في أول تجربة حكومية قبل وضع دستور المملكة، تلكم التجربة التي عرفت بحزبنا عند الرأي العام الوطني والدولي، وتركت سياستها بصماتها الواضحة، ويمكن القول بأن ما أنجز كان منطلقه تأسيسي على يد هذه الحكومة التي كان أخونا الفقيد عبد الرحيم بوعبيد يتبوأ فيها منصب وزير الاقتصاد والمالية.

الآن نحن في وضع آخر، وطني وجهوي ودولي، وهناك تحديات تواجهنا كقطر وكأمة عربية، وكأحد بلدان العالم الثالث، وقد جاء هذا الوحش الأسطوري سافرا في عز النهار، وهو المسمى بالنظام العالمي الجديد، وما هو بالنظام العالمي الجديد ولكنه بأساليبه واستراتيجيته يختلف عن أنماط الاستعمار الماضية. ومن الطبيعي أن العديد من القيم أو الأهداف التي كان مراهنا عليها أصبحت في حكم الاستحالة، بينما يمكن القول أن هناك إمكانات أخرى بمنطق نفس هذا النظام الجديد.

□ *سمعنا مؤخرا أن زعيم المعارضة الجديد ورئيس الاتحاد الدستوري، عبد اللطيف السملالي، يقول أن الحكومة قد ابتعدت عن خطها الاشتراكي؟*

■ ما هي الاشتراكية بين الأمس واليوم، وهل هو حريص على أن تنهج البلاد توجها اشتراكيا حقيقيا؟ أعتقد أن الأستاذ السملالي الذي كان أحد أعضاء حزبنا، كان من قدماء الكافرين بهذا التوجه، ولا يحق له أن يعيب لا الحكومات السابقة ولا الحكومة الحالية، كونها ترجمت أو التزمت بتطبيق بعض الإصلاحات أو الإجراءات التي هي في حكم التوجه الاشتراكي.

هذه مغالطات كثيرة تروج، والحكومة الحالية لم تأت لتطبيق نهج اشتراكي. أما مسألة البحث عن طريق ثالث فهي ليست وليدة اليوم، بل هو بحث قديم. فالتجربة الشيوعية لم تترجم كذلك، ولم تلتزم بقواعد التحليل الماركسي، فما كان ماركس يحلم أن الجيش الأحمر سيفرض الاشتراكية بقوة الحديد والنار، بل كان له تحليله العلمي، وكان يسمي نفسه بالعالم لا بالفيلسوف، وكان يعتبر أبحاثه وكتبه سابقة في كشفها عن القوانين التي تحكم الصراعات والمحددة لأنماط الإنتاج والمولدة للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالنهج الاشتراكي كتجربة لم ينشأ ويتطور كما يتصوره ماركس، الذي كان يرى في نظريته أن الاستغلال الرأسمالي البشع يولد تناقضات بين مكونات المجتمع، وخصوصا بين رأس المال والطبقة العاملة بسوادها ومكوناتها، التي سوف يتطور وعيها وتمتلك نظريتها لخوض الصراع والمواجهة والاستيلاء على السلطة السياسية وتملك وسائل الإنتاج وتشييد مجتمع شيوعي دون دولة ودون طبقات. وجاء لينين لاحقا ليضيف دكتاتورية البروليتاريا والمركزية المتشددة، وليضع بعد وصوله إلى السلطة "السياسة الاقتصادية الجديدة" وشعار خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء.

نحن اليوم نعيش اهتزازات، ومن المؤكد أن الليبرالية المتوحشة أصبحت منبوذة، ومن المعلوم أنه خلافا للخطاب الليبرالي، الذي كان ولا يزال يتخذ من خطاب السوق معيارا وحيدا لنجاح أي نمط إنتاجي. واقتصاد السوق هذا فنعتبره "اقتصاد الرعب"، لأنه يكرس الفوارق والأزمة، وحيث المجازفة دوما والمقامرة والمغامرة، بكل ما تفرضه الوقائع من وسائل مشروعة وغير مشروعة، وبالتالي فإن النظام

الرأسمالي المتوحش لا يحل أزمة بل يخلدها، وحتى في حال توفر فائض في الإنتاج، فإنه لا يوزع على المحتاجين ولا يستثمر، بل يحرق ويدمر في الفلوات حفاظا على مستوى الأسعار.

في وضع سابق لأوانه، خصوصا على صعيد الشروط السياسية الراهنة، التي نحاول أن نمتلك فيها القرار أو جزءا منه، ولأن نفلت مما وقعت فيه دول أخرى، اختفت العديد من الكلمات المريضة بالثورية، حتى في أدبيات أشد الدعاة للخطاب الإيديولوجي، الماركسي والاشتراكي، بعد انهيار المعسكر السوفياتي وجدار برلين، وكنا نتحسب لوقوعها قبل سنوات. وبالنسبة لنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فقد حددنا توجهنا وضبطناه منذ مؤتمرنا في 1975، حيث اعتبرنا أن رأس المال الوطني شريك أساسي في أي عملية تنموية تحديثية لبلدنا، كما اخترنا توجهنا الاشتراكي في الديمقراطية والتحرير، ونتيجتهما هي أنه أينما أتيحت لنا وسيلة نستغلها لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وقد كان همنا الأساسي الأول هو أن تعيش الحياة السياسية وان تنظم انتخابات نزيهة، وأن تكون للمؤسسات صلاحية حقيقية، مع الحرص على استقلاليتها.

ونحن نسجل أنه في المغرب، يوجد هامش ديمقراطي كبير، وأنا كأحد أشد المعارضين لا أشعر بوجود حرية انتزعناها في العالم العربي إلا في بلدي. هناك مؤسسات وأصوات ترتفع وإفراغ للسجون من قدماء المعتقلين، والعفو الملكي قد جاء بعد كفاحات، وأتى شاملا عام 1994.

□ ***هناك أيضا أزمة اقتصادية خانقة وضاغطة يمكن ملاحظتها مثلما يلاحظ هامش الحرية الذي يتمتع به المغرب، ما هو تعليقك؟***

■ ما هو واقع كان واردا منذ سنوات، وكان أمر استفحال ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية متوقعا، ولو اطلعناكم على العديد من الكتابات والبيانات والتحاليل لأنصفتمونا. هذا واقع، وحتى الولايات المتحدة التي في إمكانها بثرائها الأسطوري أن تؤمن العيش الرغيد لجميع الأمريكيين، يوجد فيها أكثر من 30 مليون فقير، كما فيها متسولون بطريقة أو بأخرى، وفيها مهمشون بالملايين. فالأزمة أمر واقع كما قلت، ولكن المغرب

بإمكانه أن يمتص، وقد امتص فعلا لسنين بفعل التضامن الاجتماعي ما بين أفراد العائلة والمواطنين.

في المغرب معارضة حقيقية، وربما ما وصلت إليه الأزمة هو أحد الأسباب التي جعلت صناع القرار في بلادنا يتفهمون ضرورة الانفتاح السياسي وضرورة أن تشارك المعارضة في تسيير الشأن العام، لتحسين الأوضاع وتجاوز بعض المعوقات. فالإنسان لا يعيش بالخبز، وامتلاك الشعوب لقراراتها المصيرية ومواطنيها لحرياتهم، شرط من شروط البناء والتنمية. من الممكن في ظل أوضاع استثنائية لا إنسانية تؤود فيها الحرية، أن نحول المغرب كله إلى ورش وعاملين، كما كانت ألبانيا لسنين في عهد أنور خوجة، وروسيا في عهد ستالين، ويعتقد ربما أنه لم يكن في مجموع الدول الاشتراكية السابقة إلى حدود الثمانينات من يتسول أو من يفتقد الخدمات الضرورية كالنقل والتعليم والتطبيب، لكن هذه الدول كانت تفتقد إلى الحرية.

□ ***هناك من يقول بأن هذا رأس المال الوطني هذا الذي اعتبرتموه في الاتحاد الاشتراكي جزءا من المعادلة الوطنية ليس مرتاحا كما أنه ليس متعاونا مع هذه الحكومة التي يقودها اليوسفي؟***

■ رأس المال في العالم كله جبان، ويتحين الفرصة باستمرار للانقضاض.

إبان الاستعمار وإلى حدود الستينات، كان معدل الثراء في المغرب متقاربا جدا، في جميع المدن التقليدية التي توجد فيها ارستقراطيات. كان بيت الغني إلى جانب بيت الفقير، والطبقة المتوسطة تحتل في الهرم السكاني أغلب الكتلة البشرية. أما الآن فقد اتسعت الفوارق بفعل الاستغلال اللامشروع من بعض الطفيليين، ومن الطبيعي أن لا يكون بعض رأس المال فاقدا لأي حس وطني، ولا يعي أبعاد استمرار المأساة الإنسانية في بلادنا، حيث جهات وفئات كثيرة من شعبنا تعيش في فقر مدقع، ولا يمكن مواجهة حاجياتنا بالاعتماد على الدولة وعلى الصدقات، بل لقد قام بعضهم بعمل ممنهج للحيلولة دون أن يكون هذا التناوب الحكومي خيارا في هذه المرحلة السياسية لبلادنا. لكن ما يمكن الوقوف، عنده، أن اختيار أخينا عبد الرحمان اليوسفي كوزير أول من طرف جلالة الملك وتكوين حكومة

التناوب المشروع، ترك أصداء طيبة وارتياحا واسعا عند عموم المواطنين وعند الرأي العام الخارجي بدون استثناء، وأؤكد لكم بحزم قاطع، أن جميع الأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة في الخارج، عربية وغير عربية، أثار انتباههم هذا التحول الذي كان واردا. فحزبنا حزب الاتحاد الاشتراكي يستحق، ومرشح منذ وقت بعيد لأن يكون مسيرا، ولوحده، للشأن العام ببلادنا. بل كان هذا رهاننا ليس عبر تسويات أو أنصاف حلول، وإنما عبر صناديق الاقتراع. لقد بقينا لأكثر من ثمانية وثلاثين عاما ونحن صامدون في موقع المعارضة، ولم تمر سنة ولا مناسبة دون أن يكون لنا موقف أو نقدم تضحيات. فكل سجون المغرب عرفتنا، وحتى عندما كف النضال السياسي على أن يتقدم قوافل المحتجين والمناهضين، كانت الحركة الاجتماعية ممثلة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بارتباط مع كل قوى وشرفاء هذا البلد، على اختلاف توجهاتهم السياسية، وعلى الخصوص القوى الديمقراطية.

إذن، نحن حزب وقد كنا على موعد من زمان، وتأخر هذا الموعد بسبب انتهاكات وبسبب انتكاسات. لقد كان الاتحاد الاشتراكي منذ سنين مطلوبا للمشاركة في الحكومة، غير أن الرأي الغالب داخل الحزب فضل أن يكون ذلك عبر الطريق الطبيعي وبوابة الاقتراع. هل أضعنا الفرصة ؟ لا أعتقد فقد كنا حذرين وحريصين، وكنا نعرف أن الديمقراطية ليست هي المؤسسات، بل هي طبيعة هذه المؤسسات، ومن يقرر في نهاية المطاف داخلها، هل تقرر هي أم يقرر غيرها حتى وإن كانت منتخبة انتخابا ديمقراطيا.

التناوب الحالي يأتي في إطار التوافق، وأنتم تعلمون أن العديد من محترفي العمل السياسي ومن المرتزقة والسماسرة كانوا وما يزالون يريدون طبخ القرارات من خلف للحفاظ على مصالحهم. ومن المؤكد أن خيار جلالة الملك لم يرق لهم، ومن المؤكد أيضا أن الذين اغتنوا بصورة لا شرعية خائفون على مساءلتهم من أين لك هذا، وهو شيء وارد. ومن المؤكد أن نظام الامتيازات الذي كانت تقدمه الدولة لأصحاب الولاءات الكاذبة، قد كف على أن يكون بنفس التدفق. ولكن بالمقابل من المؤكد أن هناك بورجوازية وطنية حقيقية لم تهرب أموالها إلى الخارج وبنت

رأسمالها بجهد جهيد، وإن كانت الظروف السياسية لم تساعد بعضها فهي لم تساعد كثيرين، وفوق هذا وذاك، البورجوازية والرأسمالية ليس لهما منبر وولاءاتهما للآخر، ونحن نعرف بعضهم، حيث عندما تضيق الدولة عليهم الخناق لأداء ما بذمتهم من ضرائب أو مستحقات، يفرون إلى الخارج لطلب الدعم من بعض مراكز النفوذ واللوبيات، ولكن هؤلاء أقلية قليلة.

□ *ولكن هناك أحزاب تمثلهم ؟*

■ ليست هنالك أحزاب تمثل البرجوازية أو الرأسمال، وتكتل الوفاق هو مجموعة من كبار الموظفين وبعض النشيطين، وهذه مسألة فيها نظر ونقاش، وأنا شخصيا أحترم توجه أي كان، وكيفما كان ذلك التوجه شريطة أن يكون نابعا من قناعاته. فلأي الحق في أن يدعي ويقول ويزعم ما يشاء، لكن عليه أن يترك للآخرين الحق نفسه. شتان بين أن تتبنى فكرا أو فلسفة أو نهجا اقتصاديا، وبين أن تكون ممثلا حقيقيا للمستفيدين منه.

رأس المال المغربي عريق لكنه كان محدودا، والآن هناك فئة توسعت واستفادت، ولكنها تبدو فئة غير مسيسة، ولكن يهمها الشأن السياسي كما الشأن الاقتصادي. أعرف الكثيرين من أعضاء وقيادات الأحزاب، وهم فقراء ودخلهم محدود، ولم يكونوا يوما رأسماليين. كانوا رجال تعليم ومحاماة. مقارنة مع بلدان استكملت تطورها السياسي، نجد مثلا العديد من رموز رأس المال، هم مع ووراء حزب المحافظين أو الحزب الجمهوري، مساندا وممولا، ونجد أن هذا الحزب فعلا قد تطور فهو ليس أداة مسخرة، وصاحب اختيار وتوجه اقتصادي شمولي ومرتبط بهذه الجماعات المالية، وربما نجد أيضا أن الحياة السياسية غير قائمة على الثنائيات، بل أحزاب ليبرالية كلها، وأحزاب اشتراكية في المعارضة، كما يختلف الجمهوريون والديمقراطيون في الولايات المتحدة.

المؤكد أن رأس المال في مؤسساته رغم القاسم المشترك بين التوجهات، لكنه حاضر في التخطيط والبنية وليس هامشيا، والدليل القاطع أريد أن أقوله بأن غالبية أعضاء الكونفدرالية العامة لأرباب العمل المغاربة غير متواجدين في أية مؤسسة، وليسوا أعضاء في أي حزب

سياسي، والعديد منهم غير منتمين سياسيا. ورموز رأس المال المغربي هم من العاملين بمقولة "الله ينصر من اصبح". والأمر هنا مختلف لأن الحياة السياسية هنا موجهة، وقليل من التنظيمات والأحزاب هي سيدة قرارها، إذ هناك نوع من التعاقد غير مكتوب العمل في إطار الشرعية المقدسات : الله، الملك، الوطن والنظام السياسي المغربي، الملكية الديمقراطية الدستورية الاجتماعية.

□ *كنتم من المدافعين عن عدد من الملفات، لكنها إلى اليوم لم تعالج، لماذا برأيكم؟*

■ عندما دعونا إلى الإضراب العام في 5 يونيو / حزيران 1996، وترتبت عن ذلك مفاوضات جماعية بيننا كنقابة وباقي النقابات العمالية وبين الحكومة وأرباب العمل، وانتزعنا غلافا ماليا بحوالي ما يقارب مليار دولار، اعتبرنا أرباب العمل بأننا قمنا بابتزاز الحكومة، وبأنه ستترتب على ذلك أوضاع خطيرة.

بعض الوزراء من التكنوقراط آنذاك كانوا يتوقعون أن تحملنا الانتخابات إلى مقاعد التسيير الحكومي، وطرحوا علينا أن ننتظر حتى تأتي حكومتنا، ويكون الغلاف المالي هديتها إلينا، فقلت لهم ظلوا أنتم في الحكومة وخصصوا لنا كل سنة نفس الغلاف الذي خصصتموه لنا. كنت أتوجس وما زلت لحد الساعة خيفة، أن تكون المشاكل مع الحكومة الحالية أصعب وأعقد مما كانت عليه مع الحكومة السابقة، وكنت أذكر بعض إخوتنا ورفاقنا النقابيين، خصوصا الأوروبيين، بأن الطبقة العاملة تستفيد في عهد حكم اليمين الليبرالي أكثر مما تستفيد في عهد الحكم الاشتراكي.

إذن وارد أن تبقى العديد من الملفات معلقة، ونقطة الضعف عند الاشتراكيين أنهم يحاولون دائما إرضاء رأس المال، والحكومة الحالية لن تزعج رأس المال، لا الدولي ولا المحلي. وبالنسبة لليبراليين، خصوصا إذا كانوا في السلطة بصورة لا مشروعة، فإنهم يخافون على مقاعدهم وامتيازاتهم، ويحاولون أن يسكتوا الأصوات ويرضوا النقابات العمالية، وهذا ما وقع لنا في بحر عشرين سنة حيث بكفاحنا نقلنا الحد الأدنى للأجر من 300 درهم في الشهر، إلى حوالي 1750 درهما، والتعويضات

العائلية من 12 درهما إلى 150 درهما، ورغم ظروف الأزمة والمصاعب وما كان يواجه الخزينة، انتزعنا ما يمكن انتزاعه.

نحن اليوم كنقابات اقتراح وتعاقد ورهان على التنمية، الأمر بالنسبة لنا واضح، وليس أمام الحكومة الحالية إلا أن تجعل بدرسها، فيما هو موروث وما هو وارد أن يقع بفعل ما يمكن أن تقود إليه المرحلة من نزاعات أو تهافت على استغلال الوضعية، أو الحصول على فرص للغنى أو الاستفادة. نتوقع أيضا اشتداد حركة الاحتجاج، خصوصا في ظل مناخ سياسي يسمح بذلك.

□ *ألا يضعكم هذا الوضع في حرج، باعتباركم من جهة ممثلا للحركة المطلبية، ومن جهة أخرى عضو في الحزب الحاكم؟*

■ الأمر واضح بالنسبة لنا، إذ لسنا بالذين يخطبون في كل ناد بلغة، إلا إذا تعلق الأمر بحسابات تفرض أن لكل مقام مقالا، خصوصا على المستوى الدولي، ولا يمكن أن نتذرع بأننا لا نفهم، فنحن مطلعون جيدا على أوضاعنا، ومشروع حزبنا لم يشق طريقه إلى الإقرار له بالعمل على الخروج بالبلاد من أزمتها، وما يصرف الآن كان محضرا فيما عدا بعض التعديلات، لأن قانون المالية حضر قبل تعيين الحكومة الحالية بحوالي ثلاثة أشهر، وهناك التكنوقراط الذين يحرصون على المعادلات الحسابية أكثر من المعادلات السياسية والاجتماعية، وهناك تعهدات دولية، لأنه على الدولة أن تلتزم بما تعهدت به حتى تظل محترمة.

نحن متشبثون بمطالبنا، ولا نريد أن نمن على إخوتنا في الحكومة الحالية، أنهم أغفلوا، لأن هناك التزاما من قبلهم بالعمل على تسوية العديد من الأوضاع الاجتماعية، كمحاربة الفقر ومعالجة الاختلالات الاجتماعية.

فإذا كان صندوق النقد الدولي يشترط أن لا يتفاوت عجز الميزانية 3%، فإننا نرى أن العجز الذي يوظف في الاستثمار ليس عجزا على الإطلاق، وإن أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، إنما تقدمت ونسب التضخم فيها كبيرة، وكان أمر العجز في القدرة الشرائية يعالج بالزيادة في الأجور، ربما مرتين أو ثلاثا في السنة، اختياراتنا الاتحادية التي تتضمن 750 إجراء في كل المجالات، لم يشق طريقه بعد.

هـناك أولا تركة لابد من فهمها، وأعضاء الحكومة لم يكن جميعهم رجـال إدارة واقتصاد وتتبع. ولكن من جهة أخرى هناك أشياء نتمسك بها، ومـنها ضرورة ترجمة شعارات العدالة الاجتماعية إلى وقائع عملية. ونحن نعـتقد أنـنا كمغاربـة علينـا أن نتقاسم ثرواتنا جميعها بعدل، وكل فرص الشغل.

□ *إذا لم تتفق معكم الحكومة على هذه الأفكار، ماذا ستفعلون ؟*

■ لقـد أعطينا فرصة للحكومة، ليست سنة أو سنتين، وهذه المسألة هي في عداد الحقوق الدستورية. فهـذه الحكومة ملزمة، كما أعلنا إبان مناقشة التصريح الحكومي، باحترام هـذه الحقوق، وإلا سنكون في طليعة المناهضين لها، ونحن في خندق المعارضة إلى حد الساعة، ووجودي في الحزب هو للدفاع عن الطبقة العاملة والطبقات المحرومة عموما، وسنظل في الحزب ندافع، وعلى الحكومة الانضباط لتوجيهات الحزب، وسيكون مؤتمرنا في الصيف المقبل (مؤتمر الاتحاد الاشتراكي) فرصة لتمحيص العديد من الأفكار، ونعتبر أن أهم الضمانات هي مشاركة الحزب في صناعة القرار السياسي الحكومي.

جريدة المستقلة (لندن) 5 أكتوبر 1998 حاوره خالد شوكات

صراعنا سيظل مستمرا

30 دجنبر 1999

عندما عين العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أول في 4 فبراير 1998، توجهت الأنظار إلى محمد نوبير الأموي الأمين العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المركزية النقابية الموالية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لأن موقفه سيكون حاسما في دخول الحزب، الذي يعتبر الأموي أحد أعضاء مكتبه السياسي (أعلى هيئة تنفيذية)، إلى الحكومة. وأثناء انعقاد اللجنة المركزية للحزب لمناقشة الموضوع والتصويت على مشاركة الحزب في الحكومة كان الأموي الوحيد الذي امتنع عن التصويت، في حين صوت ضد المشاركة أربعة أعضاء، وصادقت اللجنة المركزية بالإجماع على دخول الحزب مرحلة جديدة من مساره محدثا بذلك قطيعة مع أربعين سنة من المعارضة.

لكن الأموي الذي امتنع عن التصويت ما لبث أن أعلن تأييده للتجربة الجديدة، وأمهل الحكومة التي أصبح يقودها رفاق له من داخل المكتب السياسي تسعة عشر شهرا لم تدع فيها نقابته إلى إضراب عام.

لكن الآن وبعد انتهاء فترة "السلم الاجتماعي" التي تبنتها "الكونفدرالية" أرسل الأموي أول إشارة للتهديد بإعلان إضراب عام وحدد يوم 15 يناير المقبل كآخر أجل لتنفيذ الحكومة مطالب نقابته قبل شن الإضراب.

فهل تسارع الحكومة للاستجابة لمطالب الكونفدرالية قبل تنفيذ قرارها، وما الهدف من وراء تلويح هذه النقابة بشن إضراب عام في مثل هذه الظروف الانتقالية التي يمر بها المغرب ؟ حول هذه الأسئلة وغيرها تمحور حديث "الشرق الأوسط" مع الأموي، وهو الأول الذي يخص به الصحافة بعد خمس سنوات لم يدل فيها بأي حديث من هذا النوع، وفي ما يلي نص الحوار :

□ الشرق الأوسط : أمهلتم الحكومة شهرا واحدا للاستجابة لمطالبكم، في حالة عدم استجابتها هل ستلجأون إلى شن إضراب عام ؟

■ **نوبير الأموي :** ما أعلناه هو نتاج لمداولات المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي انطلق من تحليل الوضع الوطني على كل المستويات وتدارس آخر التحولات والتطورات التي تعيشها بلادنا والتي تحكم هذه المرحلة.

طبعا ساءنا، وساء الرأي العام، وساء الكونفدراليين، موقف الحكومة، الذي يتطلب أكثر من رد، إن لم أقل ردودا مختلفة لدواعي وأسباب مشروعة، وبمنطق الحكوميين، الذين نستثني بعضهم لأننا نعتبرهم من شرفاء المعارضة، وبمنطق واقع الصراع وتداعيات الوضع الحالي الذي ينبئ بالكارثة التي إن حلت فلن تستثني لا الحكوميين ولا الحركة النقابية إن هي أغفلت دورها في هذه المرحلة. فبعد نقاش غني ومسؤول وشجاع داخل المجلس الوطني فوجئنا كقياديين بمستوى المداخلات التي تقدم بها ممثلو العديد من القطاعات الذين حضروا أعمال المجلس، منها ما هو مضمر ومنها هو معلن، والمضمر نقصد به هنا مستقبل بلادنا. فنحن نمر بظرف صعب، وعلينا أن نوجه بلدنا نحو الاستقرار والطمأنينة والعدل والمساواة، وطي صفحة الماضي، وأن لا نبعث الشروط التي طبعت عقود الستينات والسبعينات والثمانينات، رغم اختلاف كل ظرفية تاريخية، فالخلاصة التي وصل إليها المجلس الوطني كانت تعبر عن قناعة جزء من المكتب التنفيذي، وعدد كبير من الإخوان الذين شاركوا في أعمال المجلس. فموقفنا نابع من ثقة، ومن طبيعة الصراع الذي نخوضه والذي نتمنى أن لا يؤدي بنا جميعا إلى نتائج لا تحمد عقباها.

□ هل تتوقعون أن تستجيب الحكومة إلى بعض مطالبكم، وفي حالة عدم الاستجابة لها ما هي الوسائل التي ستلجأون إليها للضغط عليها ؟

■ كحركة نقابية مسؤولة سنلجأ إلى كل ما هو في حكم الكفاح المشروع، والكفاح المشروع حتى وإن لم يكن ينص عليه أي قانون هو من طبيعة الرد على كل عدوان تمارسه حكومة ما أوجهة ما على الطرف الآخر الذي يضطر إلى الدفاع المشروع عن حقوقه ومطالبه.

هذه الحكومة جاءت محمولة فوق نضال الطبقة العاملة والمواطنين المحرومين، للدفاع عن حرياتهم، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ونشر مزيد من الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيكون موقفها غريبا إن هي أنكرت هذا الوضع، فهي منت على مواطنيها بالمفاوضات وجمدت الملفات، وذلك في الوقت الذي تكيل فيه الحكومة بكرمها على أصحاب العمل، وعلى بعض أعضائها الذين لا يستحقونه. فكيف يمكننا أن نقبل من الحكومة أن تؤدي الديون عن أصحاب العمل والمؤسسات الدولية وتبخل على الطبقة العاملة حتى بالحوار. فكيف نطمئن إلى حكومة غير منسجمة مع نفسها، وبين أعضائها. فوزير المالية صرح أخيرا أمام مجلس المستشارين بأن مستوى الفقر ازداد في السنوات العشر الأخيرة، وقال أن الوضعية الاقتصادية غير مطمئنة، في الوقت الذي يأتي فيه وزير التخطيط مبشرا بمخططه الذي لم يناقش بعد ويتحدث فيه عن مستوى التضخم الذي لم ينعكس على مستوى الحياة بما أن الأسعار لم ترتفع سوى بنسبة واحد في المئة. ونحن نقول له إن سعر الطاقة ارتفع خلال السنتين الماضيتين بأكثر من 20% ولما نقول الطاقة نقصد كل ما هو مرتبط بالإنتاج والخدمات. بيد أن مستوى الأجور ظل جامدا في حين أنه لو نظرنا إلى ارتفاع مستوى الحياة لكان علينا أن نضاعف الأجور خمس أو ست مرات.

□ هل هناك تنسيق مع الاتحادات النقابية الأخرى في حالة اقدامكم على إعلان الإضراب العام ؟

■ سنحرص داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من موقع المسؤولية أن يكون الموقف النقابي موقف كل النقابات، وذلك في إطار استراتيجية كفاحية تستحضر أهمية وضرورة العمل النقابي. هذا ليس استنجادا أو ضعفا منا، لأننا نرى أن مصلحة الطبقة العاملة، مثلما هي مصلحة المغرب، تفرض على كل المكونات المجتمعية، دولة وحكومة ومؤسسات وشعبا، أن تتوحد وتعتبر الوحدة الوطنية قضية مقدسة. فالظرفية الحالية تفرض علينا أن نوحد موقفنا، ولا يعني ذلك أن نتوحد اليوم فقط من أجل مواجهة عدو واحد بمثل عنصر التوحد، وإنما أن نتوحد من أجل لغة

واحدة ودفتر مطلبي واحد، قبل أن نشرع في البناء مع باقي القوى الأخرى التي لا تشاطرنا نفس الرأي ونفس التوجهات.

□ *بعد فشل الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي مع الحكومة، أعلن خالد عليوة وزير العمل والناطق الرسمي باسم الحكومة أن هذه الأخيرة هي بصدد البحث عن صيغ جديدة للحوار، هل تعتقد أن الطريقة التي كانت تجري بها حواراتكم مع الحكومة هي المشكلة ؟*

■ خالد عليوة وزير العمل، لم يسبق له أن حوور أو حاور، كما أنه لم يسبق له أن فوض من طرف جهة ما، ولم يسبق له أن أجرى مفاوضات، لذلك مباشرة بعد فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات هرول إلى التلفزيون ليمتص رد الفعل الذي لم يكن متوقعا. فهو إلى جانب وزير المالية، وبعض الحكوميين، كشف اللعبة الحقيقية للحكومة. فالحكومة الحالية شأنها شأن ذلك الرجل الذي يدعي أنه يعرف كل شيء وهو في الحقيقة لا يعرف أي شيء، ولما أراد أحدهم أن يعجزه سأله إن كان يعرف القراءة فأجابه بنعم، فأخذ لوحا وكتب عليه جملة واحدة تقول "هذه أعرفها وهذه لا أعرفها" وكرر نفس الجملة حتى غطى سواد الحبر بياض اللوح، فامتحنه أمام قومه قائلا له اقرأ ما في اللوح، فقرأ الرجل حرفيا ما في اللوح مكررا نفس الجملة، وعندما انتهى قال له قومه إذن أنت لا تعرف أي شيء بما أنك لم تقل لنا ما هي تلك التي تعرفها وتلك التي لا تعرفها.

وأعود فأقول أن وزير العمل داخل هذه الحكومة لا يعرف من المفاوضات لا مبتدأها ولا خبرها ونحن نعذره، لكن ماذا بالنسبة لأولئك الذين كانوا يفاوضوننا، فأنا أتحدى أي واحد منهم أن يكون قد فاوض من قبل، سواء كانت هذه المفاوضات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهذه هي مشكلتنا مع الحكومة الحالية. هل سبق لأحدهم أن فاوض لا الحاكمين في المغرب أو الأجانب الذين تربطنا معهم علاقات تفاوضية ؟ لذا تراهم عند كل مفاوضات تائهين.

□ *في البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لمست تصعيدا في لهجة الانتقاد للحكومة الحالية، وشبهتموها بالحكومات السابقة، فهل تعتبرون ذلك استنتاجا موضوعيا لا سيما أن تنصيب الحكومة الحالية لم يمض عليه سوى ثمانية عشر شهرا، أم أن الأمر يتعلق بمجرد ردة فعل على فشل الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي ؟*

■ نحن لم نفاجأ بما هي عليه أوضاع البلد في ظل تدبير الشأن العام من طرف إخواننا في حزب "الاتحاد الاشتراكي" أو في غيره من الأحزاب، لسبب بسيط هو أن الدخول إلى هذه المرحلة حكمته انتخابات وشروط لم يهيأ لها الحزب ولا المواطنون، كما لم تهيأ لها الأطراف المعنية. فما نطلبه من الحكومة هو ضرورة التزامها بمبادئها، من خلال انتقادها أولا لسياسات الحكومات السابقة. ونحن بهذه المناسبة نذكر وزير المالية بإعادة ما كان يقوله أثناء مناقشات قوانين المالية (الميزانية) التي كانت تتقدم بها الحكومات السابقة، وفي آخر تدخل له لم يشأ أن يتبنى المطالبة بتحسين الأوضاع المالية للموظفين، وقال بصريح العبارة "ليس لدى الحكومة ما تمنحه للموظفين" لأنه كان يحمل هم الحكومات السابقة. فالمسكين حتى قبل أن يصبح وزيرا للاقتصاد الوطني كان همه أن لا يصاب الاقتصاد الوطني بنكسة، لكنه بدون شك كان يحلم بأن يصبح وزيرا للاقتصاد والمالية حتى يجد الوضع أحسن مما تركه له السابقون، وهو يعترف بهذا.

وعندما نستحضر مثل هذه الواقعة، كنا نخشى من سياسة أصدقائنا قبل خصومنا، لأن خصومنا باعتبار أنهم غير شرعيين حملتهم انتخابات مزورة إلى الحكم، كانوا يؤدون ثمن جلوسهم على الكراسي، لذلك فانتقادنا للحكومة ليس فيه أي تحامل، ولا نسعى من ورائه أن نثبط عملها أو نشوه سمعتها. نحن نعرف أن هناك صعوبات، لكن هناك بالمقابل إمكانيات، وأهم هذه الإمكانيات هو الرصيد المعنوي الذي يجب أن يتنامى عند هذه الحكومة. هناك حقائق ملموسة وشاخصة للعيان، ولا أحد ينكر أن الوضع الاجتماعي سيئ ومترد، ونحن كنقابيين نحمل هم الملايين ممن ليست لهم مناصب عمل، هم الملايين من المأجورين أصحاب الدخول المحدودة، وهم الملايين ممن يعيشون تحت ظل بطالة مقلقة، ونحن نعي ما نقول لأننا لا

نمارس خطابا ديماغوجيا، فأنت تعلم أني اتحادي (نسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي) ومسؤول حزبي، وتهمني التجربة الحالية ويهمني نجاحها وأنا لا أتصيد المناصب لأنها لا تغريني.

□ *ألا تجدون أي تناقض بين موقفكم داخل النقابة وبين موقف الحزب، عندما تنتقدون حكومة يقودها زملاؤكم داخل المكتب السياسي للحزب ؟*

■ ليس هناك تناقض، لأن السياسة الحكومية على علاتها ليست مساندة من طرف كل الاتحاديين، وغير مسموح أن يختزل موقف الحزب في موقف مسؤول واحد داخل الحزب، فموقف الحزب هو موقف كل الاتحاديين، وموقف كل مسؤول داخل الحزب ينعكس سلبا على موقف جميع الاتحاديين، لأن "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" له تصوره وله مرجعياته وقناعاته، وله القاعدة الاجتماعية القادرة على تعبئة نفسها وتعبئة غيرها. فما ينفذ عمليا اليوم داخل الحكومة لا مسؤولية للاتحاديين فيه سواء كان من ينفذه من داخل المكتب السياسي أو من خارجه.

□ *هل تمارسون هذا النقد داخل الحزب، خاصة أنه منذ أن أعلنتم عن تقديم استقالتكم من المكتب السياسي داخل الحزب أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تعودوا تحضرون بصورة نشيطة اجتماعات هيئاته التقريرية ؟*

■ هذا ليس صحيحا، فأنا أحضر كل الاجتماعات المهمة التي يعقدها الحزب.

□ *لكنكم قاطعتم بعض اجتماعات اللجنة المركزية خصوصا تلك المهمة منها ؟*

■ حضرت أغلب اجتماعات اللجنة المركزية، وغير اللجنة المركزية، وداخل المكتب السياسي دائما هناك نقاش بين أعضائه حول الأداء الحكومي والسياسة الحكومية. فنحن منذ شهرين نناقش كل أسبوع داخل المكتب السياسي الأداء الحكومي والمصاعب الحكومية، ويجتمع المكتب السياسي لتقييم الأداء الحكومي والمصاعب الحكومية، ويجتمع المكتب

السياسي بمن حضر مع الوزراء الاتحاديين كل أسبوع لعرض ملاحظاتهم ومناقشتها. فنحن نعتقد أن كل وزير أو مستوزر يتحمل المسؤولية الأساسية فيما يخص تدبير قطاعه، أو تسيير العمل الحكومي بصفة عامة بالنسبة للفرقاء جميعا.

فلو اكتفيت بالقول أن هذا الأمر يهم الحكوميين، فما هو محلي من الإعراب داخل حزب يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام ؟ لذلك أقول أنه ليس هناك أي تناقض بين أن نقبل أن يقود حزبنا الحكومة تحت أي شرط من الشروط، وهذا موضوع آخر، وبين أن نمارس نقدنا الذي يقرأه الملاحظ العادي بصيغتين، إما أنه لا فعالية لنا داخل الأجهزة الموجهة للحياة الحزبية، أو أن رأينا ورقابتنا نافذة.

فنحن داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لسنا ممن يتجاهلون تطور المواقف من موقع إلى آخر، البعض يحاول أن يبسط هذه الأشياء، ويقولون لو كنا نحن الذين ننتقد العمل الحكومي مشاركين في الحكومة لغيرنا موقفنا، وهذا رأي غير صحيح، لأن الأمر بالنسبة لي هو إما أنني كنت صادقا في ما قبل ويجب أن أبقى مثال الصدق والأمانة وأن أساير أو أساهم في تسيير الشأن العام، وإما أن الأمر ليس كذلك لأن معلوماتي وأرقامي والصورة التي كانت لدي لم تكن صحيحة، فكان يجب علي أن لا أتحمل مسؤولية التسيير الحكومي، أو أني عندما اكتشفت حقيقة الأمر أعود للمواطنين أو لحزبي لأصارحه. فنحن ضد تغيير المواقف وتغيير الخطابات. لقد التزمنا وتحملنا المسؤولية من أجل إنجاز مهام تسهل أو تخلق شروط عملية انتقال سلمية وهذا الأمر ليس سهلا لأنه لا يمكننا أن نتحول بين عشية وضحاها بزاوية انحراف مائة وثمانين درجة، لكن هذا التحول ينبغي أن يكون مقبولا ومبنيا على كون الديناميكية التي تحدثها البدايات تحكم المحطات الآتية، وإذا انطلقنا متعثرين منذ البداية نظريا، إما نتيجة للتجاهل أو الجهل، فلا يمكننا أن نصل إلى ما ننشده. وباختصار أعبر لك عن انطباعي الشخصي، والذي مفاده أن موقع السلطة في العالم الثالث ما زال مغريا وجذابا، ويجعل الأب ينسى ابنه، والأخ ينسى أخاه، مثل يوم القيامة، يوم يفر المرء من أخيه وأبيه، إذ يمكن أن أقبل من إنسان عادي متوسط الذكاء والمعرفة مثل هذا السلوك، لكن أن يتحمل فاعل

سياسي المسؤولية فيكفر بمبادئ حزبه وبتعاقداته مع المواطنين وبعلاقاته مع إخوته، ولا يبقى له من هم سوى الاستمرار في منصبه فهذه هي الصدمة الكبرى، وقد عايشنا مثل هذه الصدمات في فجر الاستقلال مع بعض الوطنيين، واليوم تتكرر نفس الصدمة عندما يقع بعض الانحراف لدى بعض ضعاف النفوس، وإذا كان هذا الأمر مقبولا فيما مضى، فإنه غير معقول السكوت عنه ونحن على مشارف الألفية الثالثة.

□ *من تقصدون بالوزراء الاتحاديين ممن غيروا مباداءهم أو انحرفوا عنها؟*

■ كل أولئك الذين يتملصون من أي التزام، والذين يتواطأون مع أصحاب العمل، أو الذين يرون الجرائم ترتكب يوميا بفعل موقفهم السلبي، ويذرفون دموع التماسيح على ضحايا حوادث السير، وعلى ضحايا قوارب الموت وعلى ضحايا الغش في البناء. لأن الغش أصلا موجود في الإنسان، وسيظل الغش موجودا في كل شيء ما دام موجودا في الإنسان. فنحن عندنا الآلاف المؤلفة من القواعد الاتحادية ممن واجهوا السلطات العمومية أثناء الانتخابات الأخيرة، وأدوا فاتورة تلك المواجهة غاليا، وهم الآن في وضع البطالة والضياع مثل عمال "إيكوز" وغيره من المصانع في مختلف مناطق المغرب، والحال أن ملفاتهم موجودة عند الوزير الأول ومصالح الوزير الأول، بل وعرضت حتى على العاهل المغربي الملك الراحل الحسن الثاني، وكلف لجنة لدراسة الموضوع، ومنذ سنة وعدونا بأن هذا الملف سوف يجد طريقه إلى الحل، ومع ذلك فالحكومة لم تبادر حتى الآن باتخاذ القرار لإنهاء هذا الملف.

□ *في نظركم ما هي المسؤولية التي يتحملها عبد الرحمان اليوسفي في كل ما هو حاصل الآن ؟*

■ إنه رئيس أوركسترا الحكومة، لقد قلنا لأخينا اليوسفي احرص على ان نكون أقوياء سواء كنا في الحكومة أو في المعارضة، **فنحن لن نقبل أن نكون ضعافا في أي موقع من المواقع**، فقال : "لا. هذه مرحلة أخرى ولابد أن نتحمل فيها بعض ما يصيبنا" فقلنا له : "لا يا سيدي أنت في يدك

ما يلزم من القرارات، فأنت لست تقنيا تهيئ الدراسات لأي كان، فأنت أول وزير وأول سياسي، انطلاقا من الانتخابات على علاتها، وليسفر المقنعون عن وجوههم الحقيقية، فمن هو هذا الذي يريد أن يعارك في هذا القرار أو ذلك ؟"

لكننا لم نر أثرا لما كنا ننتظره فيما يخص سرعة معالجة الملفات، بما فيها ملفات الاستثمارات. فما أكثر الملفات التي تنتظر، مما حذا بالملك محمد السادس أن يذكر في خطابه بالدار البيضاء، برسالة والده الراحل الملك الحسن الثاني الموجهة في شهر أغسطس (أب) عام 1989 إلى الوزير الأول آنذاك، والتي يدعوا فيها الإدارة إلى الرد على كل ملف استثمار في أجل لا يتعدى شهران وإلا فإن الملف يعتبر مقبولا، فما نلاحظه اليوم هو استمرار نفس الفوضى، نظرا لانعدام المخاطب.

□ *لكن الحكومة لها مشاكلها أيضا وتشتكي من وجود جيوب مقاومة تحول دون أن تكون فعالة، فإلى أي حد تؤمنون بوجود مثل هذه الجيوب ؟*

■ أنا في الحقيقة لا أعرف أي شيء عن هذه الجيوب، لأن المغرب في عهد الملك الحسن الثاني كان فيه رجل واحد نافذ القرار. فالحكومة الحالية هي حكومة تجربة لمعرفة ما إذا كانت أحزاب المعارضة قادرة على تسيير الشأن العام أم لا، وساند الحكومة أصحاب العمل، العديد من رجال الدولة، حتى بعض الممثلين داخل مجلسي البرلمان أعطيت لهم التوجيهات للتصويت على القانون المالي، فغاب الكثير منهم لتسهيل تمرير ذلك القانون.

هناك جيوب يمكن أن تكون طبيعية عادية، مثل ناس حصلوا على امتيازات أو استفادوا من وضعية ما، فمن المؤكد أنهم سيظلون يقاومون. لكن أساليب مقاومتهم ستكون ضعيفة، لأنهم خائفون ويسكنهم الرعب من أن يحاسبوا وتطالهم المساءلة، لكنهم لا يشكلون قوة داخل المجتمع أو داخل مؤسسات الدولة. فمؤسسات الدولة فيها مسؤولون حكوميون من الأحزاب ومسؤولون تابعون للدولة وتوجيهات السلطات العليا بها، ينفذون قراراتها حتى قبل الإعلان عنها.

□ *تتحدثون دائما عن استقلالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن الحزب، وفي الفترة الأخيرة تحدثتم عن علاقة ملتبسة "لا زواج ولا طلاق" هل يمكن أن ترفع هذا اللبس الحاصل في هذه العلاقة ؟*

■ هذا سؤال قديم أجبنا عنه في مناسبات كثيرة. فنحن كمناضلين اتحاديين في الحركة النقابية اتخذنا قرار تأسيس مركزية نقابية في إطار من الشفافية، أي اتخذه حزبنا انطلاقا من حقيقة كوننا قوة نقابية لنا مشروعنا التاريخي لتنظيم القطاع النقابي باستقلالية عن الحزب.

□ *لنتجاوز هذا السؤال، ألم يؤثر دخول الحزب إلى الحكومة، وقد مر على ذلك نحو تسعة عشر شهرا، على مواقعكم كنقابيين، وهل استطاعت النقابة أن توسع قواعدها في ظل وجود الحزب الموالي له في الحكم ؟*

■ نحن معارضون ولسنا مع حكومة محتضنة لطموحاتنا ومنسجمة مع توجهاتنا. فقد حافظنا على وجودنا وتنامينا من خلال صراعنا مع الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام في المغرب خلال السنوات العشرين الماضية، وصراعنا ما زال مستمرا، والجميع يعرف أن عراكنا لم يكن مجرد مسرحيات، وإنما كان بالدم والدمع والعرق، تخللته المواجهات والاعتقالات التي طالت عشرات الآلاف من النقابيين، وقدمنا الكثير من الضحايا التي طبعت الزمن الذي مضى حتى لا نسميه الزمن الكونفدرالي. فكيف نتأثر بوجود حكومة ساهمنا في خلق الشروط حتى تصبح المشروع البديل للعهد السابق.

□ *كيف تنظرون إلى اتساع حركة الاحتجاج في ظل وجود حكومة تقولون إنكم ساهمتم في خلق شروط وجودها ؟*

■ من المؤكد أن وراء حركة الاحتجاج التي اتسعت عاملين، الأول يكمن في وجود وضع مقلق وتمرد اجتماعي يتجلى في ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع مجال خرق القوانين، والمس بالحريات النقابية، وغياب حوار حقيقي للالتفاف حوله مؤسساتيا وقطاعيا ووطنيا، وهذه كلها من مسؤولية الحكومة.

والعامل الثاني يتجلى في أنه كلما كان هناك انفتاح أو انفراج

سياسي اتسعت حركة النشاط والاحتجاج وينخرط العمال في هذه الحركة ويقبلون على تنظيم أنفسهم في تنظيمات نقابية. ونفس الوضع الذي نعيشه حاليا حصل بعد جلاء الاستعمار في عامي 1956 و 1957، ثم انكفأ الوضع في ظروف حالة الاستثناء (1965) ثم عاد المؤشر إلى الارتفاع في بداية السبعينات التي شهدت حركة احتجاج واسعة، ثم انكفأ الوضع بحكم الأوضاع وعاد المؤشر من جديد إلى الارتفاع في نهاية السبعينات مع ميلاد "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" (1978). وعقب كل جولة من جولات الصراع كانت موازين القوى تتغير. هناك ما يشبه القانون في المغرب، فكلما تنامى حزب ما أو نقابة ما سعت السلطة إلى تحجيمها.

وهناك اليوم نزعة إلى تحجيم العمل النقابي، وهذه من المفارقات التي نشهدها في الديمقراطيات الغربية أو شبيهاتها. فتنامي الاستثمار والادخار هو نتاج المساس بحق الإجراء.

□ *ألا يزعجكم وصفكم بنقابة الحزب الحاكم ؟*

■ نحن نقولها بالفم الملآن، هذه حكومة، حتى وإن كنا انتقدنا ظروف تعيينها، فقد ثمنا اختيار الوزير الأول. ولما أراد بعضهم أن يربط ما بين بعض القرارات الحكومية فيما يخص التمثيلية النقابية وعلاقتنا بالحكومة، قلنا بأننا سنساند هذه الحكومة كما سنساند كل حكومة تخدم مصالح الأمة، وذلك في إطار من صيغ التوافق والتراضي، وسنواجهها إذا مست ما نعتبره مكسبا أو حقا مشروعا لجماهير أمتنا. أن يصفنا البعض بأننا نقابة الحكومة، فهل هذه في نظرك جريمة ؟ فما أكثر الحكومات التي ساندتها النقابات العمالية في العالم. ولا وجود لأية حكومة في العالم العربي غير مسنودة من طرف النقابة الوحيدة والحزب الوحيد في بلدها من الجزائر حتى شرق المتوسط على حدود تركيا. وبالنسبة لوضعنا فالاتحاد المغربي للشغل (مركزية عمالية) ساند كل الحكومات التي عرفها المغرب منذ عهد الاستقلال، ولا نتحدث عن "الاتحاد العام للشغالين" (مركزية نقابية) فهو موال لحزب الاستقلال. والأمر مختلف بالنسبة إلينا، لأننا نعتبر ظاهرة متميزة. فهؤلاء الذين يوجدون اليوم في الحكومة حزبيون رفاق لنا، ومع ذلك نواجههم دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة، ولا نرى في ذلك أي تناقض.

□ *ألا تساهمون بطريقة غير مباشرة عندما تنتقدون الحكومة في إضعافها، وبالتالي تموقعون أنفسكم في صف من يسعون إلى إسقاطها ؟*

■ لا. لا صف لنا إلا صفنا، ولا معارضة بدوننا، ولا حكم بدوننا. فنحن القوة الوحيدة المطلوب رأسنا. وما نخشاه هو أن يركب أخونا الوزير الأول ما ركب رؤوس الوزراء الأولين السابقين. فقد أصبح في المغرب ما يشبه القانون لأن كل وزير أول يؤسس حزبا من خلال موقعه في الوزارة الأولى حتى ولو كان زعيم حزب. فإذا كان متحزبا يتنصل من حزبه، وإذا لم يكن له حزب فتلك فرصته لتأسيس حزب. إذ ما نخشاه أن يذهب اليوسفي إلى تأسيس حزبه ويفاجئنا بالسؤال المعتاد من أنتم ؟

□ *كيف تنظرون إلى الحملة التي قادتها بعض الجمعيات الحقوقية والمدنية ضد اليوسفي بعد إقدامه على تكريم ادريس البصري وزير الداخلية السابق ؟*

■ أعتقد أن الحملة أسالت الكثير من الحبر، وبالتالي أصبحت متجاوزة. فجلالة الملك كان قد وشح وزيره في الداخلية بالحمالة الكبرى بعد إعفائه من منصبه. والوزير الأول لا يمكن أن يقدم على التكريم بدون إذن أو إخبار أو شيء من هذا القبيل. وخوفنا هو أن يتحول أي وزير بديل إلى ما هو أسوأ من الوزراء السابقين. وهنا نعود إلى بيت القصيد الذي يريد البعض تحويل الأنظار عنه، فالكثيرون كانوا ينتقدون وزير الداخلية السابق في النهار ويتعشون على مائدته في المساء.

□ *كيف تقيمون أنتم شخصيا البصري وقد خضتم معه الكثير من جولات الصراع والحوار ؟*

■ ها أنت انتقلت الآن من الحديث عن الملف الاجتماعي بعد أن كنت تسألني عن دوافع الإضراب، وعن الوضع الاجتماعي، إلى ادريس البصري، وبدا كأنك جئت لتسأل عن ادريس البصري.

□ *سؤالي جاء في سياق الحديث، وأنا أتمسك به.*

■ نحن خضنا أشرس معركة مع البصري، وفي الحقيقة ليس مع ادريس البصري وإنما مع الدولة.

ويمكن أن أقول وبثقة إننا هزمنا مشروعه، أي مشروع الدولة الفاشية التي لا تمتلك غير العصا الغليظة لمواجهة خصومها لأكثر من سبعة وثلاثين عاما.

فقد كان نزالنا مع السلطات الحكومية ومع أجهزة الدولة بكل أنواعها ومستوياتها وذلك منذ الستينات. ونعتبر أن ما تحقق في بلادنا من تحول ساهمنا في إنجازه من خلال صمودنا وصمود الكثير من أبنائنا، ومن خلال مواقفنا الشجاعة، ولم تصرفنا الظلال عن الشخوص، فلا البصري ولا غيره لم يكونوا سوى موظفين.

□ *الكثيرون اليوم يطالبون بمحاكمة ومحاسبة المسؤولين عن تجاوزات العقود الماضية، هل أنت مع هذا الطرح لطي صفحة الماضي ؟*

■ لا حق لأي كان في أن يسمح فيما لا يملكه. وما لا نملكه ليس موضوع مساومة فيما بيننا. لقد أخطأ الكثيرون من كل المواقع. بعضهم أخطأ من موقع تسيير الشأن العام كرجل دولة. والدولة كما يصفها هوبز تشبه تنينا، ومن اتبع منطقها لا يمكن أن يكون إلا شرسا ومفترسا. وآخرون أخطأوا من موقع مجتمعهم...

□ *عودة إلى مؤتمركم الأخير، فقد صرحتم أمام المؤتمرين بأنكم في حالة وصول حزبكم إلى الحكم ستفتحون ملفات الماضي لمساءلة من أثروا على حساب مال الشعب، لماذا لم يتم تبني هذا الاقتراح من طرف رفاقكم في الحكومة الحالية ؟*

■ ما قلناه هو أننا من خلال تقييمنا للوضع في البلاد يجب مساءلة الجميع عما فعلوا. فالذين اغتنوا، والذين مارسوا نفوذهم خارج القانون، لم يكن ما وصلوا إليه هدية من الحاكمين، لم ولم يكن بغفلة عنهم. فتراكم العديد من السلبيات كان على حساب جثث الكثير من الأبرياء وأشلائهم. وحتى بالنسبة لبعض الفاعلين السياسيين فلولا حماية الدولة لهم للفظتهم الجماهير منذ عقود من الزمان.

فكيف يظل مسؤولون حزبيون أو نقابيون في مواقعهم القيادية لسنين طويلة وهم فاشلون. إن السبب في استمرارهم واضح هو كونهم

كانوا محميين من طرف الدولة. لذلك كانت أولى الأولويات بالنسبة لنا هي تحييد الدولة أو تغيير الدولة من دولة مخزنية (نسبة إلى المخزن : السلطة المركزية في نظام الحكم في المغرب) إلى دولة ديمقراطية تستمد شرعيتها من الأمة في تسيير شؤون البلاد. وهذا أمر كان يعارضه أغلب الفاعلين السياسيين. واليوم هناك قاسم مشترك ما بين الذين تناوبوا على السلطة أو الذين تواطأوا معها، لأن هناك وزراء ساهموا من موقعهم في تكبيل الكثير من الطاقات الوطنية من عمال وتجار وحرفيين ومثقفين.

□ *حظيتم أثناء فترة الحداد التي عاشها المغرب بعد وفاة الملك الحسن الثاني باستقبال من طرف الملك محمد السادس، وكانت هذه أول مرة تدخلون فيها القصر الملكي، كيف وجدتم ذلك الاستقبال، وماذا جرى بينكما من حديث ؟*

■ قدمنا له التعازي باسم نقابتنا، وباسم جماهير الطبقة العاملة، وباسم شعبنا في وفاة الملك الحسن الثاني، وعبرنا له عن سعادتنا بذلك الاستقبال. ومن جهة أخرى فوجئنا بمودته، فقد كان ودودا ومتزنا وهادئا ومتتبعا لمجريات الأحداث الاجتماعية وللنشاط النقابي، ويحمل تقديرا عاليا لكفاحات العمال، واحتراما أيضا لنضالاتهم ولمشروعية هذا النضال. وبالطبع كنت حريصا على أن أستمع إلى تحليلاته، فقد كانت تلك بالنسبة لي أول مناسبة ألتقيه فيها ويلتقيني، وأتعرف عليه من خلال تفكيره.

□ *ما هو الانطباع الذي خرجتم به من ذلك اللقاء ؟*

■ خرجت بانطباع كبير، وهو أن هذا الملك هو هدية من السماء إلى المغرب. وما قلته لإخوتي في المكتب السياسي، أنه إذا لم يكن للاتحاد الاشتراكي من فضل أو سجل يفتخر به، هو انه ساهم في خلق الشروط لمجيء ملك كالملك الحالي الذي هو هبة من السماء لنا جميعا. وهذا انطباعي الأولي ولا أدري ما يخبئه القدر ؟

□ *ماذا تعنون بذلك ؟*

■ خرجت بالخوف على الملك أن تجرفه او تفرغ نياته طبيعة الحكم.

وفي الحقيقة، فقد قال في حقي وفي نقابتنا كلاما طيبا، والله لم أسمعه شخصيا حتى من أصدقائي الذين استثمروا كفاحاتنا في إطار منظمتنا النقابية. لقد خرجت وأنا مرتاح أن ملك المغرب الجديد سوف يكون أكثر إيجابية نظرا للديناميكية التي أبداها حتى أثناء فترة الحداد، حيث كانت مداومته في العمل، وحضوره المستمر، واهتمامه بالشأن العام حتى في فترة حزنه على فقدان والده. ونظرا أيضا لما تضمنته خطبه من إشارات قوية فيما يخص الأوضاع الاجتماعية. لقد كان هذا مجرد انطباع في ذلك الوقت، أما الآن فقد تأكد انطباعنا عنه ونحن نأمل منه كل خير ولن نعدم الوسيلة لنتكامل كمواطنين مع ملكنا الشاب.

□ *وما الذي أحدثه غياب الحسن الثاني لديك ؟*

■ لقد كان الملك الحسن الثاني كالجبل والحصن أمامنا، تتحدد من خلاله هويتنا ووجودنا. وقد تلقيت خبر وفاته كالصاعقة كما لو أنه غاب عني جزء مني.

□ *منذ خمس سنوات لم تدل بأي حديث صحافي، لماذا ؟*

■ أدليت بتصاريح كثيرة، وألقيت العديد من الخطب في الكثير من المناسبات، وأنا لست من الذين يسمحون لأنفسهم بأن يصبح نشاطهم محصورا في اللقاءات الصحفية. فأنا أتألم لبعض المرضى المصابين بالإسهال الإعلامي.

□ *تلجأون كثيرا إلى الاعتكاف في قريتكم (منطقة بن احمد- محافظة سطات)، هل لهذا الاعتكاف ما يبرره ؟*

■ تلك رغبتي، وليست نزعة صوفية أو زهدية. لقد قاتلت مع من يستحقون القتال. فكل واحد منا تنتابه لحظة للاختلاء مع نفسه ليفكر في مردوديته وماله ومصيره، وكانت رغبتي أن أعود إلى قريتي بعد انتهاء المؤتمر الأخير للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأعيش حياة أخرى وأبدأ

□ *هل أنتم متفائلون بالوضع الجديد في المغرب ؟*

■ نحن نتعامل مع كل وضع بدون تفاؤل أو تشاؤم، فأنا لست متفائلا ولا متشائما.

لقد تعودت أن أتقبل كل التطورات التي قد تفاجئنا. فيجب دائما التمسك بمنهجية في العمل والحرص على بذل كل المجهود الفكري والمادي والمعنوي لاحتواء المضاعفات السلبية. وفي عالمنا اليوم الذي تحول إلى قرية صغيرة حتى لو لم نخلق الأزمة فقد تأتينا الأزمة، بل هناك من يبادر إلى خلق أزمة للإفلات من أزمة آتية، وهامش التصرف أصبح محدودا. وختاما أقول مرحبا بك أيتها الأحزان، وإن جاءتنا المسرات فنحن نستحقها، لأن من حقنا أن نفرح لأن الفرح حق من حقوق الإنسان، ويجب أن نطالب بأن يكون للمغاربة نصيب من هذا الحق.

جريدة الشرق الأوسط (لندن)
العدد 7702 - 30 دجنبر 1999
حاوره : علي أنزولا

مراجع للمزيد من الإطلاع

* الاستمرارية : منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. دار النشر المغربية، ط 1-1997.

* المرشد النقابي : منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. دار النجاح الجديدة، ط 1 - 1998.

* الهوية والبناء النقابي : كلمات فاتح ماي 1979-1998، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، دار النشر المغربية. ط 1- 1999.

* ماي الكونفدرالية 1999 : منشورات الكونفدرالية الديمقراطية، دار النشر المغربية ط 1 -1999.

* صمود واستمرار : بيانات ونداءات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (1978-2000) الجزء الأول والثاني. منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، دار النشر المغربية ط 1 - 2000.

* ماي الكونفدرالي 2000 : منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. دار النشر المغربية ط 1 - 2000.

* محاكمة الحق في التعبير : منشورات حقوق الناس. دار القرويين ط1 - 2001.

الــفــهــرس